

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية : العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم : التاريخ



الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل: 35075348

سوريا في عهد حكم حافظ الأسد (1970-2000م)

مقدمة لنيل شهادة الماستر LMD في تخصص: تاريخ وطن عربي معاصر

إشراف الدكتور:

إعداد الطالبة:

- قويدر عاشور

- عبد الرزاق نجيبة

أمام لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
1	د. تاحي إسماعيل	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	رئيسا
2	د. قويدر عاشور	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	مشرفا ومقررا
3	د. مراد ريغي	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024-2025



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر ونفك

بفضل الله وتوفيقه، تم إنجاز هذا المشروع في إطار استكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في

التاريخ، وهو ثمرة جهود متعددة ومساهمات مشكورة.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف، الأستاذ الدكتور قويدرعاشور، على ما قدمه

من توجيهات علمية دقيقة، وملاحظات منهجية قيّمة، كان لها الأثر الكبير في إخراج هذا العمل

على النحو الذي أرجوه. كما نتقدم بجزيل الشكر لأعضاء اللجنة الموقرين الدكتور تاحي

اسماعيل رئيسًا للجنة والدكتور ريغي مراد عضوًا مناقشًا.

كما أعبر عن بالغ امتناني لأساتذة قسم التاريخ في جامعة المسيلة، لما تلقينته منهم من معارف

وخبرات خلال سنوات الدراسة، والتي شكّلت الخلفية العلمية والمنهجية لهذا المشروع.

ولا يفوتني أن أخص بالشكر الأستاذ الفاضل بن عزوز عبد الكريم بجامعة الجزائر 2 أبو القاسم

سعدالله على كل ما بذله من مجهودات لإثراء هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد، سواء بتقديم مرجع، أو بملاحظة، أو

بتشجيع، فله مني خالص التقدير والعرفان.

إهداء



إلى خالق الروح والقلم وبارئ الذر والنسم وخالق كل شيء من العدم، ما سلكنا البدايات إلا بتسييره، وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه، وما حققنا الغايات إلا بفضلِهِ. فالحمد لله الذي وفقني

بتثمين هذه الخطوة في مسيرتي البحثية.

إلى من بلّغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين.

إلى من وهبوني الحياة والأمل و علموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر برا وإحسانا ووفاء لهما

والدي العزيز، أمي الحبيبة.

إلى كل من يؤمن بأن التاريخ ذاكرة الأمم،

إلى كل باحث يسعى لكشف الحقيقة وتوثيق الذاكرة،

إلى الشعب السوري الشقيق راجيتا له السلام والإستقرار.

إلى كل من أحبّني بصدق، وآمن بي في لحظات الشك... أهدي هذا العمل عربون وفاء وتقدير.

مَقْدِمَةٌ

مقدمة:

تُعدّ دراسة التاريخ السياسي المعاصر للمنطقة العربية ضرورة علمية وحضارية ملحة، خاصة في ظل التحولات الجذرية التي شهدتها المنطقة خلال القرن العشرين والتي ما زالت تداعياتها تلقي بظلالها على الواقع العربي الراهن. وتبرز سوريا كنموذج مركزي في هذا السياق، نظراً لموقعها الجيوسياسي المحوري في قلب المشرق العربي، وتأثيرها البالغ على مجمل التوازنات الإقليمية، ودورها التاريخي كحاضنة للقومية العربية ومركز للصراع مع المشروع الصهيوني. لقد شكّل عهد الرئيس حافظ الأسد (1970-2000) مرحلة مفصلية في تاريخ سوريا الحديث، حيث شهدت البلاد خلال ثلاثة عقود من حكمه تحولات عميقة وجذرية طالت البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأعدت تشكيل هوية الدولة السورية ودورها الإقليمي والدولي. فقد نجح الأسد في إنهاء حقبة طويلة من عدم الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية المتكررة التي ميزت سوريا منذ الاستقلال عام 1946، وأسس لنظام سياسي مركزي قوي استمر لثلاثة عقود دون انقطاع، في ظاهرة فريدة في التاريخ السوري المعاصر.

وتكتسب دراسة هذه الحقبة أهمية خاصة كونها تمثل نموذجاً للأنظمة السلطوية العربية التي نشأت في النصف الثاني من القرن العشرين، والتي جمعت بين الخطاب القومي التحرري والممارسة السلطوية القمعية، وبين شعارات العدالة الاجتماعية وواقع الفساد والمحسوبية، وبين ادعاء تمثيل الشعب واحتكار السلطة والثروة. كما أن فهم طبيعة النظام الذي أسسه حافظ الأسد وآليات عمله ضروري لفهم الأزمة السورية المعاصرة التي اندلعت عام 2011، والتي جاءت كنتيجة حتمية لتراكمات عقود من القمع والاستبداد والفساد.

إشكالية الموضوع:

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول السؤال التالي: كيف استطاع حافظ الأسد بناء نظام سياسي سلطوي مستقر في سوريا لثلاثة عقود، وما هي طبيعة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أحدثها هذا النظام في بنية الدولة والمجتمع السوري؟

التساؤلات الفرعية:

تتفرع من هذه الإشكالية المركزية مجموعة من التساؤلات الفرعية :

1. ما هي الظروف التاريخية والسياسية التي مهدت لوصول حافظ الأسد إلى السلطة عام 1970؟
2. كيف تمكن الأسد من بناء نظام سلطوي مركزي بعد عقود من عدم الاستقرار السياسي في سوريا؟
3. ما هو دور حزب البعث والمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في ترسيخ سلطة الأسد؟
4. كيف تعامل النظام مع التنوع الطائفي والإثني في المجتمع السوري؟
5. ما هي ملامح السياسة الخارجية السورية في عهد الأسد وتأثيرها على الدور الإقليمي لسوريا؟
6. ما طبيعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها سوريا خلال هذه الفترة؟
7. كيف تم التمهيد لمشروع التوريث السياسي في أواخر عهد حافظ الأسد؟

دوافع دراسة الموضوع:

الأسباب الذاتية:

1. الاهتمام الشخصي بدراسة التاريخ السياسي المعاصر للمشرق العربي وفهم آليات عمل الأنظمة السلطوية.
2. الرغبة في فهم جذور الأزمة السورية المعاصرة من خلال دراسة البنى السياسية والاجتماعية التي أرساها نظام الأسد.

3. السعي لإثراء المكتبة التاريخية العربية بدراسة أكاديمية موضوعية حول هذه الحقبة المهمة.

الأسباب الموضوعية:

1. أهمية الفترة المدروسة (1970-2000) كونها شكلت نقطة تحول في تاريخ سوريا من دولة الانقلابات إلى دولة الاستقرار السلطوي.

2. الحاجة العلمية لفهم آليات بناء الأنظمة السلطوية واستمرارها في العالم العربي.

3. ضرورة توثيق هذه المرحلة التاريخية بمنهجية علمية بعيداً عن الأحكام الأيديولوجية المسبقة.

4. تأثير إرث حافظ الأسد على الواقع السوري الراهن وضرورة فهم هذا الإرث لاستشراف المستقبل.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات الأكاديمية فترة حكم حافظ الأسد من زوايا مختلفة، ومن أبرزها:

1. باتريك سيل في كتابه "الأسد: الصراع على الشرق الأوسط" (1992)، والذي يُعد من

أشمل الدراسات عن حياة الأسد وسياساته، رغم الانتقادات الموجهة له بشأن قربه من النظام.

2. فولكر بيرتس في "الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد" (2012)، حيث قدم تحليلاً معمقاً للسياسات الاقتصادية والتحويلات الاجتماعية.

3. نيقولاوس فان دام في "الصراع على السلطة في سوريا" (2012)، والذي ركز على البعد الطائفي في بنية النظام.

4. رايموند هينبوش في "النظام السياسي في سوريا" (2001)، حيث حلل آليات عمل النظام السلطوي.

5. حنا بطاطو في "فلاحو سوريا" (2014)، والذي قدم تحليلاً سوسولوجياً عميقاً للتحويلات الاجتماعية.

رغم ثراء هذه الدراسات، تبقى الحاجة قائمة لدراسة شاملة باللغة العربية تجمع بين التحليل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتستفيد من المصادر والوثائق المتاحة حديثاً.

خطة البحث:

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية: الفصل الأول: الخلفية التاريخية وصعود حافظ الأسد إلى الحكم.

• المبحث الأول: سوريا من 1946 إلى 1970

• المبحث الثاني: حافظ الأسد - النشأة والتكوين والمسار السياسي

الفصل الثاني: ملامح الحكم في عهد حافظ الأسد

• المبحث الأول: نظام الحكم وهيمنة حزب البعث

• المبحث الثاني: سوريا بين الحكم الداخلي والدور الإقليمي

الفصل الثالث: التحويلات والإرث

• المبحث الأول: التحويلات الاقتصادية والاجتماعية في عهد حافظ الأسد

• المبحث الثاني: نهاية عهد حافظ الأسد وبداية مشروع التوريث السياسي (1994-

2000)

المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، الذي يجمع بين السرد التاريخي للأحداث وتحليلها في سياقها السياسي والاجتماعي. كما استخدمت المنهج الوصفي في عرض البنى السياسية والاقتصادية، والمنهج المقارن عند دراسة التحويلات عبر الفترات الزمنية المختلفة. واستندت الدراسة إلى مصادر متنوعة شملت الوثائق الرسمية، والمذكرات

الشخصية، والدراسات الأكاديمية، والتقارير الصحفية، مع الحرص على التحقق من المعلومات ومقارنة الروايات المختلفة.

الصعوبات والعوائق:

واجهت هذه الدراسة عدة صعوبات، أبرزها:

1. تضارب الروايات: تباين المصادر في سرد بعض الأحداث، خاصة المتعلقة بالصراعات الداخلية في النظام.

2. الحساسية السياسية: صعوبة تناول بعض القضايا الحساسة كالبعد الطائفي وأحداث حماة 1982 بموضوعية كاملة.

3. قلة المصادر المحايدة: غلبة الطابع الدعائي أو المعارض على كثير من المصادر المتاحة.

رغم هذه الصعوبات، سعت الدراسة إلى تقديم صورة متوازنة وموضوعية قدر الإمكان، من خلال الاعتماد على تنوع المصادر والتحليل النقدي للمعلومات المتاحة.

الفصل الأول

الخلفية التاريخية وصعود حافظ الأسد الى الحكم

المبحث الأول: سوريا من 1946 الى 1970 .

المطلب الأول: استقلال سوريا سنة 1946 والتحديات والتفاعلات الجماعية :

المطلب الثاني: سلسلة الانقلابات في سوريا (1949-1954):

المطلب الثالث: الوحدة بين سوريا ومصر (1958-1961):

المطلب الرابع: صعود البعث والانقسامات الداخلية 1963:

المبحث الثاني: حافظ الأسد - النشأة والتكوين والمسار السياسي

المطلب الأول: مولده ونشأته في القرداحة .

المطلب الثاني: انضمامه إلى حزب البعث وتكوينه العسكري

المطلب الثالث: دوره في انقلاب 1966 وصعوده داخل النظام .

المطلب الرابع: حافظ الأسد والحركة التصحيحية 1970.

جامعة محمد بوضاف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

المبحث الأول: سوريا من 1946 إلى 1970.

المطلب الأول: استقلال سوريا سنة 1946 والتحديات والتفاعلات الجماعية:

مثل جلاء القوات الفرنسية عن سوريا في 17 نيسان/أبريل 1946 نقطة تحوّل مفصلية في التاريخ السياسي الحديث لسوريا، حيث طُوّيت صفحة الاحتلال الفرنسي التي دامت أكثر من ربع قرن، وانطلقت البلاد نظريًا نحو بناء دولة مستقلة ذات سيادة. لكن هذه اللحظة التاريخية لم تكن وليدة اتفاق عابر، بل جاءت تتويجًا لمسار طويل من النضال الوطني، امتد منذ مطلع القرن العشرين، وتضمن مقاومة شعبية عنيفة، وكفاحًا سياسيًا ودبلوماسيًا شاقًا، في ظل ظروف إقليمية ودولية معقدة.

بدأت السيطرة الفرنسية على سوريا عمليًا بعد اتفاقية سايكس-بيكو (1916)،⁽¹⁾ التي قسمت المشرق العربي بين فرنسا وبريطانيا عقب انهيار الدولة العثمانية. ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، وُضعت سوريا تحت الانتداب الفرنسي رسميًا عام 1922 بقرار من عصبة الأمم، رغم إعلان السوريين مملكة عربية مستقلة بقيادة الملك فيصل الأول⁽²⁾. في

(1) - ما يُعرف باتفاقية سايكس-بيكو عام 1916، كانت في حقيقة أمرها سلسلة من الاتفاقات والتفاهات السرية بين فرنسا والمملكة المتحدة بمصادقة من الإمبراطورية الروسية، تهدف إلى اقتسام الإمبراطورية العثمانية في منطقة الهلال الخصيب بين فرنسا وبريطانيا، معطوفًا عليها تحديد مناطق النفوذ في الدردنيل وغرب آسيا عند انتصار الحلفاء المتوقع في الحرب العالمية الأولى، ينظر: مركز دراسات الوحدة العربية، الوطن العربي بعد 100 عام من اتفاقية سايكس-بيكو: قراءة في الخرائط، بيروت: سلسلة أوراق بحثية، 2016، ص. 3.

(2) - فيصل بن عبد العزيز آل سعود (1324هـ/1906-1395هـ/1975م) هو الملك الثالث للمملكة العربية السعودية (1964-1975). تولى قبل العرش مناصب عدة منها: والي الحجاز، رئيس مجلس الشورى، أول وزير خارجية في الدولة، ثم ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء. اشتهر بقيادته الاعتماد على "سلاح النفط" خلال حرب أكتوبر 1973، كما دعم تحديث التعليم والمؤسسات الاجتماعية والأساسية في البلاد. اغتيل عام 1975 على يد أحد أفراد العائلة الملكية، ينظر: الموسوعة العربية السياسية/التاريخية، استنادًا إلى المصدر: الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، عمان، 2004-2006، تاريخ الاطلاع: 12 جوان 2025.

عام 1920، التي لم تعش طويلاً بعد هزيمته أمام القوات الفرنسية في معركة ميسلون⁽¹⁾.
يوم 24 تموز/يوليو 1920⁽²⁾.

مارست فرنسا في سوريا سياسة استعمارية تقليدية قائمة على التقسيم الطائفي والإضعاف المؤسساتي. فقسمت البلاد إلى دويلات طائفية (دولة العلويين، دولة جبل الدروز، دمشق، حلب، ولواء الإسكندرونة)، وأضعفت الهوية الوطنية السورية لمصلحة روابط إثنية ومحلية، كما منعت تشكّل جيش وطني موحد، وفرضت قيوداً مشددة على التعليم والاقتصاد والإدارة⁽³⁾.

ورغم القمع الفرنسي، نشأت حركة وطنية متماسكة ضمّت شخصيات سياسية بارزة مثل شكري القوتلي⁽⁴⁾، جميل مردم بك، فارس الخوري، سعد الله الجابري، نصوح البخاري، لطفي الحفار وغيرهم، وتشكّلت من هذه القيادات الكتلة الوطنية في ثلاثينيات القرن العشرين

(1) معركة ميسلون (24 تموز/يوليو 1920) هي المواجهة العسكرية الفريدة التي نشبت في خضم الحرب السورية-الفرنسية بين قوات الانتداب الفرنسي بقيادة الجنرال هنري غورو، والتي كانت مزودة بدبابات وطائرات، وبين جيش المقاومة السورية بقيادة وزير الحربية يوسف العظمة. رغم تفوق الفرنسيين العددي والتقني، اختار يوسف العظمة خوض المعركة دفاعاً عن دمشق، وأسفر الصدام عن سقوطه استشهاداً، وهزيمة الجيش السوري، مما مهد لاحتلال دمشق وبدء الانتداب. تُعدّ المعركة رمزاً للصمود الوطني في الذاكرة السورية، بنظر: إحسان هندي، معركة ميسلون: دراسة تاريخية عسكرية للمعركة، دمشق: وزارة الثقافة، 1967، ص. 221-229.

(2) يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ج1، دارالنهار، بيروت، 1966، ص 214.

(3) عبد الله حنا، التحرر الوطني في سوريا ولبنان 1920-1946، دار الفرابي، بيروت، 2008، ص 289.

(4) شكري محمود القوتلي (1891-1967) هو أول رئيس للجمهورية السورية المستقلة، تولّى السلطة في فترتين (1943-1949، 1955-1958). وُلد في دمشق وتلقّى تعليمه في مدارس يسوعية، ثم درس العلوم السياسية والإدارة العامة في إسطنبول، وتخرّج عام 1913. انخرط مبكراً في العمل الوطني، وشارك في الثورة العربية الكبرى (1916-1918)، وواجه ملاحقة الانتداب الفرنسي. بعد استقلال سوريا (1946)، أصبح رئيساً، وقد تنازل طوعاً عن منصبه عند إعلان الجمهورية العربية المتحدة (1958)، ثم عاش في المنفى حتى وفاته في بيروت عام 1967، ينظر: عبد اللطيف يونس، شكري القوتلي - تاريخ أمة في حياة رجل، القاهرة: دار المعارف، 1959، ص. 15-45 (مقدمة وسيرته المبكرة).

كإطار سياسي جامع يسعى إلى إنهاء الانتداب⁽¹⁾. بالوسائل السلمية والتفاوضية. هذه الكتلة قادت مفاوضات مع فرنسا أبرزها معاهدة 1936، التي نصّت على استقلال سوريا خلال 25 عاماً، لكنها لم تُصدّق بسبب رفض البرلمان الفرنسي، مما أثار موجة سخط شعبي واسعة في سوريا⁽²⁾.

في المقابل، مثّلت الثورة السورية الكبرى (1925-1927) نقطة تحول نوعية في المواجهة مع فرنسا، إذ انتقلت من النضال السلمي إلى المقاومة المسلحة. وقد انطلقت شرارتها من جبل العرب بقيادة سلطان باشا الأطرش، ثم امتدت إلى دمشق والغوطة وجبل الزاوية وحماة⁽³⁾. ورغم تفوق فرنسا العسكري، فقد كشفت هذه الثورة حجم الرفض الشعبي للانتداب، وأرغمت فرنسا على تغيير بعض سياساتها لاحقاً، كما شكلت ركيزة رمزية ووطنية هامة في الذاكرة السورية⁽⁴⁾.

(1) - يُعرف نظام الانتداب بأنه "شكل من أشكال الإدارة الحكومية الحديثة تشكّل بعد الحرب العالمية الأولى تحت إشراف عصبة الأمم"، حيث وُضع عدة أقاليم خضعت سابقاً للإمبراطوريتين الألمانية والعثمانية تحت وصاية دول منتصرة تطوعية، وفق ثلاث فئات (أ، ب، ج)، بناءً على مستوى تطوّر هذه الشعوب، بغرض تأهيلها تدريجياً للاستقلال الذاتي. وقد نصّت المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم على أن الدولة المنتدبة تعتبر بمثابة "قيمة أمانة حضارية وأنه ينبغي عليها إعداد السكان المحليين لحكم أنفسهم، ينظر: "الانتداب على فلسطين وفتاحة الوطن القومي"، في المسألة اليهودية، سلسلة مقدمات قصيرة جداً، دار هنداوي، الفصل 14، 2019 (أو تاريخ النشر)، تاريخ الاطلاع: 12 جوان 2025، صفحات حول تعريف الانتداب.

(2) - بشير زين العابدين، سوريا: الدولة المتصدعة، مركز الجزيرة للدراسات، بيروت، 2013، ص 27.

(3) - حماة هي مدينة سورية مركزية تقع على ضفاف نهر العاصي، يعود تاريخ تأسيسها إلى عصور ما قبل التاريخ، وكانت عاصمة مملكة آرامية تُعرف باسم "حماط" في الألفية الحادية قبل الميلاد. شهدت مراحل متعدّدة من السيطرة (الأشورية، الفارسية، اليونانية، الرومانية، البيزنطية)، وتحوّلت بعد الفتح الإسلامي في القرن السابع إلى مركز حضري إسلامي، حيث أستخدمت مياه النواير الخشبية الشهيرة من القرن الرابع عشر حتى اليوم لريّ حدائق المدينة⁽⁴⁾.

خلال العصر الحديث، اشتهرت حماة بمقاومتها للنظام السوري، لا سيما مع مجزرة 1982 التي أودت بحياة آلاف وتدمير جزء كبير من المدينة، كما ظلت محط احتجاجات وأعمال قمع طوال الحرب الأهلية بعد 2011. ينظر: BBC News، "Profile: Syrian city of Hama"، 27 أبريل 2012، تاريخ الاطلاع: 12 جوان 2025، <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-17868325>

(4) - رونين زئيف، اليهود في سوريا: من التعايش إلى الانعزال، تر: أسامة نعيم، معهد ترومان، القدس، 2007،

خلال الحرب العالمية الثانية، ومع دخول قوات فرنسا الحرة والجيش البريطاني إلى سوريا عام 1941، بدأت ظروف الانتداب تهتزّ دوليًا. فقد أعلنت الحكومة الفرنسية الحرة في ذلك العام "استقلال سوريا"، لكنها أقيمت على وجودها العسكري والسياسي حتى عام 1946، متذرعة بظروف الحرب. لكن هذا الإعلان فتح الباب أمام تنامي المطالبات الفعلية بالجلء، وخاصة بعد انتهاء الحرب ودخول الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على خط دعم حركات التحرر الوطني⁽¹⁾.

ساهمت عدة عوامل دولية في تسريع الجلاء، أبرزها: الضغط البريطاني والأميركي على فرنسا لإنهاء انتدابها في الشرق العربي. تصاعد الحركة الوطنية السورية داخليًا، وتزايد الاحتجاجات ضد الوجود العسكري الفرنسي.

أحداث أيار 1945، حين قامت القوات الفرنسية بقصف البرلمان السوري وقتل وجرح المئات في دمشق، ما أثار ردود فعل غاضبة دوليًا، خاصة من بريطانيا التي هددت بالتدخل العسكري لإجبار فرنسا على الانسحاب⁽²⁾.

أمام هذه الضغوط، اضطرت فرنسا إلى توقيع اتفاقية مع الحكومة السورية في مارس/آذار 1946، نصّت على انسحاب القوات الفرنسية بشكل كامل. وتم تنفيذ الانسحاب تدريجيًا إلى أن خرجت آخر وحدة عسكرية فرنسية في 17 نيسان/أبريل 1946، وهو اليوم الذي بات يُحتفل به سنويًا في سوريا باعتباره عيد الجلاء.

وهكذا، لم يكن الجلاء انتصارًا مفاجئًا، بل ثمرة تراكم تاريخي للنضال السياسي والعسكري والدبلوماسي للسوريين، في مواجهة قوة استعمارية عنيدة. لكنه مع ذلك لم يضع حدًا للتحديات، بل فتح الباب أمام صراعات داخلية حول شكل الدولة، وطبيعة النظام

(1) - رامي نصر الله، "التحولات الاجتماعية والاقتصادية للطائفة اليهودية في سوريا"، مجلة الدراسات الشرقية، المجلد 22، عدد 3 (1999)، ص 213-225.

(2) - محمد جمال باروت، العسكر والدولة في سوريا الحديثة (بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2013)، ص 91-93.

السياسي، وتوزيع السلطة والموارد، وهي القضايا التي ستظل تؤرق سوريا لعقود قادمة. في خضم السعي لترسيخ الاستقلال عقب جلاء القوات الفرنسية عام 1946، برزت قضية الوحدة الوطنية كواحدة من أعقد التحديات التي واجهت الدولة السورية الناشئة. فقد ورثت البلاد مجتمعاً متنوعاً إثنياً وطائفيًا ودينيًا، وكانت محكومة سابقًا من سلطة استعمارية اعتمدت سياسات التجزئة والتقسيم بهدف إضعاف الحراك الوطني وتعطيل بناء الهوية الجامعة.

تكوّن النسيج الاجتماعي السوري من مكونات متعددة، أبرزها: العرب السنة الذين شكّلوا الأغلبية، إلى جانب الأكراد في الشمال والشمال الشرقي، والشركس والتركماني والأرمن، فضلًا عن طوائف دينية متباينة شملت المسلمين السنة، والعلويين، والدروز، والإسماعيليين، والمسيحيين (من طوائف متعددة)، واليهود. وقد تميزت المدن الكبرى كدمشق وحلب بمستوى عالٍ من التعايش الديني والاجتماعي، لكنه لم يكن يخلو من التوترات الكامنة، التي ظهرت بوضوح في فترات التحولات السياسية أو الصراعات الإقليمية⁽¹⁾.

سعت الدولة السورية بعد الاستقلال إلى تبني خطاب قومي وحدوي، مستند إلى القومية العربية كمرجعية موحدة فوق الانتماءات الطائفية والإثنية. إلا أن هذا التوجه واجه تحديات حقيقية على الأرض، منها غياب آليات ديمقراطية شاملة، وانعدام المشاركة المتوازنة في مؤسسات الدولة، وتنامي الإحساس بالتهميش لدى بعض المكونات، ما جعل مفهوم "الوحدة الوطنية" أقرب إلى الطموح منه إلى الواقع المؤسسي⁽²⁾.

ضمن هذا السياق، برز وضع الطائفة اليهودية السورية بوصفه حالة خاصة تعبر عن عمق التعدد الذي عرفته سوريا قبل الاستقلال وبعده. تواجدت هذه الطائفة منذ قرون طويلة، خصوصًا في دمشق وحلب والقامشلي، وكانت تُعد من أقدم الجماعات الدينية في البلاد، حيث يعود وجودها إلى ما قبل الفتح الإسلامي، وقد اندمج أفرادها في الحياة الحضرية

(1) - نبيل ياسين، سوريا في القرن العشرين (بيروت: دار الفارابي، 2005)، ص 135.

(2) - ياسين الحافظ، الهزيمة والأيديولوجيا المهزومة (بيروت: دار الحقيقة، 1971)، ص 57.

السورية، وشاركوا بنشاط في التجارة والصيرفة والتعليم والصناعات الحرفية، كما لعب بعضهم أدوارًا ثقافية ومهنية مهمة في مدنهم⁽¹⁾.

خلال فترة الانتداب الفرنسي، تمتع يهود سوريا، مثل غيرهم من الأقليات، بهوامش نسبية من الحماية، لكنها لم تكن خالية من التمييز، وخصوصًا في ظل النظرة الفرنسية التي سعت إلى تقديم الأقليات كـ"حلفاء محتملين" في مواجهة القومية العربية الناشئة. ومع الاستقلال، ورغم عدم وجود سياسة رسمية للتمييز، بدأ وضع الطائفة اليهودية يتغير تدريجيًا، خاصة على خلفية تصاعد المد القومي العربي واندلاع الحرب العربية-الإسرائيلية عام 1948، التي دفعت شريحة واسعة من الرأي العام إلى اعتبار اليهود، ولو محليين، كجزء من "العدو الصهيوني"⁽²⁾.

رغم أن الكثير من اليهود السوريين ظلوا لفترة بعد 1948 يمارسون حياتهم الطبيعية، إلا أن القيود بدأت تتزايد عليهم تدريجيًا، خصوصًا في مجالات السفر، التوظيف، التعليم، والتملك. كما طُرحت تساؤلات متكررة حول ولائهم للدولة السورية، وهو ما أدى إلى انكماشهم الاجتماعي والاقتصادي، وبدء موجات هجرة صامتة نحو لبنان، أوروبا، والأميركيتين، ثم لاحقًا إلى إسرائيل عبر طرق غير شرعية رغم حظر مغادرتهم الرسمي.

رغم ما أظهره المجتمع السوري من تعايش نسبي بين مكوناته الدينية والإثنية خلال مرحلة الانتداب الفرنسي، فإن المرحلة التي تلت الاستقلال في نيسان/أبريل 1946 سرعان ما شهدت تدهورًا في الاستقرار السياسي والاجتماعي، نتيجة عوامل متشابكة داخلية وخارجية.

داخليًا، عجزت النخبة السياسية السورية، ومعظمها من بقايا الكتلة الوطنية أو ممثلي العائلات المدنية التقليدية، عن بناء نموذج سياسي توافقي يُرضي مختلف الأطياف الاجتماعية، أو يؤسس لآليات ديمقراطية مستدامة. فبينما كانت البلاد تمر بمرحلة تأسيس

(1) - إيلي حكيم، يهود سوريا في القرن العشرين، منشورات الشرق الأوسط، باريس، 1998، ص56.

(2) - رونين زئيف، المرجع السابق، ص29-32.

هشة، تجرت صراعات حزبية حادة بين تيارات متعددة التوجهات: الليبراليون المرتبطون بالكتلة الوطنية، والقوميون السوريون، والبعثيون، والإخوان المسلمون، فضلاً عن الشيوعيين. وقد عجز هذا المشهد الحزبي المتشردم عن تكوين قاعدة حكم متماسكة، بل أسهم في تأجيج الخصومات داخل البرلمان وخارجه، مما أدى إلى تغيير الحكومات بشكل متكرر، وصل في بعض الأحيان إلى تشكيل أكثر من حكومة واحدة خلال العام ذاته⁽¹⁾.

في موازاة ذلك، كان الجيش السوري الناشئ يعاني من هشاشة بنيوية، حيث تأسس في ظل الانتداب عبر وحدات غير موحدة الانتماء أو العقيدة، وافتقر إلى قيادة وطنية موحدة. هذا الوضع جعل منه ميداناً للتجاذب بين النخب السياسية والطموحين من الضباط، وهو ما مهد الطريق إلى أول انقلاب عسكري في العالم العربي المعاصر، حين أطاح حسني الزعيم بالحكومة المنتخبة في آذار/مارس 1949، فاتحاً بذلك الباب أمام سلسلة من الانقلابات المتتالية، التي حولت الجيش إلى فاعل سياسي رئيسي وليس مجرد أداة دفاعية. خارجياً، جاءت نكبة فلسطين عام 1948 لتضيف بعداً بالغ الحساسية إلى المشهد الداخلي السوري. فقد ساهمت الهزيمة العسكرية للجيش العربي، ومن ضمنها الجيش السوري، في اهتزاز ثقة الشعب بالحكومة ومؤسسات الدولة، وجرّت معها موجات من النقد والتشكيك في القيادة السياسية والعسكرية، لاسيما مع تفشي الفساد والتقصير. كما أدت النكبة إلى تنامي موجة قومية عربية جارفة، غدّتها مشاعر الغضب والإحباط، وبدأت تفرض نفسها كإطار وحيد للانتماء السياسي المقبول، على حساب الطروحات الليبرالية أو الأممية أو الدينية التقليدية⁽²⁾.

انعكست هذه التحولات على العلاقات المجتمعية الداخلية، لا سيما تجاه الطائفة اليهودية السورية. فمع تأسيس دولة إسرائيل في أيار/مايو 1948، وتساعد الصراع العربي-

(1) - ياسين الحافظ، المصدر السابق، ص 181-187.

(2) - ريم تركماني، سوريا: مسارات المواطنة والانتماء الطائفي، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2020، ص 65-70.

الإسرائيلي، بدأت النظرة إلى اليهود المحليين تتغير، رغم تميّزهم سابقاً بالاندماج الاجتماعي والاقتصادي. أصبح يُنظر إليهم بريبة وقلق، لا سيما مع اتهامات متكررة - بعضها حقيقي وبعضها مبالغ فيه - بدعم الصهيونية⁽¹⁾، أو محاولة الهجرة غير الشرعية إلى فلسطين. وفي أعقاب ذلك، فُرضت قيود على تنقلاتهم، ووقعت اعتقالات لبعض أفرادهم، وتمت مصادرة أملاك في بعض الحالات، كما بدأت موجات نزوح تدريجية من المدن الكبرى، خاصة دمشق وحلب، إلى خارج البلاد، رغم أن الهجرة الرسمية كانت ممنوعة. كذلك تأثرت مكونات أخرى من المجتمع بهذه التحولات، خصوصاً المسيحيين والأقليات غير العربية، الذين وجدوا أنفسهم مهمشين في ظل الخطاب القومي العربي المتشدد، الذي أخذ يتبلور مع تنامي نفوذ حزب البعث ومشروعه القومي. وهكذا تداخلت الأزمة السياسية الداخلية مع التوترات المجتمعية والدينية، والضغط الجيوسياسية الخارجية، لتخلق مناخاً هشاً لم تتجح الحكومات المدنية في احتوائه، ما أدى إلى الانزلاق السريع نحو عصر الانقلابات، ثم في الستينات إلى عسكرة الدولة وانغلاقها الإيديولوجي⁽²⁾.

في المجمل، لم يكن الاستقلال السوري نهاية للمشكلات، بل بداية لمرحلة جديدة من الصراع على هوية الدولة وبناء مؤسساتها، في ظل غياب توافق وطني حقيقي، وافتقار إلى نموذج حكم مستقر، مما مهد الطريق لاحقاً لانقلابات عسكرية متتالية، بدأت بانقلاب حسني الزعيم في عام 1949، بعد ثلاث سنوات فقط من الجلاء.

المطلب الثاني: سلسلة الانقلابات في سوريا (1949-1954):

عسكرة السياسة وانهايار الديمقراطية:

(1) - أنها حركة ترمي إلى عزل الشعب اليهودي على قواعد مليّة إلى وطن خاص بهم، ونشير على الأخص إلى شكل الحركة الجديدة التي تتطلب وطناً لليهود في فلسطين، مُعترفاً به اعترافاً عمومياً، ومُؤمناً تأمييناً شرعياً بحسب القاعدة التي أسسها ثيودور هرتسل سنة ١٨٩٦، ومنذ ذلك العهد تسلطت تلك الحركة على التاريخ اليهودي أو أشغلته Since then dominating the jewish history، ينظر: لطيفة محمد سالم، "موقف الغرب من تأميم قناة السويس"، المجلة التاريخية المصرية، العدد 44، (القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، 1997)، ص.

(2) - مروان حبش، الصراع على سوريا: من الجلاء إلى الوحدة، دار أطلس، دمشق، 2000، ص52.

مثلت الفترة الممتدة بين عامي 1949 و1954 واحدة من أكثر المراحل اضطراباً في تاريخ سوريا السياسي الحديث، حيث شهدت البلاد ثلاثة انقلابات عسكرية متتالية، أنهت عملياً الطور القصير من التجربة البرلمانية الديمقراطية التي تلت الاستقلال عام 1946. كشفت هذه الانقلابات عن هشاشة المؤسسات الدستورية، وضعف الأحزاب السياسية، وغياب توافق وطني حول شكل النظام السياسي وهوية الدولة.

أولاً: انقلاب حسني الزعيم (30 آذار/مارس 1949):

يُعد انقلاب اللواء حسني الزعيم في 30 آذار/مارس 1949 المنعطف الأهم في تاريخ سوريا الحديث بعد الاستقلال، كونه دشن رسمياً عصر الانقلابات العسكرية في العالم العربي، ومثل نهاية مبكرة للتجربة الديمقراطية البرلمانية التي سعت سوريا إلى ترسيخها منذ الاستقلال عام 1946.

جاء الانقلاب بعد أربعة أشهر فقط من الهزيمة العسكرية العربية في فلسطين عام 1948، التي ألحقت ضرراً بالغاً بمكانة النخبة السياسية التقليدية التي قادت البلاد منذ الاستقلال. وقد استغل الزعيم، الذي كان حينها رئيس أركان الجيش السوري، هذه الحالة من الإحباط الشعبي والاحتقان السياسي لتبرير تحركه العسكري، مدّعياً أن النظام المدني فشل في إدارة الدولة وحماية الكرامة الوطنية.

وفي فجر يوم الانقلاب، قام الزعيم بمحاصرة القصر الجمهوري واعتقال الرئيس شكري القوتلي، ثم حل البرلمان، وأعلن نفسه رئيساً للدولة. وقد برّر تحركه ببيان إذاعي اتسم بالنبذة القومية، دعا فيه إلى إنهاء الفساد، وتحقيق الاستقرار، واستعادة الكرامة الوطنية التي قال إنّها انتهكت في فلسطين، مدّعياً أن المرحلة تتطلب "قبضة قوية تقود البلاد نحو الإصلاح"⁽¹⁾.

⁽¹⁾- Philip S. Khoury, *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945* (Princeton: Princeton University Press, 1987), 472-474

اتّسم حكم حسني الزعيم، الذي استمر 137 يوماً فقط، بتناقضات لافتة. فعلى الرغم من شعاراته القومية، اتخذ إجراءات اعتُبرت مفاجئة وصادمة لكثير من السوريين. أبرزها توقيع اتفاق نفطي مع شركة "أرامكو" الأمريكية لمنح امتياز لمد خط أنابيب "التابلاين" (Trans-Arabian Pipeline) من السعودية إلى البحر الأبيض المتوسط عبر سوريا، مقابل عوائد مالية. هذا الاتفاق، رغم ما وفره من إيرادات، أثار غضب التيارات القومية وبعض رجال السياسة السوريين الذين رأوا فيه خضوعاً للنفوذ الأمريكي، بل وربط بعضهم بينه وبين دعم أمريكي غير مباشر للانقلاب.

كما حاول الزعيم إجراء سلسلة إصلاحات اجتماعية وإدارية، مثل سنّ قانون للأحوال الشخصية يعطي النساء مزيداً من الحقوق، وتعيين موظفين على أسس "الكفاءة لا الانتماء"، لكن هذه الإجراءات افتقرت إلى قاعدة سياسية داعمة أو بنية مؤسساتية تنفذها. ولذا فإنها اصطدمت بالواقع التقليدي المحافظ من جهة، وبالنخب المدنية والعسكرية التي رأت في الزعيم مغامراً شعبويّاً من جهة أخرى.

من ناحية أخرى، اتسم حكمه بسلطوية فردية واضحة؛ إذ لم يشرك أية قوى سياسية، وفرض رقابة على الصحف، واعتقل عدداً من السياسيين والمنتقنين، مما أفقده سريعاً الغطاء الشعبي الذي هلّل له بدايةً، وخلق له خصوماً في صفوف الجيش ذاته⁽¹⁾.
ثانياً: انقلاب سامي الحناوي (14 آب/أغسطس 1949): الجيش في خدمة "الوحدة العراقية"؟

لم يكد السوريون يستفيقون من صدمة أول انقلاب عسكري في تاريخ جمهوريتهم الحديثة بقيادة اللواء حسني الزعيم في آذار/مارس 1949، حتى شهدت البلاد انقلاباً ثانياً بعد أقل من خمسة أشهر، حين أقدم اللواء سامي الحناوي، أحد كبار ضباط الجيش السوري، على اعتقال الزعيم وإعدامه في 14 آب/أغسطس 1949، منهياً بذلك أول تجربة حكم

(1) - صادق جلال العظم، ذهنية التحريم (بيروت: دار الطليعة، 1992)، ص 63-65.

عسكري سلطوي في سوريا المستقلة. وقد جرى هذا التحرك بدعم ضمني من فئات سياسية متعددة رأت في الزعيم مغامراً يهدد الجمهورية والدستور.

على خلاف سلفه، قدّم الحناوي نفسه بوصفه حامياً للدستور وليس حاكماً مطلقاً. وبالفعل، أعاد العمل بالدستور السوري لعام 1950، وأشرف على إعادة الحياة النيابية من خلال تشكيل حكومة مدنية برئاسة هاشم الأتاسي، أحد أبرز رموز الكتلة الوطنية وزعيم التيار المدني المحافظ. كما تم إطلاق سراح العديد من السياسيين المعتقلين، وسمح بحرية الصحافة نسبياً، ما منح نظام الحناوي بعض الشرعية السياسية⁽¹⁾.

غير أن توجهات الحناوي كانت أبعد من مجرد "عودة الحياة الدستورية"، فقد كان يحمل مشروعاً قومياً ذا طبيعة ملكية، يتمثل في الوحدة مع المملكة العراقية الهاشمية، التي كان يقودها الملك فيصل الثاني تحت وصاية نوري السعيد. رأى الحناوي، ومعه بعض النخب السورية (لا سيما من المتحدرين من أصول شامية أرستقراطية)، أن الهاشميين في العراق يشكلون الامتداد الطبيعي للملكية الدستورية في سوريا، لا سيما وأن الملك فيصل الأول (جد الملك فيصل الثاني) كان أول ملك لسوريا قبل الاحتلال الفرنسي عام 1920. أثار هذا التوجه جدلاً واسعاً داخل الأوساط السورية، وخصوصاً داخل الجيش السوري نفسه، الذي كان قد بدأ يتكوّن فيه تيار قومي شاب متأثر بالأفكار الوجودية الراديكالية المناهضة للأنظمة الملكية، خصوصاً بعد نكبة 1948. وقد رأى هؤلاء في خطة الحناوي "خيانة" لمبادئ الاستقلال والجمهورية، ومحاولة لإلحاق سوريا بالمشروع البريطاني عبر البوابة العراقية.

(1) - باتريك سيل، الصراع على سوريا: دراسة في السياسة العربية بعد الاستقلال، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: دار الحقيقة، 1980)، ص 195-198.

في هذا المناخ المشحون، بدأ التيار القومي داخل الجيش، بقيادة العقيد أديب الشيشكلي⁽¹⁾، يزداد نفوذاً. كان الشيشكلي، وهو ضابط شاب من مدينة حماة، يؤمن بأن النظام السياسي في سوريا فاسد، وبأن العسكر وحدهم قادرون على تحقيق "التحول القومي والاجتماعي". وقد أثار موقف الحناوي الداعم للوحدة مع العراق قلق الشيشكلي ومجموعته من الضباط القوميين، الذين كانوا يخشون فقدان سيادة سوريا وتحولها إلى "تابع" للنفوذ البريطاني عبر النظام الملكي العراقي⁽²⁾.

وتصاعد التوتر مع ازدياد الضغوط السياسية والرفض الشعبي لفكرة الاتحاد مع العراق، ليتحوّل لاحقاً إلى مواجهة فعلية حين قاد الشيشكلي انقلاباً ثالثاً في كانون الأول/ديسمبر 1949، أنهى به نفوذ الحناوي، وفرض توجهات سياسية جديدة أكثر ميلاً للاستقلالية والقطع مع النخبة التقليدية ذات التوجهات الملكية.

أهمية الانقلاب: تكريس دور الجيش وتسييسه

كرّس انقلاب الحناوي، رغم شعاراته الدستورية، دور الجيش لاعباً أساسياً في المعادلة السياسية السورية. فلم يعد الجيش مجرد أداة في يد السلطة، بل أصبح صانعاً للسلطة، ينتج حكومات ويمحو أخرى. كما أظهر هذا الانقلاب أن المسألة القومية والوحدوية باتت مركزية

(1) - أديب بن حسن الشيشكلي (1909-1964) هو ضابط وجنرال سوري تولى السلطة عبر عدة انقلابات بين 1949 و1954، حيث أسس الحكم العسكري الدستوري، حلّ الأحزاب، وفرض سلطة مركزية من خلال تأسيسه "حركة التحرر العربي" عام 1952 وصياغته دستور رئاسي 1953. تميز عهده بقرارات سياسية واقتصادية تؤكد الطابع القومي والعسكري، لكنه واجه انتفاضات شعبية واضطهاد الطوائف. أُطيح به عام 1954، عاش في المنفى حتى اغتياله بالبرازيل عام 1964. كتاب "أديب الشيشكلي.. الحقيقة المغيبة" (2022) يعيد قراءة عهده عبر وثائق وشهادات، محاولاً التفريق بين الدولة القوية والديكتاتورية، ينظر: سعد فنصة وبسام برازي، أديب الشيشكلي.. الحقيقة المغيبة، بيروت: دار رياض الرئيس للنشر، 2022، ص. 45-62

(2) - حنا بطاطو، فلاحو سوريا: أبناء وجهاتهم الريفيين الأقل شأنًا، ترجمة عمر الغول (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 121-123.

في النقاش العام السوري، لكنها في الوقت ذاته محل انقسام بين تيارات ترى في الوحدة خلاصاً من الضعف، وأخرى تعتبرها تهديداً للسيادة الوطنية⁽¹⁾.

ثانياً: انقلاب أديب الشيشكلي (ديسمبر/كانون الأول 1949 - فبراير/شباط 1954):

عسكرة الدولة وصعود الديكتاتورية القومية.

جاء انقلاب العقيد أديب الشيشكلي في كانون الأول/ديسمبر 1949 تتويجاً لمرحلة متسارعة من تسييس الجيش السوري، إذ لم يكن الانقلاب الثالث خلال عام واحد (1949) مجرد ردة فعل على سياسة سلفه اللواء سامي الحناوي فحسب، بل كان إيذاناً بمرحلة جديدة اتسمت بصعود الديكتاتورية العسكرية المؤدلجة، التي جمعت بين نزعة سلطوية ورؤية قومية راديكالية. في البداية، لم يتصدر الشيشكلي المشهد علناً، بل فضّل الحكم من خلال مجلس عسكري يوجه القرارات من الخلف، بينما تمّ تنصيب رئيس مدني شكلي (هاشم الأتاسي)، حرصاً على إعطاء الانقلاب طابعاً "تصحيحياً" لا انقلابياً. لكن سرعان ما بدأ الشيشكلي يعزز سلطته الشخصية، مستخدماً أجهزة المخابرات والعسكر لتحديد خصومه، لا سيما من داخل البرلمان والأحزاب السياسية، حتى بلغ به الأمر أن فرض دستوراً جديداً وانتُخب رئيساً للجمهورية في تموز/يوليو 1953 عبر استفتاء شكلي خلا من المنافسة⁽²⁾.

اعتمد الشيشكلي خطاباً قومياً عربياً يمزج بين الشعارات الوحدوية، ومناهضة الاستعمار، ودعم الطبقات الفقيرة، لكنه لم يترجم ذلك إلى سياسات ديمقراطية أو اجتماعية ملموسة. بل على العكس، عمد إلى تفكيك الحياة السياسية السورية، حيث قام بـ: حل الأحزاب السياسية، ومن ضمنها الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث، معتبراً أنها تفتت الوحدة الوطنية.

(1) - محمد جمال باروت. سوريا: الدولة المتوحشة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص

116-113.

(2) - ميشيل سورا، سوريا: الدولة المتوحشة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 113-118.

قمع المعارضة بقوة، واعتقال شخصيات فكرية وسياسية بارزة، منهم ميشيل عفلق، صلاح البيطار، وأكرم الحوراني، الذين نُفوا لاحقاً إلى خارج البلاد. إنشاء حزب "حركة التحرير العربي" كمظلة سلطوية تهدف لتعبئة الجماهير تحت قيادة فردية، في محاولة لمحاكاة التجربة الناصرية لاحقاً.

ورغم أن الشيشكلي حاول تصوير نفسه كزعيم وطني يعادي الإقطاع والرجعية، فإن سياساته أثارت سخطاً متزايداً في المدن والمناطق الريفية. شهدت مدن مثل حماة وحمص ودمشق احتجاجات طلابية ونقابية ضد حكمه، خصوصاً بسبب القمع والتضييق على الحريات، إضافة إلى استياء داخل المؤسسة العسكرية ذاتها، نتيجة تهميش بعض الضباط لمصلحة المقربين من الشيشكلي⁽¹⁾.

في شباط/فبراير 1954، ومع تصاعد الغليان الشعبي، وإعلان المعارضة تحالفاً وطنياً واسعاً، بدأت بوادر تمرد داخل الجيش نفسه، لا سيما في محافظتي حمص وحلب. وعندما أيقن الشيشكلي أن البلاد على وشك حرب أهلية، اختار التنحي في 25 شباط/فبراير 1954، وغادر سوريا إلى لبنان ومنها إلى البرازيل، حيث أقام لعدة سنوات قبل مقتله لاحقاً في المنفى⁽²⁾.

أفضى سقوط الشيشكلي إلى عودة شكري القوتلي إلى رئاسة الجمهورية عام 1955 بعد انتخابات نسبية النزاهة، فيما بدا وكأنه استئناف للحياة الدستورية والبرلمانية. غير أن هذه العودة لم تمثل أكثر من استراحة قصيرة؛ فالتوازن بين المدنيين والعسكريين كان هشاً، بينما استمرت الاستقطابات السياسية الحادة بين القوميين العرب (وخاصة البعثيين) واليساريين من جهة، والمحافظين والليبراليين من جهة أخرى.

كما أدى الفراغ الأمني، والانقسامات السياسية، وتزايد التدخلات الخارجية (خصوصاً من مصر والعراق والاتحاد السوفيتي)، إلى جعل سوريا ساحة لتجاذبات إقليمية ودولية،

(1) - باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، تر: حسني زينة، دار النهار، بيروت، 1992، ص25.

(2) - ريمون هينانين، الجيوش والسياسة في الشرق الأوسط، دار سعاد الصباح، الكويت، 1992، ص89.

خصوصاً في سياق الحرب الباردة والصراع العربي-الإسرائيلي. هذه الفوضى مهّدت الأرض لانقلابات جديدة في الأعوام اللاحقة، كان أبرزها انقلاب البعث عام 1963 الذي أنهى فعلياً المرحلة الليبرالية البرلمانية في تاريخ سوريا الحديث⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الوحدة بين سوريا ومصر (1958-1961):

مثّلت الوحدة بين سوريا ومصر تحت اسم "الجمهورية العربية المتحدة" (1958-1961) واحدة من أبرز محطات العمل القومي العربي في القرن العشرين، وعكست ذروة الاندفاع الجماهيري نحو مشاريع الوحدة في مواجهة التهديدات الاستعمارية والصهيونية. لكنها انتهت سريعاً بفك ارتباط قسري، شكل ضربة قوية للفكر القومي ومشروع الوحدة العربية.

أولاً: الخلفية السياسية: تصاعد المد القومي:

شهدت المنطقة العربية في خمسينيات القرن العشرين تحولات استراتيجية كبرى، دفعت باتجاه صعود فكرة الوحدة القومية كحل سياسي لمواجهة الاستعمار، والتجزئة، والتهديدات الإقليمية والدولية. وكانت سوريا، بوصفها دولة حديثة العهد بالاستقلال، عرضة لتقلبات داخلية وصراعات خارجية دفعتها نحو البحث عن صيغ تحالفية أكثر استقراراً، وكان أبرزها التوجه نحو مصر الناصرية.

1- الاستقطاب الدولي ورفض حلف بغداد:

مع احتدام الحرب الباردة، ظهر في الشرق الأوسط ما يُعرف بـ"حلف بغداد" عام 1955، وهو تحالف عسكري ضم العراق، وتركيا، وبريطانيا، وإيران، وباكستان، بدعم أمريكي ضمن إستراتيجية تطويق الاتحاد السوفيتي. رأت النخب القومية واليسارية في سوريا أن هذا الحلف يهدد سيادة البلاد ويكرّس التبعية للغرب، فاندلعت احتجاجات شعبية واسعة

(1) - سامي مبيض، تاريخ سوريا المعاصر: من الانتداب إلى الثورة، رياض الريس، بيروت، 2012، ص 168-180.

أدت إلى استقالة الحكومة المؤيدة للحلف، وتصاعد النفوذ المعادي للغرب في البرلمان والشارع السوري على السواء.

وفي هذا السياق، برزت مصر بقيادة جمال عبد الناصر⁽¹⁾. كرمز للمقاومة ضد المشاريع الغربية، خاصة بعد نجاحه في تأميم قناة السويس عام 1956 وتصديّه للعدوان الثلاثي. وجدت سوريا في عبد الناصر زعيماً قومياً يمكن الاعتماد عليه في ظل التهديدات الخارجية، فبدأت الاتصالات السياسية والعسكرية بين البلدين تتكثف تمهيداً لتقارب أكثر عمقاً⁽²⁾.

2- القوى الداخلية وتحالف القوميين واليسار:

في الفترة ما بين 1954 و1957، اتسمت الحياة السياسية في سوريا بوجود برلمان منتخب وتعددية حزبية نشطة، كان من أبرز مكوناتها حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي السوري، والحزب العربي الاشتراكي بزعامة أكرم الحوراني. ورغم التباينات الإيديولوجية، إلا أن هذه القوى اتفقت على رفض التبعية للغرب، وتبنّت خطاباً قومياً وحدوياً يجمع بين الاشتراكية والعروبة.

في هذه الفترة، تغلغت العناصر القومية والبعثية في صفوف الجيش، خاصة بعد سلسلة الانقلابات العسكرية (1949-1954)، ما جعل المؤسسة العسكرية حليفاً موضوعياً للقوى السياسية المؤيدة للوحدة. ووفقاً لمذكرات عدد من ضباط تلك المرحلة، فإن الانقسام

(1) - جمال عبد الناصر حسين (1918-1970) هو ثاني رؤساء جمهورية مصر العربية، وأحد أبرز زعماء العالم العربي في القرن العشرين. قاد ثورة 23 يوليو 1952 مع مجموعة "الضباط الأحرار"، وأطاح بالنظام الملكي، ليؤسس جمهورية ذات توجه قومي اشتراكي. اشتهر بسياسات الإصلاح الزراعي، وتأميم قناة السويس عام 1956، وإنشاء السد العالي، وبدوره المحوري في تأسيس حركة عدم الانحياز. مثل رمزاً للوحدة العربية، وقاد مشروع الجمهورية العربية المتحدة مع سوريا (1958-1961). رغم الهزيمة في حرب 1967، احتفظ بشعبية واسعة حتى وفاته في 28 سبتمبر 1970، ينظر: محمد عبد السلام الشامي، جمال عبد الناصر، القاهرة: دار مصر الحديثة، 1991، ص. 7-22.

(2) - غسان محمد رشاد حداد، من تاريخ سورية المعاصر 1946-1966، ط1، مركز المستقبل للدراسات

الاستراتيجية، عمان، 2001، ص 135-138

بين ضباط يميلون إلى العراق الهاشمي وآخرين يؤيدون مصر الناصرية كان حاسماً في دفع التوجه الوحدوي نحو القاهرة تحديداً⁽¹⁾.

3- التقارب مع الاتحاد السوفيتي وزيادة التوتر الإقليمي:

أدى التقارب السوري مع الاتحاد السوفيتي، وخاصة بعد صفقة السلاح عام 1956، إلى توجس أمريكي وتركي واضح. وشهدت حدود سوريا الشمالية في عام 1957 توتراً كبيراً مع تركيا، التي حشدت قوات على الحدود بذريعة وجود تهديد شيوعي في سوريا. اعتبر ذلك التهديد المباشر محفزاً لتسريع خطوات الوحدة، حيث رأت القيادة السورية أن الاتحاد مع مصر سيكون الضامن الأمثل للأمن الداخلي والخارجي.

وقد عبّر خالد⁽²⁾. العظم، أحد أبرز السياسيين السوريين، عن قلقه آنذاك من مخطط أمريكي-تركي لانقلاب عسكري يعيد سوريا إلى الفلك الغربي، ما دفعه ومعه عدد من القيادات البرلمانية والعسكرية إلى تسريع الاتصالات مع عبد الناصر، طالبين وحدة اندماجية فورية⁽³⁾.

4- طلب الوحدة كحل اضطراري:

في ظل تلك المعطيات، سافر وفد رفيع من الضباط السوريين في يناير 1958 إلى القاهرة، ضمّ العقيد عبد الحميد السراج، وصلاح البيطار، وممثلين عن القيادة العسكرية، حيث التقوا عبد الناصر وعرضوا عليه إقامة وحدة عاجلة بين البلدين، دون شروط مسبقة

(1) - باتريك سيل، المرجع السابق، ص 210-215.

(2) - عدّ خالد العظم من أبرز الشخصيات السياسية السورية ذات التوجّه البراغماتي في القرن العشرين؛ إذ تميز بخطاب واقعي قائم على المصلحة الوطنية بعيداً عن الالتزام الإيديولوجي الجامد. فقد أدار تحالفاته الداخلية والخارجية بمرونة محسوبة، فوقف إلى جانب الفرنسيين في بعض المراحل، وعارض الوحدة مع مصر لاحقاً، دون أن يُتهم بالعمالة أو التفريط، نظراً لوضوح مشروعه الاقتصادي والسياسي الذي استند إلى بناء مؤسسات مستقلة كصندوق النقد السوري، وتثبيت استقلال الليرة السورية. وقد وصفته منصة الجزيرة نت بأنه "صاحب مشروع اقتصادي وسياسي واضح"، عُرف بتوجهه العملي وتجنّبه للشعاراتية والانفعال الخطابية (الجزيرة نت، 2024)، ينظر: نعمان صاري، "عن السياسي السوري خالد العظم"، الجزيرة نت، 9 سبتمبر 2024، تاريخ الاطلاع: 12 جوان 2025، على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/opinions/2024/9/9/عن-السياسي-السوري-خالد-العظم>.

(3) - خير الدين الزركلي، ما رأيت وما سمعت في عهد الوحدة، دار العلم للملايين، بيروت، 1962، ص 55-60.

تقريباً. ورغم تحفظ عبد الناصر في البداية، إلا أن ضغط الوفد السوري، ومخاوفه من تدخل أمريكي وشيك، أقنعتة بقبول الفكرة، بشرط أن يتم حل الأحزاب وإقامة نظام رئاسي مركزي. لقد جاءت الوحدة السورية-المصرية كاستجابة مباشرة لجملة من المخاوف الداخلية والتهديدات الخارجية، لكنها كانت أيضاً تعبيراً عن تصاعد المد القومي العربي، الذي اعتبر الوحدة وسيلة للتكامل والتحرر وبناء أمة عربية موحدة تمتلك عناصر القوة الذاتية⁽¹⁾.
ثانياً: إعلان الوحدة وبنيتها السياسية:

في 22 شباط/فبراير 1958، تم الإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة باتحاد اندماجي كامل بين الجمهورية السورية وجمهورية مصر، في حدث غير مسبوق في التاريخ العربي الحديث من حيث الصيغة والتنفيذ.

لم تكن الوحدة وليدة مفاوضات طويلة أو اتفاقات مؤسساتية متدرجة، بل جاءت نتيجة مبادرة عاجلة من عدد من الضباط والقيادات البعثية السورية الذين سافروا إلى القاهرة وطلبوا من الرئيس جمال عبد الناصر قبول وحدة اندماجية فورية، متجاوزين حتى مؤسسات الدولة السورية القائمة.

ورغم تحفظ عبد الناصر في بداية الأمر—نظراً لتحفظه على التعقيدات الطائفية والحزبية في سوريا—إلا أنه قبل الفكرة شريطة حل جميع الأحزاب السياسية، وعلى رأسها حزب البعث، وإنشاء نظام رئاسي مركزي تكون له فيه صلاحيات مطلقة. وافق الوفد السوري، وفي مقدمتهم العقيد عبد الحميد السراج، وصلاح البيطار، وأكرم الحوراني، على الشروط، وتم توقيع بيان الوحدة بسرعة لافتة دون الرجوع إلى البرلمان السوري أو إجراء استفتاء رسمي وقتها⁽²⁾.

(1) - سامي الجندي، البعث، دار النهار، بيروت، 1969، ص 141-144.

(2) - خالد العظم، مذكرات خالد العظم: 1943-1963، ج3، دار النهار، بيروت، 1973، ص 182-185.

الدستور المؤقت وصيغة الحكم:

أُعلن دستور مؤقت بتاريخ 5 آذار/مارس 1958، منح الرئيس جمال عبد الناصر صلاحيات تنفيذية وتشريعية واسعة، منها تعيين وإقالة الوزراء، وإصدار القوانين، والتحكم المباشر في السياسة الخارجية والدفاع والأمن القومي. كما نص الدستور على إنشاء مجلس تنفيذي مركزي في القاهرة، يتبع له مجلسان تنفيذيان فرعيان في كل من "الإقليم الجنوبي" (مصر) و"الإقليم الشمالي" (سوريا)، ولكن دون استقلالية حقيقية لأي منهما. وقد تم تعيين عبد الحميد السراج وزيراً للداخلية ونائباً لعبد الناصر في الإقليم الشمالي، مما منحه نفوذاً أمنياً واسعاً، تحول به تدريجياً إلى الحاكم الفعلي في دمشق بإشراف مباشر من القاهرة. ومن الناحية الشكلية، احتفظت سوريا بتمثيل نسبي في مجلس الأمة (البرلمان)، لكن القرارات المركزية كانت تصدر من القاهرة، وهو ما كرّس الشعور المتصاعد عند السوريين بالتهميش⁽¹⁾.

تفكيك الحياة الحزبية واستبدالها بـ"الاتحاد القومي"

أحد أبرز مظاهر الهيمنة السياسية تمثلت في حل الأحزاب السياسية السورية، وعلى رأسها حزب البعث، الذي كان من دعاة الوحدة. وجاء الحل استجابة لشروط عبد الناصر، الذي كان يرى في التعددية الحزبية تهديداً لوحدة القرار السياسي في دولة اندماجية. وبدلاً من ذلك، فُرض على السوريين الانضمام إلى "الاتحاد القومي"، وهو تنظيم سياسي جماهيري كان قائماً في مصر منذ 1957، ويخضع للسلطة المباشرة لرئاسة الجمهورية، ويُمنع فيه أي نشاط سياسي مستقل.

واجه هذا الإجراء رفضاً صامتاً من كثير من النخب السياسية السورية، خصوصاً أن "الاتحاد القومي" لم يكن يمثل توجهاتهم الفكرية أو الحزبية، بل فُرض كإطار سياسي شكلي لممارسة الطاعة السياسية تحت غطاء الوحدة.

(1) - محمد الزغبي، الوحدة والانفصال بين مصر وسوريا 1958-1961، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003،

ورغم الشعبية الجارفة التي حظيت بها الوحدة في أيامها الأولى، فإن بنيتها السياسية شابها ضعف في التمثيل، وافتقار للمرونة المؤسسية، فضلاً عن الهيمنة المصرية على مفاصل القرار، مما جعلها أقرب إلى ضم غير متكافئ منه إلى وحدة حقيقية⁽¹⁾.
ثالثاً: أسباب فشل الوحدة:

رغم الدعم الشعبي الكبير الذي رافق إعلان الجمهورية العربية المتحدة عام 1958، فإن التجربة اصطدمت سريعاً بعدد من العوامل البنوية والسياسية التي أضعفت من تماسكها، وأدت إلى انهيارها بعد أقل من ثلاث سنوات. وقد تداخلت هذه الأسباب في مستويات عدة، شملت طبيعة السلطة، وتوازنات القوى الداخلية، والتباينات الاقتصادية، والهوية السياسية.

1- المركزية القاهرة وإقصاء النخب السورية

أحد أبرز أسباب فشل الوحدة كان المركزية الشديدة في إدارة الدولة من القاهرة، حيث تم نقل السلطة الفعلية إلى العاصمة المصرية، بينما ألحقت سوريا كمجرد "إقليم شمالي". لم تكن مؤسسات الحكم في دمشق سوى واجهات رمزية، دون صلاحيات حقيقية، ما أدى إلى تهميش النخب السورية السياسية والعسكرية، وشعور متصاعد بـ"التبعية" لا الشراكة الحقيقية. وقد انعكس ذلك في تعيين أغلب المسؤولين المهمين من القاهرة، وفي إحكام قبضة عبد الناصر على القرار، دون تمثيل فعلي للسوريين في مواقع التأثير المركزية. وشعر كثير من الضباط السوريين الذين دعوا إلى الوحدة، مثل أكرم الحوراني وصلاح البيطار، بأنهم باتوا مهمشين سياسياً وتنظيمياً، بعد أن فقدوا أدواتهم الحزبية والتفاوضية⁽²⁾.

2- تفكيك الحياة الحزبية والسياسية

من الشروط الأساسية التي فرضها عبد الناصر لقبول الوحدة، حل الأحزاب السياسية في سوريا، وعلى رأسها حزب البعث والحزب الشيوعي. ورغم أن هذه الأحزاب كانت من

(1) - ميشيل سورا، سوريا: الدولة المتوحشة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 113-118.

(2) - خالد العظم، المصدر السابق، ص 195-198.

دعاة الوحدة، فإنها وجدت نفسها فجأة خارج اللعبة السياسية، وهو ما أثار استياءً شديداً في أوساط القوميين واليساريين على حد سواء.

وقد أدى هذا إلى فراغ سياسي، حوّلت فيه مصر العمل السياسي إلى ما يشبه العمل البيروقراطي داخل جهاز "الاتحاد القومي"، الخاضع مباشرة للرئاسة. فبدلاً من أن تكون الوحدة فضاءً لحرية التعبير السياسي، تحولت إلى نظام تسلطي أحادي الحزب، يشبه النموذج المصري، مما أضعف التعددية السياسية التي كانت سائدة نسبياً في سوريا قبل الوحدة⁽¹⁾.

3- التباين الاقتصادي والإجراءات الاشتراكية

واجهت الوحدة اختلالاً اقتصادياً واضحاً بين النظامين، فبينما كانت مصر قد بدأت منذ سنوات باتباع سياسة التأميم والإصلاح الزراعي وفق نموذج اشتراكي موجه، كانت سوريا تمتلك اقتصاداً أكثر انفتاحاً، يعتمد على القطاع الخاص، وتهيمن عليه طبقة تجارية وزراعية في المدن الكبرى كدمشق وحلب.

عندما فُرضت سياسات التأميم المصرية في سوريا—وخاصة بعد مرسومي التأميم في عامي 1958 و1960—حدث تصادم عنيف مع مصالح الطبقة الوسطى والتجار، الذين فقدوا الثقة في الدولة، واتجهوا لدعم القوى المناهضة للوحدة. كما فشلت السلطة في استيعاب الفوارق بين البنية الاقتصادية في البلدين، ما زاد من مستويات السخط الشعبي والركود الاقتصادي في سوريا⁽²⁾.

4- القمع الأمني وتغول الاستخبارات

شهدت سوريا خلال الوحدة تصاعداً غير مسبوق في نفوذ الأجهزة الأمنية، حيث تسلم عبد الحميد السراج، نائب الرئيس عن الإقليم الشمالي، مهام وزارة الداخلية، وقاد جهازاً أمنياً شديد التغلغل في مفاصل الدولة والمجتمع. وقد استُخدم هذا الجهاز لقمع المعارضين ومراقبة

(1) - محمد الزغبى، المرجع السابق، ص72-75.

(2) - سامي الجندي، البعث، دار النهار، بيروت، 1969، ص160-164.

النخب، واعتُقل العشرات من القادة السياسيين، مما أشاع أجواء من الرعب وكنم الحريات، غير مسبوق في الحياة السياسية السورية المعاصرة حتى ذلك الحين. هذا التغلغل الأمني المصري وارتباطه المباشر بالقاهرة، أضعف من مشروعية الحكم، وفاقم من الاحتقان الشعبي والسياسي، خاصة مع ما رافقه من خطاب إعلامي دعائي لا يعكس الواقع.

5- ضعف التمثيل السوري في القرار المركزي

رغم أن السوريين كانوا طرفاً في الوحدة، فإن تمثيلهم في أجهزة الدولة المركزية كان محدوداً وغير مؤثر، وجرى تهميش الجيش السوري تدريجياً عبر نقل بعض وحداته إلى مصر، واستبعاد قياداته من مراكز القرار. وقد أدت هذه السياسة إلى تصدع داخل المؤسسة العسكرية السورية، ما سهل في النهاية تنفيذ انقلاب الانفصال في أيلول/سبتمبر 1961. (1).

رابعاً: الانفصال وأثره:

تمتّت نهاية الجمهورية العربية المتحدة في 28 أيلول/سبتمبر 1961 محطة مفصلية في التاريخ السياسي الحديث لسوريا والعالم العربي. ففي ذلك التاريخ، نفذ مجموعة من الضباط السوريين، بقيادة عبد الكريم النحلاوي، انقلاباً عسكرياً في دمشق، أنهى تجربة الوحدة مع مصر، وأعاد إعلان قيام "الجمهورية العربية السورية" ككيان مستقل سياسياً وإدارياً.

1- أسباب الانفصال وآلياته

جاء الانفصال تنويجاً لتراكم طويل من الاستياء داخل المؤسسة العسكرية والسياسية السورية، بسبب التهميش والإقصاء الذي عانت منه النخب المحلية أثناء الوحدة. وقد أعدّ عدد من الضباط خطة سرية لإنهاء الجمهورية العربية المتحدة، دون التنسيق مع مصر أو

(1) - نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والإدارة العامة في الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 201-205.

الأطراف السياسية المدنية، في خطوة عكست استعادة الجيش السوري لمبادرته في تقرير المصير الوطني.

وعلى الرغم من أن الرئيس جمال عبد الناصر أعلن فوراً رفضه للانفصال ووصفه بالخيانة، إلا أنه امتنع عن أي تدخل عسكري، حرصاً على عدم الانزلاق إلى حرب داخلية، واكتفى بإصدار بيانات سياسية تنتقد الانقلاب وتدعو السوريين للعودة إلى الوحدة. وقد اعتُبر هذا الموقف بداية انكفاء نسبي للقيادة المصرية عن مغامرات التوحيد القسري في الدول العربية⁽¹⁾.

2- أثر الانفصال على الفكر القومي العربي

كان لانفصال سوريا عن مصر أثر صادم على التيارات القومية في الوطن العربي، وخصوصاً في حزب البعث، الذي رأى أن الوحدة كانت فرصة قومية تاريخية جرى التفریط بها بسبب السياسات المركزية للقيادة المصرية. كما مثل الانفصال نكسة معنوية للفكر القومي الناصري، إذ طُعن أول تجربة وحدوية عربية بالانقلاب، دون مقاومة شعبية فعلية تعارضها.

لكن المفارقة أن هذا الفشل لم يؤدِّ إلى انكفاء كامل عن شعارات الوحدة، بل استمر حضورها في الأدبيات الحزبية والخطابات السياسية، لا سيما في حزب البعث الذي أعاد رفع شعار "أمة عربية واحدة، ذات رسالة خالدة"، معتبراً أن فشل الوحدة كان نتيجة سوء التطبيق، لا خلافاً في الفكرة نفسها⁽²⁾.

3- تداعيات محلية على سوريا

أعطى الانفصال دفعاً للقوى المطالبة بعودة الحياة الدستورية والمؤسساتية في سوريا، بعد أن كبَلتها مركزية القاهرة. وشهدت البلاد لفترة قصيرة (1961-1963) محاولات لإحياء الحكم البرلماني، وتشكيل حكومات مدنية، رغم أن الانقلابات العسكرية بقيت حاضرة في

(1) - رفيق حبيب، سوريا من الاستقلال إلى الانفصال 1946-1961، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 248-252.

(2) - نزيه الأيوبي، المرجع السابق، ص 215-218.

خلفية المشهد. لكن هشاشة هذا الاستقرار المؤقت، واستمرار التنافس بين البعثيين والقوميين الناصريين والشيوعيين، أدى إلى بيئة سياسية مضطربة، سرعان ما مهدت الطريق لانقلاب جديد في آذار/مارس 1963، أعاد البعث إلى السلطة، وفتح صفحة جديدة من الحكم العسكري-الحزبي في سوريا(1).

4- البعد الرمزي والتاريخي

رغم فشل الوحدة، بقيت الجمهورية العربية المتحدة حاضرة في الوعي الجمعي العربي كرمز لحلم وحدوي لم يكتمل. وتكررت المحاولات لاحقاً لإحياء مشاريع مشابهة، منها اتحاد مصر والسودان وسوريا (1963)، أو ما سُمي بالاتحاد الثلاثي، لكن جميعها باءت بالفشل، بسبب افتقارها إلى أسس ديمقراطية، والهيمنة الشخصية للقيادات، وتباينات الهويات الوطنية داخل الإقليم العربي(2).

وقد خلص العديد من المفكرين العرب لاحقاً إلى أن مشروع الوحدة لا يمكن أن ينجح إلا إذا انبثق من إرادة شعبية حقيقية، وعبر أطر دستورية ومؤسسية مرنة، لا عبر قرارات فوقية أو اندماجات قسرية.

المطلب الرابع: صعود البعث والانقسامات الداخلية 1963:

شهدت سوريا بعد انفصالها عن الجمهورية العربية المتحدة في 28 أيلول/سبتمبر 1961 فترة من الاضطراب السياسي الشديد، إذ تعاقبت على الحكم عدة حكومات مدنية قصيرة العمر، فشلت في تحقيق الاستقرار السياسي أو الإجماع الوطني. فقد عانت البلاد من أزمة شرعية بين التيارات السياسية، مما مهد الطريق أمام المؤسسة العسكرية لتتدخل مجدداً في الحياة السياسية، مستفيدة من تراجع هيبة الطبقة السياسية التقليدية وفشلها في إدارة الدولة(3).

(1) - غسان محمد رشاد حداد، المرجع السابق، ص 145-149.

(2) - حنا بطاطو، المرجع السابق ص 305-308.

(3) - محمود العرش، السياسة السورية في عهد صلاح جديد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2005، ص 91-93.

وفي 8 آذار/مارس 1963، نفذ تحالف من ضباط البعثيين والقوميين الناصريين واليساريين انقلاباً عسكرياً أطاح بحكومة خالد العظم، معلناً بداية حكم جديد بقيادة "مجلس قيادة الثورة". وقد شارك في التخطيط والتنفيذ لهذا الانقلاب مجموعة من الضباط البعثيين المرتبطين باللجنة العسكرية، وهي هيئة سرية نشأت داخل الجيش منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين بهدف إعادة حزب البعث إلى السلطة بعد خروجه من الحكم في أثناء الوحدة مع مصر (1958-1961). وبمرور الوقت، نجح الجناح البعثي داخل الجيش في إقصاء القوميين الناصريين وحلفائهم، ليستأثر حزب البعث بالسلطة منفرداً بدءاً من عام 1964، ويتحول تدريجياً إلى الحزب الحاكم بلا منازع.

إلا أن سيطرة البعث على الحكم لم تثنه الخلافات الداخلية، بل كشفت عن انقسامات حادة بين جناحين رئيسيين داخل الحزب: الجناح المدني التقليدي، الذي ضم مؤسسي الحزب مثل ميشيل عفلق وصلاح البيطار، وكان يميل إلى الطروحات القومية الوحدية المعتدلة؛ والجناح العسكري الراديكالي، الذي ضم ضباطاً مثل صلاح جديد وحافظ الأسد، ومال إلى تطبيق سياسات اشتراكية صارمة مستلهمة من الفكر الماركسي والنموذج السوفييتي. وقد أدت هذه الانقسامات إلى صراعات داخلية مستمرة، تخللتها عمليات تطهير حزبي وإقصاء متبادل، حتى حسم الجناح العسكري بقيادة صلاح جديد وهيئة أركانها الصراع لصالحه بحلول مؤتمر الحزب الاستثنائي في عام 1965، حيث تمت إزاحة القيادة التاريخية وتكريس سلطة اللجنة العسكرية⁽¹⁾.

ورغم أن التحالف بين صلاح جديد وحافظ الأسد كان متيناً في البداية، إلا أن تباين رؤيتهما لإدارة الدولة والجيش والسياسة الإقليمية سرعان ما أدى إلى تصاعد التوتر بينهما، وهو ما مهد لاحقاً لصراع أشد أدى إلى الحركة التصحيحية عام 1970 بقيادة الأسد⁽²⁾.

(1) - نيقولاوس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا، تر: سامي الدروبي، رياض الريس، بيروت (لبنان)، 2012، ص 24-26.

(2) - هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

برز الانقسام داخل حزب البعث بشكل متزايد بعد عام 1964، حيث بدأ الضباط البعثيون المنتمون إلى "اللجنة العسكرية" في فرض سيطرتهم على مراكز صنع القرار في الحزب والدولة، ما أدى تدريجياً إلى تهميش القيادة المدنية التقليدية المتمثلة بمؤسسي الحزب. وقد ساعدتهم في ذلك حالة الاضطراب التي سادت الحزب بعد أحداث الانتفاضة الشعبية في مدينة حماة في نيسان/أبريل 1964، والتي عجزت القيادة المدنية عن إدارتها بفاعلية، فاستغلت اللجنة العسكرية هذا الوضع لتبرير تدخلها المباشر⁽¹⁾.

تحولت اللجنة العسكرية، التي تشكلت سراً في أواخر خمسينيات القرن العشرين وتضم ضباطاً مثل محمد عمران، صلاح جديد، وحافظ الأسد، إلى مركز ثقل حقيقي داخل الحزب. وكان دورها في السيطرة على الجيش وإعادة تنظيمه على أسس ولائية يضمن ولاءه للبعث لا للوطن، عاملاً حاسماً في تعزيز موقعها. وقد اعتمد هذا الجناح العسكري في صعوده على دعم كوادر شابة مؤدلجة ومتأثرة بالتيارات اليسارية، ما ساعده في بناء قاعدة حزبية موازية لتلك التي كانت تسيطر عليها القيادة التاريخية.

وبلغ هذا الصراع ذروته في 23 شباط/فبراير 1966، حين نفذت اللجنة العسكرية انقلاباً داخلياً في الحزب، أطاحت خلاله بالقيادة القومية التقليدية المتمثلة بميشيل عفلق وصلاح البيطار، ودفنتهم إلى خارج البلاد. وقد جاء هذا الانقلاب كنتيجة مباشرة للخلاف حول قضايا التنظيم والعقيدة، إضافة إلى تباين الرؤى بين القيادة القومية التي ركزت على البعد الوحدوي للحزب، والقيادة القطرية التي تبنت أولويات محلية ذات نزعة اشتراكية راديكالية.

شكل انقلاب 1966 نقطة تحول راديكالية في طبيعة النظام السياسي في سوريا، إذ أصبحت السلطة فعلياً في قبضة الضباط البعثيين ذوي التوجه اليساري، وعلى رأسهم صلاح جديد الذي تولى عملياً قيادة الدولة من موقعه كنائب أمين عام للقيادة القطرية، فيما تولى

(1) - أحمد أبو مطر، صراع السلطة في سوريا: من صلاح جديد إلى حافظ الأسد، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،

حافظ الأسد وزارة الدفاع. أما منصب رئيس الجمهورية، فقد أصبح رمزياً، وشغله نور الدين الأتاسي دون أن يكون صاحب سلطة تنفيذية حقيقية⁽¹⁾. وقد أدى هذا التحول إلى تسريع عملية عسكرية الحزب والدولة، واستبعاد العناصر المدنية والتاريخية التي كانت تشكل الأساس الفكري لحزب البعث في بداياته.

بعد استلام الجناح اليساري في حزب البعث للسلطة إثر انقلاب 23 شباط/فبراير 1966، برز صلاح جديد بوصفه الحاكم الفعلي في البلاد، رغم أنه لم يتول أي منصب رسمي بارز، بل شغل موقع نائب الأمين العام للقيادة القطرية، بينما تولى رفاقه من اللجنة العسكرية المناصب الحكومية الشكلية. ومع ذلك، فإن سلطته السياسية كانت مطلقة داخل الحزب والدولة، وأدار النظام من خلف الكواليس عبر أجهزة الحزب والأمن والجيش⁽²⁾. اتبع جديد خلال هذه المرحلة سياسات داخلية متشددة ذات توجه اشتراكي صارم. شملت هذه السياسات تنفيذ موجات جديدة من التأميمات الواسعة شملت ما تبقى من القطاع الخاص في مجالات الصناعة، التجارة، والمصارف، مما أدى إلى تدهور ثقة البرجوازية السورية بالنظام ودفع كثيراً من رؤوس الأموال إلى الهجرة نحو لبنان والأردن.

كما جرى تعزيز دور الأجهزة الأمنية بشكل غير مسبوق، حيث توسعت سلطات المخابرات العسكرية ومخابرات الدولة، وباتت تشرف على جميع مناحي الحياة اليومية، ما خلق مناخاً من القمع السياسي والرقابة الأيديولوجية على المجتمع⁽³⁾.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد اتسمت سياسة صلاح جديد الخارجية بالتشدد الثوري، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، إذ قدّم دعماً غير مشروط للفصائل الفلسطينية المسلحة، وخصوصاً "الجبهة الشعبية" و"الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين"، وسمح لها

(1) - رايموند هينبوش، النظام السياسي في سوريا، تر: عبد الإله زريق، دار قيس ويلي(دمشق)، 2001، ص 110-115.

(2) - فولكر بيرتس، الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد، تر: عبد الكريم محفوظ، رياض الرئيس،

بيروت(لبنان)، 2012، ص 42-47.

(3) - نيقولاوس فان دام، المرجع السابق، ص 75.

باتخاذ الأراضي السورية منطلقاً لعملياتها العسكرية ضد إسرائيل. وقد أدى هذا إلى توتر علاقات سوريا مع الأردن، وبلغ ذروته في دعم النظام السوري للفصائل الفلسطينية خلال أحداث أيلول الأسود⁽¹⁾. عام 1970، حين هدد الجيش السوري بالتدخل المباشر ضد النظام الأردني.

كما أدى التدخل المكثف في الشأن اللبناني، ودعم التنظيمات اليسارية الفلسطينية واللبنانية، إلى تأزيم العلاقة مع الحكومة اللبنانية. وفي مقابل هذا التوجه الثوري، كانت علاقات سوريا متوترة أيضاً مع الأنظمة المحافظة في مصر والسعودية، ما زاد عزلتها الإقليمية وأفقدتها القدرة على بناء تحالفات عربية متوازنة⁽²⁾.

انعكست هذه السياسات على الداخل السوري في شكل حالة من الاحتقان السياسي والاقتصادي، إذ بدأت تظهر بوادر التململ داخل الحزب والجيش، وخصوصاً من جانب بعض الضباط الذين رأوا في توجهات جديد مغامرة سياسية واقتصادية وعسكرية تهدد بقاء النظام نفسه. وكان من أبرز هؤلاء المعترضين وزير الدفاع آنذاك حافظ الأسد، الذي بدأ منذ عام 1968 بتحسين موقعه داخل المؤسسة العسكرية، تمهيداً للانقلاب عليه لاحقاً في "الحركة التصحيحية" عام 1970⁽³⁾.

في المقابل، بدأ حافظ الأسد، الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع منذ عام 1966، ببناء قاعدة نفوذ مستقلة داخل الجيش، وخاصة سلاح الطيران، مستفيداً من تراجع شعبية جناح جديد بعد هزيمة 1967.

(1) - فصيل مسلح منشق عن حركة فتح الفلسطينية . تأسست الجماعة عام ١٩٧١ للانتقام من الجيش الأردني واغتيال الملك حسين، ملك الأردن ، بعد مواجهتهم العنيفة لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال محاولة الاستيلاء على السلطة من الملك في سبتمبر ١٩٧٠ . اختير اسم أيلول الأسود لإحياء ذكرى ذلك الصراع الهاشمي الفلسطيني العنيف ، الذي قُتل خلاله أو طُرد آلاف الفلسطينيين، وطُردت منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن. قبل حلها رسمياً عام ١٩٧٤، ينظر: <https://www.britannica.com/topic/Black-September-political-organization-Palestine> (تاريخ الاطلاع: 12 يونيو 2025).

(2) - مصطفى طلاس، مرآة حياتي (العدد الثالث 1968-1978) ، دار طلاس، دمشق، 1991، ص212-220

(3) - حنا بطاطو، المصدر السابق، ص328.

وفي أواخر الستينات، ظهرت خلافات عميقة بين الأسد وجديد، خصوصاً حول تدخل سوريا في أحداث أيلول الأسود في الأردن عام 1970، حيث رفض الأسد تنفيذ أوامر جديد بالتدخل العسكري، ممهداً بذلك لانقلابه المعروف بـ"الحركة التصحيحية" في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1970، والتي أنهت حكم صلاح جديد وأدخلت سوريا في مرحلة جديدة من الحكم بقيادة الأسد (1).

المبحث الثاني: حافظ الأسد - النشأة والتكوين والمسار السياسي

المطلب الأول: مولده ونشأته في القرداحة .

ولد حافظ الأسد في 6 تشرين الأول/أكتوبر 1930 في بلدة القرداحة الواقعة في ريف اللاذقية، وهي منطقة جبلية يسكنها غالبية من الطائفة العلوية، التي كانت تعاني من تهميش اقتصادي واجتماعي في ظل الانتداب الفرنسي على سوريا (1920-1946). تنتمي عائلته إلى طبقة الفلاحين الميسورين نسبياً؛ إذ كان والده، سليمان الأسد، من الوجهاء المحليين في القرداحة، وله دور في المصالحات العشائرية وفض النزاعات، ما منح الأسرة مكانة اجتماعية في محيطها القروي (2).

عاش حافظ الأسد في فترة اتسمت باضطراب سياسي شديد: فقد نشأ خلال مرحلة النضال الوطني ضد الانتداب الفرنسي، وعانين عن قرب كيف كانت المدن الكبرى مثل دمشق وحلب مركز القرار الوطني، بينما بقي الريف والمناطق الجبلية مهمشة، وهو ما زرع في نفسه مبكراً شعوراً بضرورة تحقيق العدالة المناطقية والاجتماعية. كما أثرت نشأته في بيئة طائفية مهمشة في بلورة وعيه السياسي المبكر، حيث أدرك أن الاندماج الوطني لا يمكن أن يتحقق دون بناء دولة مركزية قوية تتجاوز الانقسامات الطائفية، وهو ما سعى لتجسيده لاحقاً في مشروعه السياسي .

(1) - رايوندي هينبوش، النظام السياسي في سوريا، تر: عبد الإله زريق، دار قيس ويلي(دمشق)، 2001، ص 110-115.

(2) - حنا بطاطو، المرجع السابق، ص 207-213.

في سن مبكرة، أظهر الأسد طموحًا دراسيًا؛ فقد انتقل إلى مدينة اللاذقية لمتابعة تعليمه الثانوي، وهناك برزت شخصيته بين أقرانه. ومع نهاية الأربعينيات، تزامن تخرجه من الثانوية العامة مع التحولات الكبرى في المشهد السوري بعد الاستقلال. وفي عام 1950، التحق بالأكاديمية العسكرية في حمص، بعد أن اعتبر الانضمام إلى الجيش أداة ممكنة للتقدم الاجتماعي والسياسي، خاصة لأبناء الريف والطوائف المهمشة (1).

يُلاحظ أن نشأة الأسد في الريف العلوي المحروم من السلطة والنفوذ في الدولة الحديثة، قد عمّقت لديه الحس البراغماتي، حيث سعى منذ بداية مسيرته إلى تفكيك البنية الطائفية والطبقية للسلطة التقليدية في سوريا، عبر دعم مشروع الدولة البعثية المؤسسية، التي كانت تسوّق نفسها كبديل تقدمي قومي وحدوي (2).

المطلب الثاني: انضمامه إلى حزب البعث وتكوينه العسكري.

في عام 1950، التحق حافظ الأسد بالكلية الحربية في حمص، وهي إحدى أهم مؤسسات التعليم العسكري في سوريا. وبعد تخرجه برتبة ملازم طيار، أرسل في بعثة تدريبية إلى الاتحاد السوفياتي، حيث تلقى تدريبًا تخصصيًا في الطيران الحربي في أكاديمية "خاركيف"، ما منحه ليس فقط مهارات عسكرية متقدمة، بل أيضًا إطلاعًا مباشرًا على النموذج الاشتراكي السوفياتي، الذي ترك أثرًا على رؤيته التنظيمية والسياسية (3).

لم يكن انضمامه إلى المؤسسة العسكرية مجرد خيار مهني، بل شكل أداة استراتيجية للحراك الاجتماعي والسياسي، خصوصًا لأبناء المناطق المهمشة مثل الطائفة العلوية التي كانت آنذاك تعاني من تهيمش اقتصادي وسياسي في ظل هيمنة النخب المدنية على

(1) - دانييل لوغاك، سورية في عهدة الجنرال الأسد، تع: حنيف عبد الغني، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص77-85.

(2) - كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر (من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011)، ط2، دار النهار، بيروت، 2012، ص395.

(3) - ليون ت. غولد سميث، دائرة لخوف العلويون السوريون في الحرب والسلام، تر: عامر شيخوني، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016، ص249-251.

مؤسسات الدولة. وجد الأسد في الجيش فضاءً لإثبات الذات، وبناء شبكة علاقات عابرة للطوائف والمناطق (1).

في موازاة تكوينه العسكري، تأثر الأسد خلال دراسته وخدمته بالأفكار القومية العربية والاشتراكية التي كان يروج لها حزب البعث العربي الاشتراكي، فانتسب إلى الحزب في أوائل الخمسينيات، عندما كانت الحركات القومية تحظى بزخم كبير عقب نكبة 1948. كان الحزب في تلك المرحلة يجمع بين الطرح القومي الوحدوي والنزعة الاشتراكية الإصلاحية، وهي ثنائية جذبت شريحة واسعة من الضباط الشبان وأبناء الطبقات الوسطى والدنيا .

مع تصاعد التوترات داخل الجيش بعد الوحدة السورية-المصرية (1958-1961)، وازدياد التنافس بين التيارات الناصرية والبعثية، ساهم الأسد في تأسيس "اللجنة العسكرية" البعثية السرية أواخر الخمسينيات، بالتعاون مع ضباط آخرين مثل صلاح جديد، محمد عمران، وعبد الكريم الجندي. وقد شكّلت هذه اللجنة نواة لتنفيذ البعثي داخل الجيش، ونجحت في تنظيم انقلاب 8 آذار/مارس 1963، الذي أسس لحكم البعث في سوريا (2)..

تميّز الأسد ضمن اللجنة بالبراعة التنظيمية، والحذر السياسي، والقدرة على المناورة بين مراكز القوى، وهو ما أهله لاحقاً لتولي وزارة الدفاع عام 1966، قبل أن يطيح بحلفائه في "الحركة التصحيحية" عام 1970. يمكن القول إن تكوينه العسكري المبكر، وتفاعله مع أفكار البعث، قد شكلا حجر الزاوية في مشروعه السياسي الطويل الأمد لبناء نظام سلطوي مركزي يقوده الحزب وتديره المؤسسة الأمنية-العسكرية. (3).

المطلب الثالث: دوره في انقلاب 1966 وصعوده داخل النظام .

شكل انقلاب 23 شباط/فبراير 1966 نقطة تحول محورية في تاريخ حزب البعث وسوريا، إذ أنهى هيمنة القيادة المؤسسة للحزب المتمثلة بميشيل عفلق وصلاح الدين

(1) - نفسه، ص266-270

(2) - نيقولاوس فان دام، المرجع السابق، ص42-47.

(3) - فولكر بيرتس، مرجع السابق، ص235-237.

البيطار⁽¹⁾، وأوصل إلى الحكم جناحًا عسكريًا يساريًا راديكاليًا بقيادة صلاح جديد، وبدعم

مباشر من "اللجنة العسكرية" التي كان حافظ الأسد أحد أبرز أعضائها⁽²⁾..

أسهم الأسد بفعالية في التخطيط والتنفيذ لهذا الانقلاب، مستفيدًا من موقعه المتنامي داخل الجيش، وخاصة سلاح الطيران الذي كان يسيطر عليه. بعد نجاح الانقلاب، مُنح منصب وزير الدفاع، وهو ما أتاح له توسيع نفوذه داخل المؤسسة العسكرية، وتثبيت شبكة ولاءات شخصية من الضباط الموالين له، لا سيما في المواقع القيادية داخل الجيش وأجهزة الأمن.

رغم أن الانقلاب كان في ظاهره تعبيرًا عن وحدة الجناح العسكري داخل البعث، إلا أن الخلافات العقائدية والتنظيمية سرعان ما برزت بين الأسد وصلاح جديد. مثل جديد تيارًا أيديولوجيًا ماركسي الميل، متحمسًا لدعم الحركات الثورية في العالم العربي، ورافضًا لأي تسوية مع الأنظمة المحافظة، بينما تبنى الأسد رؤية أكثر براغماتية وواقعية، تركز على الاستقرار الداخلي وتوازن القوى الإقليمي⁽³⁾.

تعمّقت هذه التباينات بعد هزيمة حزيران/يونيو 1967، إذ أدت خسارة الجولان إلى اهتزاز شرعية القيادة البعثية. انتقد الأسد، بشكل ضمني في البداية، أداء القيادة السياسية والعسكرية أثناء الحرب، محملاً صلاح جديد المسؤولية عن إقحام سوريا في مواجهة غير

(1) - صلاح الدين البيطار (1912-1980) سياسي ومفكر سوري، يُعد أحد المؤسسين الرئيسيين لحزب البعث العربي الاشتراكي إلى جانب ميشيل عفلق. تولى رئاسة الحكومة السورية ثلاث مرات بعد انقلاب 8 مارس 1963، ولعب دورًا بارزًا في صياغة الفكر القومي العربي والبعثي. بعد الانقسام داخل حزب البعث عام 1966، أُقصي عن الحكم، وانتقل إلى فرنسا حيث أصدر مجلة الإحياء العربي. اغتيل في باريس عام 1980 في عملية نُسبت إلى النظام السوري، وقد تناول الباحث عزالدين القوطالي هذا الحدث في كتابه موضحًا أن الاغتيال تم "بغطاء رسمي" كجريمة سياسية لإسكات المعارضين في الخارج، ينظر: عزالدين القوطالي، جريمة دولة وفضاعة نظام اغتيال صلاح البيطار، بيروت - باريس: منشورات المؤلف، 2020، ص. 9-25.

(2) - باتريك سيل، المرجع السابق، ص 93-100.

(3) - رايوند هينبوش، المرجع السابق، ص 75-81.

متكافئة مع إسرائيل، دون الاستعداد الكافي عسكرياً أو سياسياً. وفي المقابل، اتهمه جناح جديد بالتقاعس في الدفاع عن الجبهة السورية خلال الحرب (1).

بعد 1967، أخذ الأسد يعمل على تحجيم نفوذ التيار الراديكالي بقيادة جديد، فعمل على إعادة هيكلة الجيش، وإبعاد الضباط الموالين لجديد، كما أحكم سيطرته على مفاصل وزارة الدفاع. وبالتوازي، بدأ في توسيع قنواته داخل حزب البعث، مستنداً إلى دعم "اللجنة العسكرية" وعدد من الكوادر الحزبية التي ضاقت ذرعاً بسياسات جديد الداخلية والخارجية المتطرفة. (2).

وبين 1968 و1970، دخلت العلاقة بين الرجلين مرحلة صراع شبه مفتوح، حيث رفض الأسد تنفيذ عدد من القرارات التي اتخذها القيادة القطرية بقيادة جديد، ومنها أوامر بتحريك القوات السورية لدعم الفلسطينيين في صراعهم مع الأردن في أيلول الأسود 1970، ما اعتُبر تمرداً غير مباشر على القيادة الحزبية، ومهد لاحقاً لما عرف بـ"الحركة التصحيحية" التي قام بها الأسد في تشرين الثاني/نوفمبر 1970، عندما أطاح بجديد وعدد من معاونيه، وأسس لنظام سياسي مركزي يتركز في يده (3).

المطلب الرابع: حافظ الأسد والحركة التصحيحية 1970.

في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1970، أطلق حافظ الأسد ما سُمّي لاحقاً بـ"الحركة التصحيحية"، وهو انقلاب عسكري سياسي غير دموي أطاح من خلاله بالقيادة الحزبية المتشددة في حزب البعث بقيادة صلاح جديد ونور الدين الأتاسي. جاءت هذه الحركة في أعقاب صراع طويل بين الجناحين العسكري والسياسي داخل الحزب، خاصة بعد تقاوم

(1) - حنا بطاطو، الرجوع السابق، ص 268-272.

(2) - Itamar Rabinovich, Syria under the Ba'ath, 1963-66: The Army-Party Symbiosis, Transaction Publishers, 1972, pp. 182-190.

(3) - فولكر بيرتس، المرجع السابق، ص 21-25.

الخلافاً على خلفية أحداث أيلول الأسود في الأردن، حين رفض الأسد إرسال الجيش السوري لدعم منظمة التحرير الفلسطينية،⁽¹⁾ مخالفاً أوامر القيادة القطرية .

استند الأسد في تحركه إلى الولاء الكامل الذي بناه داخل المؤسسة العسكرية منذ توليه وزارة الدفاع عام 1966، حيث أحكم السيطرة على معظم وحدات الجيش وسلاح الطيران، كما قام خلال السنوات السابقة بإقصاء الضباط الموالين لصالح جديد واستبدالهم بضباط موالين له، ينتمون في الغالب إلى الأقليات، وخاصة الطائفة العلوية، التي استفادت من صعوده إلى السلطة⁽²⁾.

بعد نجاح الحركة، اعتقل الأسد صلاح جديد ونور الدين الأتاسي وآخرين من رفاقهم، وُرِّجَّ بهم في سجن المزة السياسي، حيث ظلوا معتقلين حتى وفاتهم أو إطلاق سراحهم في الثمانينات. تولى الأسد بدايةً منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، قبل أن يتم ترشيحه لرئاسة الجمهورية، في استفتاء شعبي أُجري في آذار/مارس 1971، حصل فيه على نسبة تصويت رسمية تجاوزت 99%.⁽³⁾

مثل وصول الأسد إلى السلطة نقطة تحول حاسمة في تاريخ سوريا السياسي الحديث، إذ أنهى مرحلة من الانقلابات المتكررة (منذ 1949) وعدم الاستقرار السياسي، وأسس لنظام مركزي سلطوي مستقر نسبياً استمر نحو ثلاثة عقود. اعتمد الأسد على مزيج من إعادة هيكلة مؤسسات الدولة، وإحكام السيطرة على الحزب والأجهزة الأمنية، وتوسيع التحالفات الاجتماعية والاقتصادية. أدخل تعديلات تنظيمية على حزب البعث، فأضعف

(1) - منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) هي تنظيم سياسي تمثيلي تأسس سنة 1964 بقرار من القمة العربية بالقاهرة، بهدف توحيد جهود الشعب الفلسطيني سياسياً وعسكرياً لاستعادة حقوقه الوطنية، وعلى رأسها تحرير فلسطين. اعترفت بها جامعة الدول العربية والأمم المتحدة لاحقاً ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وتولت قيادتها شخصيات بارزة أبرزهم ياسر عرفات منذ 1969، وقادت النضال الفلسطيني عبر المسار السياسي والمقاوم، منظمة التحرير الفلسطينية، الموسوعة العربية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2007، تاريخ الاطلاع: 12 جوان 2025، على الرابط: <http://arab-ency.com.sy/detail/14460>

(2) - هاشم عثمان، تاريخ سورية الحديث عهد حافظ الأسد 1971-2000، ط1، رياض الرئيس (بيروت) 2014، ص59-64.

(3) - نيقولاوس فان دام، المرجع السابق، ص59-64.

موقع القيادة القومية لمصلحة القيادة القطرية التي أصبحت تحت سيطرته المباشرة، وأعاد إنتاج الحزب كأداة لتثبيت السلطة لا لتداولها (1).

كما عمل على بناء شبكة سلطوية محكمة تتألف من الأجهزة الأمنية المتعددة، والجيش، ومؤسسات البعث، إلى جانب التحالف مع طبقات برجوازية صاعدة في المدن، وخاصة في دمشق وحلب، مقابل تقويض استقلال النقابات والمنظمات المدنية. ساهم هذا النموذج السلطوي في إرساء حكم فردي، اتسم بغياب التعددية السياسية، وبتكريس الرئيس كرمز ومرجعية شبه مطلقة (2).

من الناحية الاجتماعية، حاول الأسد تقديم نفسه ك"ضامن للوحدة الوطنية"، متجنباً الخطاب الطائفي العلني، رغم أن كثيراً من مفاصل الدولة باتت بيد أشخاص من الطائفة العلوية أو مواليين له شخصياً. وقد استطاع عبر خطاب قومي وبعثي وإداري عقلاني نسبياً أن يرسخ شرعية سلطته، خصوصاً مع استقراره الطويل في الحكم مقارنة بسابقه (3).

(1) - بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ط1، دار الجابية 2008، ص418-420.

(2) - نفسه، ص429-431.

(3) - Line Khatib, *The Syrian Ba'ath Party and the Repression of Dissent*, Routledge, 2010, pp. 44-48.

الفصل الثاني

ملاحح الحكم في عهد حافظ الأسد.

المبحث الاول: نظام الحكم وهيمنة حزب البعث.

المطلب الاول: الدستور السوري 1973 وصلاحيات الرئيس.

المطلب الثاني: سيطرة حزب البعث على مؤسسات الدولة:

المطلب الثالث: دور الجيش والأجهزة الأمنية: من مؤسسة وطنية إلى أداة ولاء سلطوي:

المطلب الرابع: رمزية حافظ الأسد: الزعيم بوصفه الدولة

المبحث الثاني: سوريا بين الحكم الداخلي والدور الإقليمي.

المطلب الأول: السياسة الداخلية والموقف من المعارضة

المطلب الثاني: التوجهات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية السورية

المبحث الاول: نظام الحكم وهيمنة حزب البعث.

المطلب الاول: الدستور السوري 1973 وصلاحيات الرئيس.

مثّل دستور عام 1973 محطة مفصلية في تطور البنية الدستورية والسياسية في سوريا، إذ جاء ليترجم عملياً التحولات العميقة التي أحدثتها "الحركة التصحيحية" التي قادها حافظ الأسد في عام 1970. فقد فرض هذا الدستور إطاراً قانونياً جديداً للنظام السياسي السوري، مركزاً السلطة في يد الرئيس، ومكرساً النظام الرئاسي السلطوي الذي أصبح سمة مميزة لفترة حكم الأسد. وتم إقراره في 13 آذار/مارس 1973 بعد استفتاء شعبي شكلي، أتى ليعكس القطيعة مع النظام السابق، ويؤسس لنظام سياسي جديد يركز على قيادة حزب البعث، وبسط سيطرته على مؤسسات الدولة⁽¹⁾

من أبرز ملامح هذا الدستور تكريس هيمنة حزب البعث على الدولة والمجتمع من خلال المادة الثامنة التي نصّت صراحة على أن "حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة"، وهو ما منح شرعية دستورية لتفرد الحزب بالحكم. إذ مثلت هذه المادة حجر الزاوية في تحويل سوريا إلى نظام حزب واحد عملياً، حيث أُقصيت كل الأحزاب والتيارات السياسية الأخرى من أي تنافس حقيقي على السلطة، وبات حزب البعث يمارس دوراً مركزاً في جميع مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية كما شكّل هذا الدستور أداة لتعزيز السيطرة الأمنية والسياسية من خلال تقوية مؤسسات الدولة الأمنية والقضائية، بما يضمن بقاء النظام في موقعه المهيمن دون منافسة حقيقية⁽²⁾

علاوة على ذلك، رسّخ الدستور طابع النظام السياسي السوري كنظام سلطوي، حيث جمعت السلطات التنفيذية والتشريعية بيد الرئيس، وأصبح الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة، وقاد الدولة عبر مجلس قيادة الحزب الحاكم، مما حدّ من أية احتمالات للمشاركة

(1) - داود البصري، سوريا: السلطة والدستور - من الانقلاب إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص45.

(2) - سامي مبيض، المرجع السابق، ص214.

الديمقراطية أو تداول السلطة، ومن جهة أخرى، مكن الدستور النظام من بناء شبكة من الولاءات والارتباطات الحزبية التي سهلت استمرار حكم الأسد لفترة طويلة، عبر ترسيخ دور حزب البعث كأداة السياسية المركزية في الدولة.

علاوة على ذلك، منح دستور عام 1973 رئيس الجمهورية صلاحيات شبه مطلقة، جعلته ليس فقط رأس الدولة، بل المحور الأساسي في صناعة القرار على كافة المستويات. فقد نصّ الدستور في مادته 103 على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة، مما أعطاه السيطرة المباشرة على الأجهزة الأمنية والعسكرية، والتي تعد ركائز أساسية للحفاظ على النظام السياسي . بالإضافة إلى ذلك، منح الدستور للرئيس الحق في تعيين نوابه، والوزراء، وقادة الجيش، ورئيس الوزراء، وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين، وهو ما مكنه من تشكيل فريق الحكم وفق ولاءاته الشخصية، وأتاح له إقالتهم دون الحاجة لأي إجراء برلماني أو رقابة حقيقية، الأمر الذي عزز من سلطة الرئيس ونفوذه على مؤسسات الدولة. (1)

كما أتاح الدستور للرئيس صلاحيات استثنائية، تشمل حل مجلس الشعب، مما مكنه من تفكيك أي معارضة محتملة داخل البرلمان أو فرض سيطرة مباشرة عليه. إلى جانب ذلك، منح الدستور للرئيس سلطة إعلان الحرب والطوارئ، وهو ما منح النظام أدوات قانونية لتوسيع سلطاته بشكل استثنائي في حالات الأزمات، وبالتالي تحييد أي تحدٍ سياسي داخلي. وكان من بين أبرز الصلاحيات التشريعية التي أتاحها الدستور للرئيس، حق إصدار القوانين والمراسيم التشريعية في غياب البرلمان، ما جعل السلطة التشريعية فعليًا تابعة تمامًا للسلطة التنفيذية، ورفع من هيمنة الرئيس على العملية التشريعية(2)

(1) - محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سوريا: جدلية الجمود والإصلاح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص115.

(2) - منير العكش، صناعة الطاغية: دراسة في آليات الدكتاتورية في سوريا البعثية، دار الساقي، بيروت ، 2004، ص76.

كما أتاح الدستور للرئيس إمكانية الترشح لعدد غير محدود من الولايات، الأمر الذي شكّل إطاراً قانونياً لتثبيت حكم حافظ الأسد على مدى ثلاثة عقود دون انقطاع، وألغى بشكل عملي أي آلية دستورية لتداول السلطة أو الحد من فترة الرئاسة. هذا التمديد غير المحدود للسلطة الرئاسية رسخ النظام السلطوي وحول شخصية الرئيس إلى رمز مركزي ومهيمن في الحياة السياسية السورية، وأرسى قاعدة استمرارية الحكم التي تمتد حتى بعد وفاة حافظ الأسد في العام.

شكل تعديل دستور عام 1981 محطة إضافية مهمة في تعزيز السيطرة الشخصية لحافظ الأسد على النظام السياسي السوري، إذ نصّ التعديل على زيادة مدة الولاية الرئاسية من سبع سنوات إلى 14 سنة، قبل أن تُعاد لاحقاً إلى سبع سنوات في تعديلات لاحقة دون فرض أي حد لعدد مرات الترشح. ويُشير هذا التعديل إلى بناء بنية قانونية متينة تسمح بالتجديد الدائم للسلطة الرئاسية، ما عزز من هيمنة الرئيس على النظام واستمرارية حكمه بلا منافسة فعلية، وأزال أي سقف دستوري يمكن أن يقيد فترة حكمه. هذا التغيير يعكس بوضوح الاستراتيجية التي اتبعتها الأسد لترسيخ حكمه السلطوي، عبر توظيف الدستور كأداة قانونية لتعزيز مركزه الشخصي في النظام السياسي⁽¹⁾

في الممارسة العملية، شكّل دستور 1973، مع تعديلاته اللاحقة، الأساس القانوني لبناء دولة سلطوية يتركز محورها في شخص الرئيس. فقد أُعيد تشكيل المؤسسات الدستورية لتصبح أطراً شكلية ووهمية تُستخدم فقط لإضفاء شرعية ظاهرية على قرارات السلطة التنفيذية التي تُمارس بالكامل تحت سلطة الرئيس. مجلس الشعب، كمؤسسة تشريعية، كان يُنتخب ضمن قوائم "الجبهة الوطنية التقدمية"، التي تهيمن عليها بشكل كامل قيادة حزب البعث، ما ألغى وجود أي معارضة حقيقية داخل البرلمان أو قدرة على ممارسة الرقابة والمساءلة على أداء الحكومة أو الوزراء. وبذلك، تحولت السلطة التشريعية إلى أداة تنفذ

(1) - رضوان زيادة، التحول الديمقراطي في سوريا: التحديات وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، بيروت، ص 42-43.

توجيهات السلطة التنفيذية، لا مؤسسة مستقلة تُعبّر عن إرادة الشعب أو تُوازن السلطة التنفيذية⁽¹⁾.

إضافة إلى ذلك، لم تكن مؤسسات الدولة سوى واجهات شكلية تُغلف النظام الاستبدادي، حيث كان الحكم يتم بقرارات مركزية تصدر عن الرئيس أو حزبه، دون آليات ديمقراطية حقيقية أو تداول سلمي للسلطة. وبذلك، يمكن اعتبار دستور 1973 ليس مجرد وثيقة قانونية دستورية، بل أداة سياسية مركزية تمّ من خلالها ترسيخ حكم فردي طويل الأمد، مقونن ومغلف بشرعية دستورية ظاهرية. هذه الشرعية الشكلية ساعدت في إضفاء طابع قانوني على ممارسات استبدادية في الواقع، مع تعزيز سيطرة النظام على كل مستويات الحكم والمجتمع⁽²⁾.

ولم يتوقف هذا النمط عند نهاية عهد حافظ الأسد، بل تم إعادة إنتاجه وصيانته خلال عهد نجله بشار الأسد بعد توليه السلطة عام 2000، مع بعض التعديلات الشكلية التي لم تغير من جوهر النظام السلطوي. فالدستور المعدل الذي أقر عام 2012، رغم إدخاله بعض الإصلاحات النظرية، استمر في تأكيد مركزية السلطة للرئيس وصلاحياته الواسعة، مما يعكس استمرار النموذج السياسي ذاته في إدارة السلطة⁽³⁾.

المطلب الثاني: سيطرة حزب البعث على مؤسسات الدولة:

مثّل حزب البعث العربي الاشتراكي العمود الفقري للسلطة السياسية في سوريا منذ استيلائه على الحكم في انقلاب 8 آذار/مارس 1963، لكن تغلغله في مفاصل الدولة والمجتمع بلغ ذروته في عهد حافظ الأسد، لا سيما بعد ما عُرف بـ"الحركة التصحيحية" عام 1970. فقد أعاد الأسد هيكله الحزب تنظيمياً وأيديولوجياً ليخدم مشروعه في بناء دولة

(1) - مروان قبلان، "الدستور السوري الجديد: قراءة سياسية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص 3-5.

(2) - رايموند هينبوش، المصدر السابق، ص 107-112.

(3) - Line Khatib, *The Syrian Ba'ath Party and the Repression of Dissent*, Routledge, 2010, pp. 61-65.

سلطوية مركزية، وجعل من البعث ليس مجرد حزب سياسي حاكم، بل أداة رقابة اجتماعية وتحكم إداري⁽¹⁾

بعد عام 1970، فرض حافظ الأسد نموذجًا من الحزب-الدولة، حيث تم ربط مؤسسات الدولة كافة بالبنية التنظيمية للحزب. أصبحت عضوية الحزب شرطًا غير مكتوب للوصول إلى المناصب العامة، خاصة في الإدارات العليا، وتم فرض وجود فروع حزبية داخل الوزارات والمؤسسات العامة، الأمر الذي جعل البعث جهازًا موازيًا يُراقب أداء الموظفين والوزراء، ويوجه السياسات العامة وفقًا لإرادة القيادة الحزبية لا المؤسسية⁽²⁾

وقد عزز الدستور السوري لعام 1973 هذا التداخل المؤسسي عندما نصّت المادة الثامنة صراحةً على أن "حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة"، مما أعطى الحزب سلطة دستورية فوق سلطات الدولة التقليدية، مثل البرلمان والحكومة. وبذلك، أصبحت مؤسسات الدولة خاضعة للحزب، لا العكس، وتحول النظام السياسي إلى ما يشبه "الحزب الشمولي" الذي يبتلع الدولة ويحكم باسمها⁽³⁾

ولم تقتصر هيمنة الحزب على مؤسسات الدولة فقط، بل امتدت إلى المجتمع المدني والمنظمات المهنية والاتحادات الطلابية والنقابية، والتي أُدمجت قسرًا في إطار "المنظمات الشعبية" التي يسيطر عليها البعث. وبهذا الشكل، ضُبطت الحياة العامة سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا ضمن مسارات رسمها الحزب، في غياب أي فسحة فعلية للمعارضة أو حتى الاستقلال المؤسسي.

(1) - ريم تركماني، "الدولة والحزب في سوريا: من السيطرة إلى التفتك"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 6.

(2) - فواز جرجس، الصراع على سوريا: دراسة للسياسة الداخلية والخارجية، دار الطليعة، بيروت، 1998، ص 203.

(3) - داود البصري، المرجع السابق، ص 45.

وقد حافظ النظام على هذا الشكل السلطوي من الحكم حتى بعد وفاة الأسد الأب، حيث ورثت بنية الحزب المسيطر إلى بشار الأسد مع بعض محاولات التخفيف من مركزيته دون أن تُحدث تحولاً جوهرياً في وظيفته كأداة من أدوات السلطة السياسية والأمنية⁽¹⁾. في إطار إعادة هندسة البنية السياسية للدولة السورية بعد "الحركة التصحيحية"، أسس حافظ الأسد ما يُعرف بـ"القيادة القطرية" لحزب البعث العربي الاشتراكي، التي ترأسها شخصياً بوصفه الأمين العام. وعلى الرغم من وجود مؤسسات رسمية مثل مجلس الشعب ومجلس الوزراء، فإن القيادة القطرية كانت هي مركز السلطة الفعلي في البلاد، تتخذ القرارات الكبرى في الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتفرض توجيهاتها على أجهزة الدولة كافة⁽²⁾.

تحولت القيادة القطرية إلى سلطة فوق الدولة، وجعلت من الحزب جهازاً مراقباً وموجهاً، لا مجرد كيان حزبي يشارك في الحياة السياسية. وقد أصبحت العضوية في الحزب، بل والولاء له، شرطاً غير مكتوب للتوظيف في المناصب الحساسة داخل الدولة، خصوصاً في السلك الإداري والعسكري، ما حول الحزب إلى أداة للفرز السياسي والاجتماعي. ولم تكن الكفاءة أو الاستحقاق هي المحددات الأساسية للتقدم في مؤسسات الدولة، بل الانتماء الحزبي والولاء الشخصي للقيادة السياسية⁽³⁾.

وفي خطوة استراتيجية لتعزيز شرعيته داخلياً وخارجياً، أطلق الأسد في عام 1972 ما سُمي بـ"الجبهة الوطنية التقدمية"، وهي ائتلاف سياسي صوري ضمّ أحزاباً صغيرة موالية، من أبرزها الحزب الشيوعي السوري (جناح خالد بكداش)، وحزب الاتحاد الاشتراكي العربي، وحزب الوندوين الاشتراكيين. لكن هذه الجبهة كانت في واقع الأمر مظلة تهيمن عليها

(1) - منير العكش، صناعة الطاغية: دراسة في آليات الدكتاتورية في سوريا البعثية، دار الساقى، بيروت، 2004، ص 88-90.

(2) - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 130.

(3) - أحمد جمول، التعددية الحزبية في سوريا بين الشكلية والواقع، دار التكوين، دمشق، 2005، ص 71-74.

القيادة القطرية للبعث، ولا تمتلك فيها الأحزاب المشاركة سوى دور شكلي محدود. فبموجب الاتفاقات التنظيمية، مُنعت هذه الأحزاب من العمل خارج إطار الجبهة، ولم يُسمح لها بأي نشاط مستقل.

أُستخدمت الجبهة الوطنية التقدمية لإضفاء مظهر "تعددي" على النظام السياسي، خصوصًا أمام الخارج، فيما احتفظ البعث وحده بالسلطة الفعلية. واستفاد النظام من المادة الثامنة من دستور 1973 التي كرّست بشكل صريح دور حزب البعث ك"الحزب القائد في الدولة والمجتمع"، ما أعطى غطاءً قانونيًا لاحتكار الحزب للحياة السياسية، وألغى عمليًا أي إمكانية لظهور معارضة قانونية أو تداول حقيقي للسلطة⁽¹⁾.

وقد أدت هذه البنية السياسية إلى تجفيف المجال العام، وربط النشاط السياسي كليًا بمؤسسات النظام وأجهزته الأمنية، ما جعل من الجبهة والحزب أداتين لتأميم السياسة والمجتمع، لا لتفعيل التعددية أو إشراك المواطنين في إدارة الشأن العام⁽²⁾.

المطلب الثالث: دور الجيش والأجهزة الأمنية: من مؤسسة وطنية إلى أداة ولاء سلطوي:

شكّل الجيش السوري والأجهزة الأمنية الركيزة الصلبة التي استند عليها حافظ الأسد في ترسيخ سلطته بعد "الحركة التصحيحية" عام 1970. فمنذ وصوله إلى السلطة، أولى الأسد أهمية قصوى لإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية بشكل يضمن ولاءها الكامل له، ليس كمؤسسة مهنية وطنية، بل كذراع تنفيذية للسلطة السياسية. ولتحقيق ذلك، عمل على تعزيز حضور الضباط العلويين، الذين ينحدر هو نفسه من أوساطهم، في المناصب الحساسة داخل الجيش وأجهزة الأمن، دون أن يُعلن الطابع الطائفي لهذا التكوين، بل عبر توزيع محسوب للولاءات الطائفية والجهوية والشخصية⁽³⁾.

(1) - باتريك سيل، الأسد: المرجع السابق، ص 321-323

(2) - مروان قبلان، "النظام السياسي السوري: آليات السيطرة وأشكال التكيف"، مجلة سياسات عربية، العدد 8، نيسان/أبريل 2014، ص 102-103.

(3) - باتريك سيل، المرجع السابق، ص 295-297.

وقد حرص الأسد على ربط الجيش بشخصه مباشرة، إذ نصّ دستور 1973 على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة (المادة 103)، ما ألغى فعلياً أي استقلال مهني للمؤسسة العسكرية. كما أبقى المناصب العليا، خاصة قيادة الفرق العسكرية والأجهزة الأمنية، تحت إشراف مباشر منه، وجرى تدويرها بشكل دوري لضمان عدم تراكم النفوذ لدى أي قائد قد يشكل تهديداً محتملاً.

أما الأجهزة الأمنية، فقد تم توسيعها وتعزيز صلاحياتها بشكل غير مسبوق، حتى أصبحت دولة داخل الدولة. أنشئت عدة أجهزة أمنية متوازية - مثل أمن الدولة، والمخابرات العسكرية، والمخابرات الجوية، والأمن السياسي - لا بهدف تقوية الأمن الوطني، بل بغرض مراقبة بعضها بعضاً، ومنع تركيز القوة في يد جهاز واحد، وضمان تبعيتها الشخصية للرئيس. وكان يتم تعيين رؤساء هذه الأجهزة من الموالين بشدة، غالباً من الدائرة الطائفية أو العائلية الضيقة⁽¹⁾

لعبت هذه الأجهزة دوراً محورياً في قمع المعارضين، وتضييق المجال العام، والسيطرة على الإعلام، والحياة الثقافية، بل والحياة اليومية للمواطنين. وغالباً ما كانت تتمتع بصلاحيات اعتقال وتفتيش دون الرجوع إلى القضاء، ما جعلها فوق القانون، وأسهم في تعميم الخوف بوصفه أداة حكم.

هذا التداخل بين الجيش والأمن والسلطة التنفيذية كرّس ما يسميه بعض الباحثين بـ"نظام الأمنوقراطية" في سوريا، حيث تُحكم البلاد لا من خلال المؤسسات، بل عبر أجهزة السيطرة والمراقبة والتخويف، وهو ما منح النظام قدرة استثنائية على البقاء، لكنه فاقم أيضاً من هشاشة الدولة والمجتمع على المدى الطويل⁽²⁾.

اتسمت إدارة الجيش السوري في عهد حافظ الأسد بمنهجية شديدة الانضباط والتركيز على الولاء السياسي قبل الكفاءة المهنية. فمنذ تسلمه السلطة بعد "الحركة التصحيحية"،

(1) - محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، ط1، دار النهضة العربية (بيروت) 1999، ص66-69.

(2) - داود البصري، المصدر السابق، ص 51-52.

حرص الأسد على أن يكون الجيش أداة مضمونة في يده، دون أن يبدو كأنه جيش حزبي أو طائفي في العلن. لهذا السبب، احتفظ الأسد لنفسه عملياً بالصلاحية العليا في التعيينات العسكرية، وظل يشغل منصب وزير الدفاع حتى عام 1972، وهو ما سمح له بتثبيت هيمنته على البنية العسكرية من أعلى الهرم.

اعتمد الأسد استراتيجية تقوم على التدوير المستمر للقيادات العسكرية، وتجنب ترك أي قائد عسكري في موقعه لفترة طويلة، منعاً لتكوين شبكات نفوذ مستقلة. كانت قرارات الترفيع والنقل والإحالة إلى التقاعد تخضع غالباً لمعايير الولاء الشخصي والسياسي، لا للكفاءة المهنية فقط. كما جرى تقليص الدور التقليدي لهيئة الأركان، وتحويل القرارات الاستراتيجية العليا إلى صلاحية حصرية للرئيس، الذي كان يجمع بين صفة القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الجمهورية في آن معاً⁽¹⁾

ومن الناحية الاجتماعية، نُظر إلى الجيش بوصفه مؤسسة مهنية شكلياً، إلا أنه تحول فعلياً إلى أداة من أدوات الحكم. فقد مُنحت النخب العسكرية، وخاصة الضباط المقربين، امتيازات مادية واضحة، شملت السكن، والرواتب، والحوافز، والحماية الأمنية، بالإضافة إلى النفوذ في دوائر الاقتصاد والتهرب والبيروقراطية. في المقابل، كان يُنتظر منهم الولاء المطلق للنظام، والتصدي لأي بؤادر تمرد أو معارضة داخلية.

وقد لعب هذا "العقد غير المعلن" بين النظام والجيش دوراً محورياً في استقرار النظام، إذ شكّلت المؤسسة العسكرية خط الدفاع الأول ضد أي محاولة انقلاب أو اضطراب سياسي. ورغم أن الطابع الطائفي لم يُعلن رسمياً، فإن تعزيز حضور الضباط من الطائفة العلوية في المناصب الحساسة أسهم في تكريس ولاء عسبوي للنظام، دون تحويل الجيش إلى مؤسسة طائفية صريحة⁽²⁾

(1) - مروان قبلان، المرجع السابق، ص 104.

(2) - ناجي عبد النبي بزي، سورية صراع التستقطاب (دراسة وتحليل لأحداث الشرق الأوسط والتدخلات الدولية في الأحداث السورية 1917-1973)، دار ابن العربي (دمشق) 1992، ص 457-459.

أما على صعيد الأجهزة الأمنية، فقد شهدت سوريا في عهد حافظ الأسد توسعاً غير مسبوق في البنية الأمنية، ما حول هذه الأجهزة إلى عماد النظام السلطوي، وأداته الأساسية في ضبط المجتمع والسيطرة على مؤسسات الدولة. انبثقت عدة أجهزة أمنية رئيسية، كان أبرزها:

المخابرات العسكرية

المخابرات الجوية

إدارة أمن الدولة

إدارة الأمن السياسي

ولم تكن هذه الأجهزة مستقلة في عملها أو ذات اختصاصات واضحة، بل خضعت لمنهجية مدروسة من التداخل والازدواجية في المهام، أُريد منها خلق حالة من "الرقابة المتبادلة" (*Mutual Surveillance*) تمنع تبلور مراكز قوى أمنية مستقلة، وتُبقي سلطة القرار الفعلي بيد الرئيس وحده⁽¹⁾.

عُرف هذا النموذج باسم "البلقنة الأمنية"، وهو نمط يقسم العمل الأمني بين عدة جهات تتجسس أحياناً على بعضها البعض، ما يحول دون توحيدها، ويُبقي الجميع في حالة تبعية مباشرة للقيادة العليا. كانت هذه البنية تخدم غاية سياسية واضحة: التحكم الكامل بالمجتمع من جهة، ومنع الانقلابات من جهة أخرى، خصوصاً بعد تاريخ سوريا الحافل بالانقلابات العسكرية.

تضخم نفوذ هذه الأجهزة بعد فرض قانون الطوارئ عام 1963، الذي مكّنها من العمل خارج أي رقابة قانونية أو برلمانية. أُعطيت صلاحيات شبه مطلقة، شملت الاعتقال دون إذن قضائي، والتفتيش، والمراقبة، والتدخل في شؤون التعليم والدين والإعلام. وقد أصبحت

(1) - محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سوريا: جدلية الجمود والإصلاح (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 137.

الحياة اليومية للمواطنين، خاصة في المدن الكبرى، تحت مجهر هذه الأجهزة، بحيث انتشر مفهوم "المخبر" و"التقارير الأمنية" حتى في الأوساط الأسرية والعملية⁽¹⁾

وقد ترافق هذا التمدد الأمني مع حصانة شبه مطلقة لعناصر وضباط الأمن، حيث نادرًا ما خضعوا للمحاسبة أو المساءلة، حتى في حال ارتكابهم لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتحوّلت المخابرات إلى دولة داخل الدولة، تدير ملفات الولاء، وتعيق التوظيف أو الترقية في أجهزة الدولة دون "الموافقة الأمنية"، ما جعلها أحد أخطر أدوات ضبط المجتمع.

هذا الوضع أرسى أسس ما يُعرف في الأدبيات السياسية بـ"الدولة الأمنية" (*Security State*)، حيث يكون الأمن السياسي هو الغاية الأولى للدولة، ويُستبدل بها القانون والمؤسسات المدنية. وبذلك، شكّل الجهاز الأمني في سوريا آلية مركزية لاستدامة النظام، ولكن على حساب الحريات العامة وبنية الدولة القانونية.

كان أحد أهم أوجه ترسيخ سيطرة حزب البعث العربي الاشتراكي على الدولة السورية، هو نشر شبكة واسعة من "المكاتب الحزبية" داخل جميع مؤسسات الدولة، بدءًا من الوزارات والإدارات العامة، وصولًا إلى الشركات والجامعات والمستشفيات. وقد أصبحت هذه المكاتب بمثابة وحدات رقابية حزبية موازية للهيكل الإداري الرسمي، تتابع سلوك الموظفين وتقييم أدائهم من منظور الولاء العقائدي والسياسي، وليس بناءً على الكفاءة أو الإنجاز المهني⁽²⁾

لم يكن عمل هذه المكاتب يقتصر على الجانب الإيديولوجي، بل امتد إلى التأثير في قرارات التوظيف، والترفيه، والتعيين في المناصب الإدارية، بحيث غدا المرور عبر بوابة الحزب شرطًا ضمنيًا لأي تطور وظيفي. وبذلك، تم إدماج الحزب داخل الدولة إلى درجة أصبح معها الفصل بين الجهاز الحزبي والإداري أمرًا رمزيًا أو شكليًا فقط. وقد وصف بعض الباحثين هذه الحالة بأنها شكل من "بعثة الدولة"، أو حتى "أدلجة البيروقراطية"، أي تحويل

(1) - ستيفن هايدمان، "السلطوية في سوريا: المؤسسات والصراع الاجتماعي، 1946-1970"، منشورات جامعة كورنيل، 1999، ص. 221-224.

(2) - ريم تركماني، المرجع السابق، ص 17-18.

الجهاز الإداري إلى أداة تخدم العقيدة الرسمية أكثر من خدمتها للمصلحة العامة. وكان هذا التحول جزءاً من مشروع أوسع لـ"التطويع الإيديولوجي" شمل أيضاً الإعلام، والتعليم، والمنظمات الشعبية، بحيث صار الحضور الحزبي متغلغلاً في كل مفصل من مفاصل الحياة العامة.

لا يعني ذلك أن حزب البعث ظل يعمل كحزب جماهيري بالمعنى الكلاسيكي، بل تحوّل تدريجياً في عهد الأسد إلى "جهاز بيروقراطي - أمني"، أقرب إلى آلية ضبط اجتماعي وإداري منه إلى إطار سياسي تنافسي. وقد أسهم هذا التحول في إفراغ السياسة من مضمونها التعددي، وتكريس الطاعة والإذعان بديلاً عن النقاش والمشاركة⁽¹⁾

وكانت هذه المكاتب تتبع فعلياً للقيادة القطرية للحزب، التي ترأسها الأسد، ما عني أن كل مؤسسة حكومية كانت تخضع، بالإضافة لوزيرها أو مديرها، لإشراف سياسي مباشر من قبل القيادة الحزبية العليا، في آلية تكريس للسلطة المركزية المطلقة.

المطلب الرابع: رمزية حافظ الأسد: الزعيم بوصفه الدولة

اعتمد النظام البعثي في عهد حافظ الأسد على بناء منظومة رمزية شمولية ربطت عضويًا بين الدولة وشخص الرئيس، حيث لم يُقدّم الأسد مجرد رئيس، بل رُوّج له باعتباره "قائدًا خالدًا" و"رمز الأمة" و"صانع الوحدة والانتصارات". وقد تم إنتاج هذه الرمزية بشكل منهجي عبر أجهزة الإعلام والتعليم والمؤسسات الحكومية، في إطار ما يُعرف في الأنظمة السلطوية بـ"تأليه الحاكم"

أصبحت صورة حافظ الأسد جزءاً من المشهد اليومي للمواطن السوري: صور ضخمة في الساحات، وملصقات في المدارس والمشافي، وتمائيل في المدن والبلدات. وغدا من

(1) - باتريك سيل، المرجع السابق، ص 141.

المعتاد أن تُستهلّ الفعاليات الرسمية والسياسية بتحية "للقائد الخالد حافظ الأسد"، كما كان من غير المؤلف أن تُذكر الدولة أو الجيش أو الحزب دون ربطها باسمه⁽¹⁾ وقد تسلت هذه الرمزية إلى المناهج التعليمية الرسمية، حيث أُعيدت صياغة كتب التاريخ والتربية الوطنية بما يركّز على سيرة الأسد كـ"منقذ للوطن" و"قائد للوحدة القومية"، وأُخضعت السردية الوطنية الرسمية لإبراز دوره الشخصي، حتى بدا وكأن التاريخ السوري الحديث يبدأ فعليًا من "الحركة التصحيحية" عام 1970.

إضافة إلى ذلك، حُصّصت مناسبات رسمية دورية لترسيخ هذا النمط الرمزي، من أبرزها:

- عيد "الحركة التصحيحية" (16 تشرين الثاني)، الذي يُحتفل به سنويًا بمناسبة لتجديد الولاء للرئيس؛

- عيد الجيش (1 آب)، حيث تُختزل المؤسسة العسكرية في شخص الأسد القائد الأعلى؛

- عيد الجلاء (17 نيسان)، الذي يُعاد تفسيره في ضوء مسيرة الأسد القومية.

وقد تم تنظيم هذه المناسبات من خلال وزارة الإعلام، والاتحاد العام للطلبة، ومنظمة طلائع البعث، واتحاد شببية الثورة، لتكون منصات تُكرّس الرمزية الشخصية وتُعيد إنتاجها لدى الأجيال الجديدة⁽²⁾

كما تجاوزت هذه الرمزية الداخل السوري، حيث حرص النظام على تصدير صورة الأسد خارج الحدود، عبر البعثات الدبلوماسية ووسائل الإعلام الرسمية الناطقة باسم الدولة، في محاولة لتعزيز شرعية دولية عبر بناء هالة "القائد الإقليمي" و"حامي الاستقرار" في الشرق الأوسط.

(1) – Lisa Wedeen, *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), 6–9.

(2) – نيقولاوس فان دام، المرجع السابق، ص 95–96.

وقد رأى بعض الباحثين أن هذه الرمزية لم تكن تعبيراً عن "كاريزما حقيقية"، بل كانت جزءاً من استراتيجية سلطوية مقصودة، تهدف إلى تفريغ السياسة من مضمونها، واستبدالها بحضور رمزي طاغٍ يغلق المجال العام أمام أي بديل شرعي محتمل⁽¹⁾

أدى الإعلام الرسمي في سوريا دوراً محورياً في ترسيخ صورة حافظ الأسد بوصفه الضامن الوحيد للاستقرار والوحدة الوطنية، في مقابل التهديدات التي قد تقضي إلى الفوضى والانهايار. لم يكن الإعلام السوري، منذ مطلع السبعينيات، مجرد أداة إخبارية، بل تحول إلى منصة دائمة لإعادة إنتاج "الأسد كرمز فوق سياسي"، لا يُقارن بغيره، ولا يُذكر معه بديل.

وقد تصاعد هذا الخطاب بشكل حاد خلال التمرد المسلح الذي قادته جماعة الإخوان المسلمين في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، وبلغ ذروته في أحداث حماة عام 1982، حيث صوّر الإعلام النظام بوصفه المدافع عن بقاء الدولة بوجه "الإرهاب والتكفير". وبذلك، تأسست معادلة "الأسد أو الفوضى" كإطار تعبوي دائم، رُوِّج له في الصحافة، والتلفزيون، والكتب المدرسية، والشعارات الرسمي⁽²⁾

وقد كرس هذا الخطاب تصوراً جمعياً مفاده أن "القائد هو الدولة"، وهو ما عبّر عنه باحثون بوصفه شخصنة الدولة السورية، حيث لا يمكن تخيل مؤسساتها أو استمرارها دون حضور الأسد على رأسها. وقد أُعيد إنتاج هذا النموذج لاحقاً في عهد بشار الأسد، مع تعديلات شكلية في الأداء الإعلامي دون المساس بجوهر البنية الرمزية.

ورغم الطابع التمجيدي الصريح لهذا الخطاب، فإنه لم يُنتج فقط للتأثير على الجمهور العام، بل كان يُوجّه أيضاً إلى النخب السياسية والعسكرية والإدارية، لتأكيد مركزية الأسد في السلطة، وضمان الاصطفاف والولاء ضمن جهاز الدولة. وبهذا المعنى، فإن الرمزية لم تكن مجرد بروباغندا إعلامية، بل أداة حوكمة سلطوية تتسجم مع بنية النظام الاستبدادي ذاته⁽³⁾

(1) - Lisa Wedeen, Opcit, p 23-27

(2) - هاشم عثمان، المرجع السابق، ص 68-70.

(3) - ستيفن هايدمان، المرجع السابق، ص 221-224.

وقد أشار راييموند هينبوش إلى هذه الظاهرة بقوله إن "عبادة الأسد" لم تكن فقط وسيلة تعبئة شعبية، بل شكلت جزءاً جوهرياً من أدوات الضبط الاجتماعي والسياسي في سوريا، ومكوناً بنيوياً في نظام الحكم"⁽¹⁾

المبحث الثاني: سوريا بين الحكم الداخلي والدور الإقليمي.

المطلب الأول: السياسة الداخلية والموقف من المعارضة

أولاً: الحزب الشيوعي اليساري.

اتخذ نظام حافظ الأسد موقفاً براغماتياً من المعارضة اليسارية، قائماً على مبدأ "الاحتواء المقيد والقمع الانتقائي". فقد عمد النظام منذ بداية السبعينيات إلى استقطاب بعض قوى اليسار ضمن إطار "الجبهة الوطنية التقدمية"، التي تأسست عام 1972 كأداة سياسية تُضفي مشروعية شكلية على النظام، دون السماح بأي تنافس حقيقي على السلطة. وكان أبرز هذه الأحزاب الحزب الشيوعي السوري - جناح خالد بكداش، الذي قَبِلَ بشروط الجبهة، بما فيها الاعتراف بقيادة حزب البعث للدولة والمجتمع كما ينص الدستور السوري (المادة 8)، مما جعل مشاركته شكلية لا تتجاوز حدود الهامش السياسي المرسوم له من قبل السلطة⁽²⁾ بالمقابل، اتسم موقف النظام تجاه قوى اليسار المعارضة خارج الجبهة بالقمع الصارم. ومن أبرز هذه القوى:

"الحزب الشيوعي - المكتب السياسي" بقيادة رياض الترك، "رابطة العمل الشيوعي"، "التجمع الماركسي الديمقراطي" (تيماد)، وغيرها من الجماعات التي تبنت خطأً نقدياً تجاه البعث والأسد.

واجهت هذه التيارات حملة قمع ممنهجة خصوصاً بعد تصاعد الاحتجاجات السياسية في نهاية السبعينيات. فبعد إعلان ما عُرف بـ"ربيع دمشق الأول" عام 1979، شن النظام

(1) - راييموند هينبوش، المرجع السابق، ص 205-2

(2) - تمام البرازي، ملفات المعارضة السورية، ط1، مكتبة مدبولي (القااهرة): 1994، ص 26-30.

موجة اعتقالات واسعة طالت قيادات وكوادر اليسار المستقل، وخصوصاً بعد صدور "بيان الـ99" من قبل المكتب السياسي في العام نفسه، الذي دعا إلى الحريات السياسية وإنهاء احتكار البعث للسلطة (1).

وقد تعرض الآلاف من النشطاء اليساريين للاعتقال، أبرزهم رياض الترك، الذي بقي في السجن الانفرادي قرابة 18 عاماً دون محاكمة (1980-1998). كما فرضت رقابة أمنية مشددة على كل الأنشطة الثقافية والسياسية ذات الطابع اليساري، وتم التضييق على الكتاب والصحفيين المنتسبين لتلك التيارات (2)

سعى النظام من خلال هذه السياسة إلى ضرب المعارضة اليسارية عبر تقسيمها إلى "معارضة شرعية" يتم احتواؤها وإظهارها كدليل على التعددية، و"معارضة غير شرعية" يتم قمعها وتهميشها. في الوقت نفسه، تبنى النظام خطاباً يسارياً يعادي الإمبريالية، ويدعو إلى الاشتراكية، الأمر الذي حدّ من قدرة اليسار المستقل على تقديم نفسه كبديل فكري واجتماعي مقنع في ظل احتكار الدولة لهذا الخطاب (3)

هكذا، وباسم الحفاظ على "الجبهة الداخلية" و"الوحدة الوطنية"، تم تفرغ اليسار السوري من دوره كقوة معارضة فاعلة، وجرى تهميشه سواء من خلال الدمج المنضبط أو القمع المباشر.

ثانياً: الإخوان المسلمون.

مثلت العلاقة المتوترة مع جماعة الإخوان المسلمين أبرز تحديات السياسة الداخلية في عهد حافظ الأسد. تصاعد التوتر بين الطرفين منذ مناقشة الدستور عام 1973، حيث طالب الإخوان بالتنصيص على أن "دين الدولة الإسلام"، وعارضوا عدم اشتراط أن يكون رئيس

(1)-نفسه،ص63-65.

(2)- ميشيل سورا، المرجع السابق، ص 180-185.

(3)- لمياء مالك عبدالكريم الشمري ، حافظ الأسد ودوره العسكري والسياسي في سورية(1970-1985)ص،2018-

الجمهورية مسلماً. تطور الصراع تدريجياً من معارضة سياسية إلى مواجهة مسلحة، خاصة بعد انضمام تنظيمات إسلامية متشددة كـ"الطليعة المقاتلة" إلى المواجهة⁽¹⁾ في أواخر السبعينيات، بدأت جماعة الإخوان المسلمين في سوريا بتنفيذ سلسلة من العمليات المسلحة استهدفت رموز النظام السوري، وخاصة من ينتمون إلى الطائفة العلوية داخل المؤسسة العسكرية والأمنية. وشملت هذه العمليات اغتياوات لضباط ومفكرين، وهجمات مسلحة على مقرات حزبية، وبلغت ذروتها في محاولة اغتيال الرئيس حافظ الأسد في 26 حزيران/يونيو 1980، وهي المحاولة التي نجا منها بأعجوبة، وردّ عليها النظام بإعدام مئات السجناء الإسلاميين في سجن تدمر في اليوم التالي دون محاكمة. ومن أبرز الهجمات التي سبقت ذلك، مجزرة مدرسة المدفعية في حلب عام 1979، حين اقتحمت مجموعة تابعة للطليعة المقاتلة (الجناح العسكري للإخوان) المدرسة وقتلت العشرات من تلاميذ الضباط، معظمهم من الطائفة العلوية، ما أضفى على الصراع بعداً طائفيًا عميقاً⁽²⁾

ثالثاً: مجزرة حماة 1982.

تُوّج تصعيد النظام السوري في مواجهة المعارضة المسلحة بما يُعرف بـ"أحداث حماة" في شباط/فبراير 1982، حيث اندلعت انتفاضة مسلحة في مدينة حماة نفذتها مجموعات من الإخوان المسلمين وأنصارهم، رداً على القمع المتصاعد الذي واجهته الحركة الإسلامية في سوريا. استجاب النظام بقيادة حافظ الأسد بحصار شامل للمدينة دام نحو ثلاثة أسابيع، استخدم خلالها الأسلحة الثقيلة بما في ذلك المدفعية والدبابات، فضلاً عن عمليات تطهير ميداني واسعة استهدفت الأحياء التي اعتُبرت معاقل للمعارضة، مثل الحاضر وباب القبلي في المدينة القديمة. أسفرت هذه العملية عن مقتل ما بين 10,000 إلى 40,000 شخص

(1) - ليون ت. غولد سميث، المرجع السابق، ص 194-196.

(2) - نفسه، ص 207-213.

حسب التقديرات المختلفة، مع دمار واسع النطاق في البنية التحتية للمدينة، وهو ما جعل مجزرة حماة من أعنف حملات القمع التي شهدتها الشرق الأوسط في تلك الفترة. وقد أثرت هذه المجازر على النسيج الاجتماعي للمدينة وأدت إلى تغييرات ديموغرافية كبيرة نتيجة نزوح السكان وإعادة هيكلة الحيز العمراني بما يتوافق مع الأهداف الأمنية للنظام⁽¹⁾.

شكلت مجزرة حماة نقطة تحول مفصلية في العلاقة بين النظام السوري والمجتمع، حيث قضت عملياً على وجود جماعة الإخوان المسلمين كقوة فاعلة داخل البلاد لعقود، وأجهضت أي فرصة لحل سياسي أو تسوية سلمية مع المعارضة الإسلامية. كما رسّخت هذه الأحداث نموذج الدولة الأمنية القمعية التي تعتمد على الاستئصال الكامل بدلاً من التسوية أو التفاوض مع معارضيها، ما جعل من القمع العنيف سياسة نظامية دائمة ضد أي شكل من أشكال المعارضة.

وظف النظام السوري هذه الأحداث أيضاً لترسيخ شرعيته من خلال خطاب رسمي ربط بين المعارضة الإسلامية والفوضى، والتطرف، والإرهاب، مما ساهم في خلق سردية سياسية أُعيد إنتاجها لاحقاً لتبرير الضبط الأمني المكثف للمجتمع السوري. هذا الخطاب استغل الخوف من الإرهاب لتبرير إجراءات أمنية مشددة، ووسع من صلاحيات الأجهزة الأمنية، وأدى إلى تكريس حالة الاستثناء في إدارة الحكم والسيطرة على المجتمع⁽²⁾.

المطلب الثاني: التوجهات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية السورية.
أولاً: العلاقة مع الاتحاد السوفياتي.

شكلت العلاقة الوثيقة مع الاتحاد السوفياتي حجر الزاوية في السياسة الخارجية السورية خلال عهد حافظ الأسد. وقع البلدان معاهدة صداقة وتعاون في عام 1980، وكان السوفييت المزود الرئيسي للسلاح والمعدات العسكرية للجيش السوري. استفادت سوريا من

(1) - عزت السيد أحمد، الثوار والمعارضة والثورة السورية، دار أنهار، بيروت، 2014، ص 123-125.

(2) - تمام البرازي، المرجع السابق، ص 63-68.

الدعم العسكري والاقتصادي السوفياتي، كما استفادت من الحماية السياسية التي وفرها لها السوفييت في المحافل الدولية، خاصة في مجلس الأمن.

وفي المقابل، منح الأسد السوفييت موطناً قدم استراتيجي في شرق المتوسط ووفر لهم حليفاً ثابتاً في المنطقة. على الرغم من هذا التحالف، حافظ الأسد على هامش من الاستقلالية في قراراته، ولم يتحول إلى تابع للسوفييت. شكل انهيار الاتحاد السوفياتي في 1991 تحدياً كبيراً للنظام السوري الذي فقد حليفه الأبرز، مما دفعه إلى إعادة التوضيح في السياسة الدولية والبحث عن بدائل استراتيجية⁽¹⁾

ثانياً: الحرب العربية الإسرائيلية 1973. (2)

مثلت حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 إحدى أبرز محطات السياسة الخارجية في عهد حافظ الأسد. قرر الأسد خوض الحرب بالتنسيق مع الرئيس المصري أنور السادات⁽³⁾، سعياً لاستعادة الأراضي العربية المحتلة وخاصة مرتفعات الجولان. نجحت القوات السورية

(1) - كمال ديب، المرجع السابق، ص 155-161.

(2) - الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1948 هي مواجهة عسكرية اندلعت عقب انسحاب القوات البريطانية من فلسطين، وإعلان قيام دولة إسرائيل في 15 ماي 1948، حيث تدخلت جيوش عربية من مصر، الأردن، سوريا، العراق ولبنان، بهدف منع قيام الدولة الصهيونية، لكنها انتهت بهزيمتها، واحتلال إسرائيل لمساحات أوسع من تلك المخصصة لها في قرار التقسيم، وتهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين، ينظر: بلعالية، ميلود. "الاستعدادات العسكرية العربية قبيل حرب 1948 (الحقيقة والوهم)". مجلة الخلدونية، المجلد 10، العدد 1، 2017، ص. 183-196

(3) - محمد أنور السادات (1918-1981) هو ثالث رئيس لمصر (1970-1981)، قاد البلاد خلال حقبة انتقالية حاسمة. شارك في حركة الضباط الأحرار عام 1952، كما شغل منصب نائب الرئيس تحت ناصر، وتولى الرئاسة بعد وفاة ناصر عام 1970. اشتهر بسياساته الإصلاحية داخلياً (الإفتاح — infitāh) وبجهوده لتحقيق السلام في الخارج، بما في ذلك عبوره إلى القدس عام 1977 وإبرام اتفاقية كامب ديفيد عام 1978 التي أكسبته جائزة نوبل للسلام. رغم تحسن علاقاته مع الغرب، شهدت مصر في عهده تحديات اقتصادية متزايدة وقمع للمعارضة الداخلية، وتم اغتياله عام 1981 أثناء عرض عسكري، محمد أنور السادات، البحث عن الهوية: السيرة الذاتية (In Search of Identity: An Autobiography)، نيويورك: Harper & Row، 1978، و "Anwar Sadat," Encyclopaedia Britannica، آخر تحديث: 21 مارس 2025، تاريخ الاطلاع: 12 جوان 2025،

في بداية الحرب في اختراق خط بارليف الإسرائيلي،⁽¹⁾ قبل أن يتمكن الإسرائيليون من استعادة المبادرة واحتلال أراضٍ إضافية.

على الرغم من النتائج العسكرية المتباينة، اعتبر الأسد الحرب نجاحاً سياسياً ومعنوياً، إذ أثبتت قدرة الجيش السوري على مواجهة إسرائيل وكسر أسطورة التفوق الإسرائيلي. استثمر الأسد هذا الإنجاز في تعزيز شرعيته الداخلية وتقوية موقفه الإقليمي. وظف الأسد "ورقة الحرب" في المفاوضات اللاحقة مع إسرائيل، معتبراً أن التهديد بالحرب المحدودة والمدروسة يمكن أن يكون وسيلة لتحقيق أهداف سياسية.⁽²⁾

ثالثاً: التدخل في لبنان والحرب الأهلية.

شكل التدخل السوري في لبنان أحد أبرز محاور السياسة الخارجية في عهد حافظ الأسد. بدأ هذا التدخل عام 1976 بدعوة من الرئيس اللبناني سليمان فرنجية، في سياق الحرب الأهلية اللبنانية. سعى الأسد من خلال تدخله إلى منع انهيار الدولة اللبنانية وسيطرة

(1) - خط بارليف هو نظام دفاعي تحصيني إسرائيلي تم بناؤه على الضفة الشرقية لقناة السويس بعد حرب 1967 (1968-1969)، تضمن جداراً رملياً مائلاً يبلغ ارتفاعه حوالي 20-25 متراً مع شبكة من التحصينات الخرسانية والبنادق الآلية، والمخابئ، وحواجز الألغام. كانت الغاية منه منع اختراق الجيش المصري للقناة. ورغم أن الجيش الإسرائيلي اعتبره منيعاً، فقد اقتحمه الجيش المصري بسلاح الماء (مدافع مياه عالية الضغط) خلال عملية رمضان/بدر في 6 أكتوبر 1973، وتمكن من تجاوزه في أقلّ من ساعتين، مما أدى إلى اندلاع حرب أكتوبر.

حسب تقييم أكاديمي، فإن التوزيع العسكري والتخطيط اللوجستي لهذا الخط كان يعكس تبني استراتيجية دفاع خطية ثابتة (linear defence)، التي اعتبرها بعض الخبراء—بما فيهم الجنرال أرئيل شارون—"خطاً جوهرياً" لأنها حولت الجنود إلى أهداف ثابتة وأعاققت الاستجابة المرنة، ما تسبب في كسور الدفاع بسهولة نسبية لضعف التدريب والتعبئة، ينظر: Yaacov Bar-Siman-Tov, "The Bar-Lev line revisited," Journal of Strategic Studies 11 (1988): 149-176.

(2) - محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص66-68.

الميليشيات⁽¹⁾ اليمينية المتحالفة مع إسرائيل، وضمن نفوذ سوري دائم في لبنان باعتباره امتداداً استراتيجياً لسوريا.

عزز الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 من أهمية الدور السوري، إذ استطاع الأسد الصمود في وجه التحدي الإسرائيلي والأمريكي. استخدم الأسد علاقاته المتشعبة مع مختلف الأطراف اللبنانية للاحتفاظ بورقة لبنان كوسيلة ضغط في الصراع مع إسرائيل. توج النفوذ السوري في لبنان باتفاق الطائف عام 1989 الذي أنهى الحرب الأهلية وكرس دور سوريا كلاعب أساسي في الساحة اللبنانية، وأعقبه معاهدة الأخوة والتعاون عام 1991 التي رسخت الهيمنة السورية على لبنان⁽²⁾

رابعاً: العلاقة مع العراق، إيران، مصر.

اتسمت علاقات سوريا الإقليمية في عهد حافظ الأسد بالتعقيد والبراغماتية. تميزت العلاقة مع العراق بالتوتر منذ وصول صدام حسين إلى السلطة عام 1979، إذ تنافس البلدان على قيادة حزب البعث والمشهد العربي. تحولت العلاقة إلى عداء مفتوح مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، حيث وقف الأسد إلى جانب إيران في مواجهة العراق، مما عزز عزلة سوريا في محيطها العربي.

في المقابل، أقام الأسد علاقات استراتيجية مع إيران بعد الثورة الإسلامية عام 1979، على الرغم من التباين الأيديولوجي بين النظامين. استندت هذه العلاقة إلى مصالح مشتركة،

(1) تُعرف الميليشيات بأنها تشكيلات مسلحة غير نظامية، تنشأ غالباً خارج إطار الدولة، وتُدار من قبل جهات حزبية أو طائفية أو قبلية، وتمارس أدواراً عسكرية أو أمنية أو سياسية.

ووفقاً لمركز الجزيرة للدراسات، فإن هذه الجماعات قد تحظى بشرعية مؤقتة من بعض السلطات، لكنها في الغالب تعمل على تقويض مؤسسات الدولة وفرض نفوذ موازٍ، كما هو الحال في العراق بعد 2003، حيث تحولت الميليشيات إلى أدوات للصراع الإقليمي والهيمنة على القرار السياسي، ينظر: خليل الربيعي، "الميليشيا والعنف في العراق"، مركز الجزيرة للدراسات، 13 جانفي 2010، تاريخ الاطلاع: 12 جوان 2025،

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2010/01/201131012321983581.htm>

(2) - بثينة شعبان، حافة الهاوية وثيقة وطن الرواية التاريخية لمباحثات حافظ الأسد وهنري كيسنجر، ط1، مكتبة بيسان، بيروت (لبنان)، 2017، ص219-225.

أبرزها العداء للعراق وإسرائيل والولايات المتحدة. مع مصر، تأزمت العلاقات بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد⁽¹⁾ عام 1979، وقاد الأسد جبهة الصمود والتصدي المعارضة للاتفاقية. بدأت العلاقات بالتحسن تدريجياً في أواخر الثمانينيات، وعادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1989.

يعكس تباين هذه العلاقات الإقليمية النهج البراغماتي الذي اتبعه الأسد في سياسته الخارجية، حيث كان مستعداً للتحالف مع أطراف متباينة إيديولوجياً لتحقيق أهداف النظام ومصالحه⁽²⁾

خامساً: مفاوضات السلام ومؤتمر مدريد 1991.

شكلت مشاركة سوريا في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 تحولاً مهماً في السياسة الخارجية في أواخر عهد حافظ الأسد. جاء هذا التحول في سياق متغيرات دولية وإقليمية، أبرزها انهيار الاتحاد السوفياتي، وهزيمة العراق في حرب الخليج الثانية، وتعزيز الهيمنة الأمريكية على المنطقة. وافق الأسد على المشاركة في المؤتمر بعد ضمانات أمريكية بأن التفاوض سيستند إلى مبدأ "الأرض مقابل السلام" وقرارات الشرعية الدولية.

استمرت المفاوضات السورية الإسرائيلية بشكل منقطع خلال التسعينيات، وكاد الطرفان يتوصلان إلى اتفاق في 1999-2000 ينص على انسحاب إسرائيل الكامل من الجولان مقابل تطبيع العلاقات، لكن المفاوضات تعثرت في أواخر عهد الأسد. تعكس المشاركة في مسار السلام براغماتية الأسد وقدرته على التكيف مع المتغيرات الدولية، لكنه حافظ في

(1) - اتفاقية كامب ديفيد (1978-1979) هي مجموعة من الاتفاقيات التي أبرمت بين مصر وإسرائيل برعاية أمريكية، تمحورت حول انسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء واستعادة الأراضي المصرية مقابل اعتراف دبلوماسي وتطبيع علاقات تدريجية. وقد أثرت هذه الاتفاقية بشكل مباشر على القضية الفلسطينية، حيث لم تضيف إطاراً واضحاً لحل شامل لقضية اللاجئين أو إقامة دولة فلسطينية، الأمر الذي شكّل اسئلة نقدية حول جدواها وتوازنها في الحقوق العربية-الإسرائيلية، ينظر: زياد خضر العبد مطر، اتفاقية كامب ديفيد المصرية-الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (1978-1993)، جامعة عين شمس/العين الجامعة (مكتبة عين الجامعة)، 2012، ص. 15-37.

(2) - حضيف عبد الغني، المرجع السابق، ص 1219-232.

الوقت نفسه على موقفه الثابت بضرورة استعادة كامل الجولان المحتل، مما جعل المفاوضات تراوح مكانها⁽¹⁾

(1) - محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص 134-140.

الفصل الثالث

التحولات ونهاية الحكم

المبحث الأول: التحولات الاقتصادية والاجتماعية في عهد حافظ الأسد.

المطلب الأول: السياسات الإشتراكية والتأميم.

المطلب الثاني: الأزمات الاقتصادية في الثمانينيات.

المطلب الثالث: بداية الانفتاح نحو واقتصاد السوق.

المطلب الرابع: التحولات الاجتماعية وبنية المجتمع.

المطلب الخامس: البنية العشائرية والطائفية.

المبحث الثاني: نهاية عهد حافظ الأسد وبداية مشروع التوريث السياسي (1994-2000).

المطلب الأول: التمهيد للتوريث - بين الرمزية العسكرية وإعادة هيكلة النخبة

المطلب الثاني: الانتقال الرسمي للسلطة - التعديل الدستوري والتنصيب السريع.

المطلب الثالث: التحول من البعث إلى "الجمهورية" - تكييف الشرعية الجمهورية مع

منطق الوراثة

المبحث الأول: التحولات الاقتصادية والاجتماعية في عهد حافظ الأسد.

شهدت سوريا في عهد الرئيس حافظ الأسد (1970-2000) تحولات جوهرية في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، ناتجة عن تفاعل السياسات المركزية التي انتهجها النظام مع متغيرات البيئة الإقليمية والدولية. وقد سعى النظام منذ البداية إلى تكريس نموذج اقتصادي اشتراكي، استناداً إلى إرث حزب البعث منذ توليه السلطة في الستينيات، حيث اعتبر الاقتصاد أداة سياسية أساسية لضبط المجتمع وتثبيت شرعية الحكم.

المطلب الأول: السياسات الإشتراكية والتأميم.

كرّس النظام سيطرة الدولة على الاقتصاد من خلال تأميم المصارف وشركات التأمين والمشروعات الصناعية الكبرى، إضافة إلى تنفيذ برنامج واسع للإصلاح الزراعي هدف إلى تقليص الفوارق الطبقيّة في الريف، عبر تحديد سقف الملكية وتوزيع الأراضي على الفلاحين. وقد ترافق ذلك مع توسع لافت في الاستثمارات العامة في قطاعات البنية التحتية والصناعة والتعليم، في سياق ما عرف بالتخطيط المركزي للتنمية⁽¹⁾

استفادت سوريا في سبعينيات القرن العشرين من ظرف إقليمي ودولي مواتٍ مكّن النظام من تعزيز شرعيته عبر تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي، دون إدخال إصلاحات سياسية جذرية. فقد شكّلت البيئة الجيوسياسية بعد حرب تشرين 1973 مدخلاً مهماً لتدفق الموارد المالية والخبرات على الدولة السورية، إذ حصلت دمشق على دعم اقتصادي وعسكري واسع من الاتحاد السوفياتي، تمثل في القروض طويلة الأجل، والتجهيزات الصناعية، والتدريب الفني، ما عزز البنية التحتية والصناعية الناشئة في البلاد. كما وفرت دول الخليج العربي، خاصة السعودية والكويت، مساعدات مالية سخية على شكل

(1) - إياد جبر، الاقتصاد السوري في عهد حافظ الأسد: البنية والأزمات والتحولات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص 113-127

هبات واستثمارات، دعمًا لموقف سوريا في المواجهة مع إسرائيل، ولضمان موقعها في التوازن الإقليمي خلال الحرب الباردة⁽¹⁾

هذا الدعم الخارجي أسهم في تمويل خطط التنمية الخمسية الطموحة، وتوسيع مؤسسات القطاع العام، وتوفير فرص عمل واسعة، خاصة للشرائح الريفية والفقيرة التي شهدت صعودًا اجتماعيًا نسبيًا. وقد ساعد هذا التوسع على تعزيز الطبقة الوسطى البيروقراطية والعسكرية التي باتت تشكل قاعدة اجتماعية للنظام، خصوصًا مع ارتفاع معدل التحصيل التعليمي وتسهيل الالتحاق بالوظائف الحكومية. وبهذا المعنى، لعبت الدولة دور "الراعي التنموي" الذي وفر الأمن الاجتماعي مقابل الولاء السياسي، في ظل غياب الحياة الحزبية التنافسية أو المساءلة الديمقراطية⁽²⁾

المطلب الثاني: الأزمات الاقتصادية في الثمانينيات.

غير أن هذه الديناميكية الإيجابية اصطدمت بجملة من التحديات البنوية في مطلع الثمانينيات، إذ دخل الاقتصاد السوري في مرحلة من التراجع والانكماش نتيجة عوامل داخلية وخارجية. فعلى الصعيد الدولي، أدى انخفاض أسعار النفط ابتداءً من عام 1982 إلى تقليص قدرة الدول الخليجية على تقديم الدعم، خاصة مع الخلاف السوري-الخليجي بشأن الحرب العراقية-الإيرانية، حيث انحازت سوريا إلى جانب إيران، في حين دعمت السعودية والعراق بغداد. كما شكل التورط السوري في الحرب الأهلية اللبنانية عبئًا سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا، واستنزف جزءًا كبيرًا من الموارد الوطنية⁽³⁾

إلى جانب ذلك، فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية أحادية الجانب على سوريا منذ عام 1979، وازدادت هذه القيود في الثمانينيات بعد اتهام دمشق بدعم تنظيمات تصنفها

(1) - دور القطاع العام في الاقتصاد السوري: تجربة التأميم والتحول"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 12، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية، جامعة دمشق، 2003، ص 88-107.

(2) - قراءة تحليلية في قانون التأميم السوري لعام 1965: الدوافع والنتائج"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة حلب، العدد 4 (2008): 141-164.

(3) - سمير سعيغان، اقتصاد الظل في سوريا، رياض الرئيس، بيروت، 2012، ص 54-61.

واشنطن كـ"إرهابية"، ما أدى إلى عزل سوريا عن السوق المالية والتجارية الدولية. وقد تزامن ذلك مع ارتفاع مديونية الدولة الخارجية، وتدهور سعر صرف الليرة السورية، وظهور نقص حاد في السلع الأساسية، إلى جانب تضخم جامح في أسعار المواد الغذائية والطاقة، ما انعكس على مستوى معيشة السكان، وأدى إلى حالة استياء شعبي عام⁽¹⁾ ورغم اعتماد النظام السوري على سياسات تقشفية صارمة تمثلت في تقليص الإنفاق العام، وترشيد الاستيراد، وضبط أسعار الصرف، إلا أن هذه الإجراءات لم تكن قادرة على معالجة الأسباب العميقة للأزمة، المتمثلة في جمود النموذج الاقتصادي المركزي الريعي، واعتماده المفرط على الدعم الخارجي، بدلاً من خلق قاعدة إنتاج محلية متنوعة وقادرة على المنافسة.

وعليه، باتت الأزمة الاقتصادية أحد العوامل الأساسية في تآكل العقد الاجتماعي غير المعن الذي ربط النظام بشرائح واسعة من السكان، خصوصاً مع تراجع قدرته على تأمين الوظائف والخدمات بنفس الوتيرة التي ميزت فترة السبعينيات⁽²⁾

المطلب الثالث: بداية الانفتاح نحو واقتصاد السوق.

تحت ضغط الأزمات الاقتصادية المتفاقمة في الثمانينيات، وفي ظل تراجع الدعم الخارجي وتزايد العزلة الدولية، بادر النظام السوري في مطلع التسعينيات إلى إطلاق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية المحدودة، بهدف إنعاش الاقتصاد دون المساس بجوهر السيطرة السياسية. تمثلت أبرز هذه السياسات في قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، الذي فتح

(1) - قمر، جورج. "الاقتصاد السوري في الثمانينيات: أزمة بنيوية بين الانغلاق والقيود الخارجية". قضايا عربية، العدد 61 (شتاء 1990): 53-74.

(2) - إيريك رولو، "نظام الأسد يصارع الأزمة الاقتصادية"، لوموند، العدد 14,823، 22 حزيران/يونيو 1985، ص4.

الباب أمام رؤوس الأموال المحلية والعربية للاستثمار في قطاعات جديدة كالصناعة، والزراعة، والسياحة، بعد أن كانت محصورة في قبضة الدولة منذ السبعينيات. (1)

كما شملت هذه التوجهات تحريرًا جزئيًا للتجارة الخارجية، وتخفيفًا لبعض أشكال الدعم الحكومي، خاصة في قطاع الطاقة والمواد الغذائية، فضلًا عن فتح حسابات بالعملات الأجنبية وتيسير حركة التحويلات المالية. غير أن هذه السياسات لم تُترجم إلى اقتصاد سوق فعلي، إذ حافظت الدولة على سيطرتها الصارمة على القطاعات الاستراتيجية كالمصارف، والنفط، والبنية التحتية، بالإضافة إلى استمرار البيروقراطية الثقيلة وغياب الشفافية القانونية، ما جعل "الانفتاح" أداة لإعادة تأهيل النظام أكثر منه مشروعًا إصلاحيًا فعليًا (2)

وقد أدى هذا الانفتاح الانتقائي إلى بروز طبقة من رجال الأعمال الجدد المرتبطين بمراكز القرار السياسي والعسكري، حيث تحوّل الاقتصاد إلى بيئة شبه ريعية جديدة قائمة على الامتيازات والعلاقات الزبائنية. وبهذا المعنى، اتسعت هوة اللامساواة الاجتماعية، وتعمقت الفوارق بين الفئات المحظية وسائر شرائح المجتمع، فيما تزايد اعتماد شرائح واسعة من السكان على الاقتصاد غير الرسمي، الذي بات يشكل مصدر رزق رئيسي في ظل تراجع قدرة الدولة على تأمين فرص العمل (3)

المطلب الرابع: التحويلات الاجتماعية وبنية المجتمع.

في المجال الاجتماعي، سعى النظام إلى تعويض غياب التعددية السياسية بتوسيع مؤسسات الدمج الوطني، وفي مقدمتها قطاع التعليم، الذي حصل على نسب عالية من الإنفاق العام، وأصبح أحد أدوات الدمج الأيديولوجي عبر تكريس أدبيات البعث، وتقديم حافظ الأسد باعتباره "رمز الوحدة الوطنية والتقدم". وقد شهدت معدلات التعليم تطورًا كبيرًا

(1) - إياد جبر، الاقتصاد السوري في عهد حافظ الأسد: البنية والأزمات والتحويلات، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 158-165

(2) - منير الحمش، الإقتصاد السوري في أربعين عاماً: دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سورية (1971-2010)، ط1، منتدى المعارف، بيروت (لبنان)، 2011، ص 173-178.

(3) - فولكر بيرتس، المصدر السابق، ص 186-193

خلال السبعينيات والثمانينيات، خصوصًا في الريف وبين النساء، ما أتاح صعود شريحة واسعة من أبناء الطبقات الشعبية إلى مواقع متوسطة في القطاعين الحكومي والعسكري. ورغم ذلك، فإن سوق العمل لم يشهد إصلاحات هيكلية موازية، فظل خاضعًا لسيطرة الدولة، مع ضعف في قدرة القطاع الخاص على استيعاب الخريجين، مما أدى إلى تفشي بطالة الشباب المتعلم، وتفاقم الفجوة بين التعليم والواقع الاقتصادي، لا سيما في ظل تفشي المحسوبية وتردي مستويات الكفاءة الإدارية.

أما على صعيد الهوية الاجتماعية والسياسية، فقد رفع النظام شعارات الوحدة الوطنية والقومية العربية والعلمانية، بهدف تجاوز الهويات الفرعية الطائفية والعشائرية. غير أن بنية السلطة استندت فعليًا إلى شبكات الولاء الطائفي والجهوي، خاصة في الجيش والأمن، حيث كان الضباط العلويون يشكلون العمود الفقري للمؤسسة الأمنية، وإن جرى ذلك ضمن توازنات دقيقة لا تُظهر الطابع الطائفي علنًا. كما اعتمد النظام على زعماء العشائر، خصوصًا في البادية ومناطق الأطراف، لضبط المجتمعات المحلية مقابل الامتيازات، مما أدى إلى إعادة إنتاج للانقسام الاجتماعي على أسس قبلية وطائفية، حتى في ظل الخطاب الرسمي الموحّد⁽¹⁾

إتبعَت الدولة السورية في عهد حافظ الأسد سياسة مزدوجة تجاه المكونات الإثنية والدينية في البلاد، تقوم على مزيج من الاستيعاب السياسي والتهميش الثقافي. ففيما أُبقي على خطاب رسمي يروّج لـ"الوحدة الوطنية" و"المساواة بين المواطنين"، فإن السياسات الفعلية اتسمت بالتمييز، لا سيما تجاه الأكراد، الذين يُقدَّر عددهم بمئات الآلاف، ويتركزون في شمال وشمال شرق البلاد.

وقد كانت أبرز مظاهر التمييز حرمان نحو 120 ألف كردي من الجنسية السورية بموجب إحصاء استثنائي أُجري عام 1962 في محافظة الحسكة، واستمر أثره طوال عهد

(1) - حنيف عبد الغني، سورية في عهد الجنرال الأسد، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص86-92.

الأسد. حُرِمَ هؤلاء من التعليم الرسمي، والوظائف العامة، وحقوق الملكية، وجرى تصنيفهم كـ"أجانب" أو "مكتومي القيد"، وهو ما عنى فعليًا إقصاءهم من الحضور القانوني والاجتماعي في الدولة⁽¹⁾

كما حُظرت اللغة الكردية من التداول في المؤسسات، واعتُبرت الأنشطة الثقافية الكردية تهديدًا للأمن القومي، في ظل طمس واضح للهويات غير العربية في الفضاء العام، انسجامًا مع عقيدة البعث القومية المركزية.

بالمقابل، تعامل النظام بمرونة أكبر مع بعض الأقليات الدينية مثل الدروز والمسيحيين، إذ سُمح لهم بممارسة شعائرهم الدينية ووجودهم المؤسسي، مقابل الولاء السياسي المطلق. وقد سعى النظام إلى تصوير نفسه كـ"ضامن للتعددية الدينية"، خاصة في مواجهة تيارات الإسلام السياسي، مستفيدًا من هذه العلاقة في تثبيت شرعيته الداخلية والخارجية.

شهد عهد حافظ الأسد تحسنًا نسبيًا في أوضاع المرأة السورية، خصوصًا في مجالات التعليم والتوظيف في القطاع العام. فقد ارتفعت معدلات التحاق النساء بالتعليم الأساسي والثانوي، كما ازدادت فرص العمل، خاصة في التعليم والصحة والإدارة، وهو ما ساهم في تمكين نساء الريف والفئات الفقيرة من الاندماج في الاقتصاد الرسمي، بوصف ذلك جزءًا من مشروع الدولة التنموي⁽²⁾.

لكن هذا التحسن لم يترافق مع إصلاحات قانونية حقيقية تعزز مكانة المرأة في الحياة المدنية. فقد ظلّت قوانين الأحوال الشخصية مستمدة من المرجعيات الدينية للطوائف الإسلامية والمسيحية، بما يعني استمرار التمييز في قضايا الزواج، والميراث، والطلاق،

(1) - سعيد الحسن، "التحول الاجتماعي في سوريا في ظل البعث"، دراسات شرق أوسطية، المجلد 24، العدد الأول (1988): 53-35.

(2) - مركز حرمون للدراسات المعاصرة، "التحولات في بنية المجتمع السوري منذ السبعينيات"، تقرير بحثي، 2018، ص 18-12.

والولاية. كما لم يتم إلغاء مواد قانونية تسمح بتخفيف العقوبات في "جرائم الشرف"، ما يعكس تواطؤاً بنيوياً مع القيم الأبوية المحافظة.

وقد أوكل تمثيل النساء إلى مؤسسات رسمية مثل الاتحاد العام النسائي، الذي تأسس عام 1967 وأعيد تنظيمه في عهد الأسد، وكان يُستخدم كذراع حزبي لتأطير مشاركة النساء في الحياة العامة ضمن سقف ولاء للنظام، لا كمنصة لمناصرة حقوقهن. وبهذا، حافظ النظام على توازن محسوب بين التحديث الشكلي للمرأة، خاصة في المدن والوظيفة العامة، وبين عدم المساس بالبنية الأبوية التقليدية، تفادياً لأي صدام مع القيم الاجتماعية والدينية⁽¹⁾

المطلب الخامس: البنية العشائرية والطائفية.

يتميز المجتمع السوري بتركيبية سكانية معقدة من حيث الطوائف والإثنيات والانتماءات القبلية، حيث يشكل المسلمون السنة الأغلبية العددية، إلى جانب أقليات دينية مثل العلويين، والدروز، والإسماعيليين، والمسيحيين، وأقليات إثنية كالتركمان، والأكراد، والشركس. واجه نظام حافظ الأسد هذا التنوع الحاد باستراتيجية مزدوجة: من جهة، تبنى خطاباً رسمياً يستند إلى القومية العربية والعلمانية، يرفض الطائفية ويؤكد على الوحدة الوطنية والهوية الجامعة؛ ومن جهة أخرى، اعتمد عملياً على شبكات الولاء الطائفية والعشائرية لضمان استقرار النظام وتماسكه، خصوصاً في ظل هشاشة البنية السياسية والاجتماعية بعد صراعات الستينيات داخل حزب البعث والمجتمع السوري عموماً⁽²⁾

فقد شكّلت الطائفة العلوية، التي ينتمي إليها الأسد، العمود الفقري للنخبة العسكرية والأمنية، وإن كان النظام حريصاً على تمويه هذا الواقع من خلال إشراك أفراد من طوائف أخرى في المناصب السياسية والإدارية ذات الطابع الرمزي، بما يحقق مظهر التمثيل الوطني. وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن ما جرى هو "تمكين طائفي مموّه" في الوقت

(1) - هالة الأطرش، "المرأة السورية بين الحداثة والمحافظة"، المرأة العربية والتحول الديمقراطي، (بيروت: مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، 2011)، ص 97-102.

(2) - حنيف عبد الغني، المرجع السابق، ص 85.

ذاته، عمل النظام على ترسيخ علاقات زبائنية مع زعامات العشائر، لا سيما في المنطقة الشرقية والبادية، حيث وُظفت هذه الروابط لضبط الحراك الريفي والسيطرة على الحدود، ومنح رؤساء العشائر نفوذًا محليًا مقابل الولاء السياسي⁽¹⁾

رغم الخطاب الرسمي الراض للطنائفية، فإن الطابع الطائفي للسلطة كان حاضرًا في الواقع، وإن بقي مستترًا. وبرزت حدوده في أوقات الأزمات، خاصة خلال المواجهة المسلحة مع تنظيم الإخوان المسلمين بين 1979 و1982، حيث اتخذت هذه المواجهة طابعًا طائفيًا غير معلن، لكنها أفرزت استقطابًا حادًا بين الطائفة السنية وبين النظام الذي عدّ بعيون خصومه "علويًا" بامتياز. ومنذ ذلك الحين، عمد النظام إلى تعزيز قبضته الأمنية، وتكثيف الخطاب الوطني-العروبي، لتقويض أي هوية طائفية أو إثنية مستقلة، لكنه في الواقع أبقى على البنية الطائفية كمصدر قوة داخلية يُستخدم عند الحاجة، دون الاعتراف به علنًا⁽²⁾

المبحث الثاني: نهاية عهد حافظ الأسد وبداية مشروع التوريث السياسي (1994-

2000).

مثل العقد الأخير من حكم الرئيس حافظ الأسد (1990-2000) مرحلة دقيقة ومفصلية في تاريخ النظام السياسي السوري، تميزت بتراكب عوامل داخلية وخارجية ساهمت في بلورة مسار جديد داخل النظام تمثل في السعي إلى ترتيب "انتقال منظم للسلطة" إلى نجله بشار الأسد. هذا الترتيب لم يكن مجرد إجراء تقني ضمن بنية الدولة، بل عكس تحولًا بنيويًا في طبيعة السلطة، من صيغة الحزب القائد إلى نمط شخصي - عائلي شمولي يتجلى في مشروع "التوريث الجمهوري".

(1) - المعهد الدولي للدراسات السورية، البعث الشيعي في سورية: 1919-2007 (بيروت: المعهد الدولي للدراسات السورية، د.ت)، ص 22-25.

(2) - بطاطو، حنا. "بعض الملاحظات حول الجذور الاجتماعية للمجموعة العسكرية الحاكمة في سوريا وأسباب هيمنتها". مجلة الشرق الأوسط، المجلد 35، العدد 3 (1981)، ص 331-344.

المطلب الأول: التمهيد للتوريث - بين الرمزية العسكرية وإعادة هيكلة النخبة

أول العوامل التي دفعت إلى هذا المسار كان التدهور الصحي المتزايد للرئيس حافظ الأسد، الذي بات واضحاً منذ أوائل التسعينيات، وتزامن ذلك مع رحيل عدد من أركان النظام المؤسسين أو تقاعدهم، ما فتح الباب لإعادة تشكيل النخبة الحاكمة بما يخدم تهيئة الظروف لانتقال السلطة. كما أدت التحولات الجيوسياسية الإقليمية والدولية - وعلى رأسها انهيار الاتحاد السوفيتي (الداعم الرئيسي لسوريا)، واتفاق أوسلو (1993) بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل - إلى زعزعة الإطار الذي كان يستند إليه النظام في موازنة موقعه الإقليمي. فباتت الحاجة ملحة لترسيخ منظومة الحكم داخلياً قبل مواجهة استحقاقات خارجية غير مستقرة⁽¹⁾.

بدأت الإرهابات المباشرة لمسار التوريث السياسي في سوريا بوفاة باسل الأسد عام 1994، وهو الابن الأكبر للرئيس حافظ الأسد، والذي كان يُنظر إليه باعتباره الورث المحتمل للسلطة. منذ أواخر الثمانينيات، تم بناء صورة رمزية لباسل ضمن الخطاب الرسمي والإعلامي بوصفه "الرائد البعثي" و"ضابط الجيش الشاب"، وذلك من خلال حضوره في التدريبات العسكرية والمناسبات الرسمية، فضلاً عن إناطته بمهام غير رسمية في الأجهزة الأمنية، ما شكّل ما يُشبه "التوريث المقنّع" داخل منظومة الجمهورية السلطوية.

ومثلت وفاة باسل المفاجئة في حادث سير عام 1994 نقطة تحوّل حرجة في مشروع الخلافة. إذ اضطرّ حافظ الأسد، في ظل غياب وريث بديل جاهز، إلى إعادة هندسة آلية التوريث بسرعة. وقع الاختيار على بشار الأسد، الابن الثاني، الذي كان حينها يدرس طب العيون في لندن، ويتعدّد كلياً عن الشأن السياسي أو العسكري.

مع عودته إلى دمشق، بدأت ترتيبات "التأهيل السياسي والعسكري التدريجي" لبشار، عبر إدماجه في الحرس الجمهوري، ثم ترقيته بشكل سريع حتى رتبة عقيد، وهي رتبة لم

(1) Eyal Zisser, Commanding Syria (London: I.B. Tauris, 2006), p32-35.

يحصل عليها عبر تدرج عسكري تقليدي، بل ضمن مخطط يرمي إلى منحه رمزية القائد العسكري. كما أُسندت إليه ملفات غير حساسة لكنها ذات طابع شعبي، أبرزها ملف "محاربة الفساد"، والإشراف على الجمعية السورية للمعلوماتية، بهدف تقديمه بوصفه ممثلًا لـ"جيل جديد" و"وجه إصلاحى شاب" ضمن صورة محدثة للنظام. (1).

خلال هذه الفترة، كانت تجري عملية إعادة هيكلة حذرة للنخبة السياسية والأمنية والعسكرية المحيطة بالنظام. تميزت هذه العملية بخروج تدريجي لبعض أركان "الحرس القديم"، مثل:

- حكمت الشهابي، رئيس الأركان الذي أُبعد عام 1998 بعد دور طويل في حماية توازنات النظام الداخلية.

- مصطفى طلاس، وزير الدفاع، الذي تراجع نفوذه تدريجيًا لصالح الضباط المقربين من بشار.

- عبد الحليم خدام، نائب الرئيس، الذي بدأ يُهمّش سياسيًا، رغم بقائه الشكلي في الواجهة. في المقابل، تم تصعيد ضباط ومسؤولين تكنوقراطيين وأمنيين مقربين من بشار، مثل: آصف شوكت، الذي أصبح لاحقًا صهر بشار ومدير الاستخبارات العسكرية.

- بثينة شعبان، التي لعبت دورًا إعلاميًا جديدًا لترويج صورة بشار دوليًا.

- محمود الزعبي، الذي استُخدم كواجهة حكومية مؤقتة قبل إزاحته في نهاية المطاف عام 2000.

يرى الباحث رايموند هينيبوش أن هذه المرحلة مثلت نموذجًا لـ"التحول السلطوي المُدار من أعلى"، حيث أعاد النظام توزيع مراكز القوة بطريقة ناعمة ومدروسة لضمان انتقال السلطة دون صراع داخلي، ضمن إطار مغلق لا يسمح بمساءلة ديمقراطية أو تدخل

(1) - برهان غليون. اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 1990.

مؤسساتي حقيقي. كما يصف ستيفن هايدمان هذه التحولات بأنها نوع من "التأقلم السلطوي" القائم على تعزيز الطابع العائلي للنظام، على حساب الصيغة الحزبية التي كانت تسم النظام سابقاً.

إن هذه الدينامية تؤكد أن عملية التوريث لم تكن فقط قراراً شخصياً من الرئيس، بل نتاج استراتيجية دولة أمنية أعادت تنظيم نخبتها بما يتلاءم مع مشروع "الجمهورية" السورية، الذي سيتكرس بشكل نهائي بعد وفاة حافظ الأسد عام 2000⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الانتقال الرسمي للسلطة – التعديل الدستوري والتنصيب السريع.

جاءت وفاة الرئيس حافظ الأسد في 10 حزيران/يونيو 2000 تتويجاً لمسار طويل من التمهيد المنظم لتوريث الحكم، لكن توقيت الوفاة شكّل لحظة حرجة تطلبت تحركاً فورياً من النخبة الأمنية والسياسية لضمان استمرار النظام دون صدام أو فراغ سلطوي. في غضون ساعات من الإعلان عن الوفاة، بدأ تنفيذ خطة انتقال منظمة للسلطة إلى بشار الأسد، الذي لم يكن حتى ذلك الحين يشغل أي منصب رسمي يتيح له دستورياً تولي رئاسة الدولة.

أولى خطوات هذا الانتقال تمثلت في تعديل المادة 83 من الدستور السوري، التي كانت تشترط أن لا يقل عمر رئيس الجمهورية عن 40 عاماً. ونظراً لأن بشار كان يبلغ من العمر 34 عاماً فقط، عقد مجلس الشعب جلسة استثنائية يوم الوفاة ذاته، وجرى خلالها تعديل سريع للمادة لتخفيض الحد الأدنى إلى 34 عاماً. هذا التعديل لم يكن مجرد إجراء شكلي، بل كان تعبيراً واضحاً عن هيمنة النخبة الأمنية – بقيادة اللواء بهجت سليمان ورئيس البرلمان عبد القادر قدورة – على المؤسسة التشريعية، وتحويلها إلى أداة لضمان التوريث.

في اليوم التالي، تم ترشيح بشار الأسد رسمياً من قبل القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي لرئاسة الجمهورية، وذلك طبقاً للنظام السياسي القائم الذي ينص على أن

(1) – فواز جرجس، المرجع السابق، ص 276-278

القيادة الحزبية ترشح اسمًا وحيدًا يُطرح على الشعب للاستفتاء. جرى تنظيم الاستفتاء الشعبي في 10 تموز/يوليو 2000، وأعلن أن 97.29% من الناخبين أيدوا بشار الأسد، وهو رقم يعكس تقاليد الأنظمة الشمولية في إنتاج "الإجماع المصطنع"⁽¹⁾.

وقد شكّلت هذه العملية انتقالًا رمزيًا مزدوجًا: فمن جهة، حافظ النظام على طقوسه "الجمهورية"، كالدستور والاستفتاء، لكنه فعل ذلك لخدمة انتقال سلطوي موجه من الأعلى؛ ومن جهة ثانية، قدم بشار نفسه في خطاب القسم باعتباره قائدًا "شابًا" يمثل جيلًا جديدًا من السوريين، يتطلع للإصلاح والانفتاح.

لكن بالرغم من الإشارات الشكلية نحو الإصلاح، فإن البنية العميقة للنظام لم تتغير. بقيت الأجهزة الأمنية على حالها، واستمر دور حزب البعث بصفته واجهة للحكم، في حين احتفظت النخبة المحيطة بحافظ الأسد - وعلى رأسها ماهر الأسد، وآصف شوكت، وعبد الفتاح قدسية - بأدوار محورية في إدارة الدولة.

يرى الباحث ستيفن هايدمان أن ما جرى لم يكن "تحوّلًا ديمقراطيًا"، بل شكلاً من أشكال التجديد السلطوي الذي حافظ على جوهر النظام مع تحديث خطابه الخارجي. ويؤكد أن الطريقة التي تم بها تعديل الدستور وتنظيم الاستفتاء تشير إلى هشاشة المؤسسات الرسمية في سوريا، واعتمادها الكامل على التوجيه من القيادة العليا.

وفي تقييم شامل لهذا الحدث، يعتبر رايموند هينيوش أن عملية انتقال الحكم إلى بشار الأسد تمثل لحظة فاصلة في تطور الأنظمة السلطوية العربية، حيث تركز فيها نموذج "الجمهورية"، أي الجمهورية ذات الطبيعة الملكية الوراثية، كما حدث لاحقًا في مصر وليبيا واليمن⁽²⁾.

(1) - أكرم البني وآخرون، سوريا: الدولة المتأرجحة، دار رياض الرئيس، بيروت، 2002، ص 154-159.

(2) - هيثم مناع، سوريا: درب الألام نحو الحرية مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، باريس، 2012، ص 27-

المطلب الثالث: التحول من البعث إلى "الجمهورية" - تكيف الشرعية الجمهورية مع

منطق الوراثة

مثل انتقال الحكم من حافظ إلى بشار الأسد نقطة مفصلية في تاريخ النظام السياسي السوري، حيث لم يكن الأمر مجرد استمرارية تقليدية للسلطة ضمن ذات المنظومة الحزبية، بل تحولاً جوهرياً في طبيعة الشرعية، من شرعية ثورية حزبية إلى شرعية عائلية - وراثية ذات طابع سلطوي مقنّع. وفي حين حافظت النخب الحاكمة على الشكل المؤسسي للجمهورية، تم توظيف هذه الهياكل لتأمين شرعية شخصية جديدة للرئيس الوريث، بما يتناسب مع منطق "الجمهورية"، أي الجمهورية الوراثة التي تجمع بين مؤسسات الدولة الحديثة وآليات توريث تقليدية. أبقى على حزب البعث كإطار تعبوي، لكن جرى تحييده سياسياً لصالح هيمنة المؤسسة الأمنية والعائلة الرئاسية، ما أفقد البعث طبيعته التنظيمية القديمة، وجعله أداة رمزية للشرعية أكثر من كونه فاعلاً سياسياً حقيقياً. وتحولت القيادة القطرية للحزب إلى غطاء شكلي لسلطة مركزها الحقيقي يدور في فلك القصر الجمهوري، ودوائر الأجهزة الأمنية، والمقربين من بشار الأسد مثل ماهر الأسد، وآصف شوكت، ورامي مخلوف.

يصف الباحث ميشيل سورا هذا التحول بأنه انتقال من "الدولة إلى العائلة، ومن البعث إلى المزرعة"، في إشارة إلى أن الحكم بات يدار وكأنه ممتلكات خاصة لعائلة الأسد، تديرها شبكة أوليغارشية من ضباط الأمن وكبار رجال الأعمال. ويوضح سورا أن بشار الأسد لم يأت محاطاً بنخبة إصلاحية كما روج له إعلامياً، بل تسلم السلطة وسط شبكة ولاءات راسخة ترى في بقاءه ضرورة لاستمرار امتيازاتها. (1).

من جهته، يرى ستيفن هايدمان أن الانتقال إلى بشار ترافق مع توقعات دولية كبرى بحدوث إصلاحات سياسية وانفتاح اقتصادي، خصوصاً بعد خطاب القسم الذي ألقاه عام

(1) - نفسه، ص 48-49.

2000 وتحدث فيه عن "دولة المؤسسات" و"اقتصاد المعرفة". لكن سرعان ما تبين أن النظام لم يكن ينوي فتح أي هامش حقيقي للمشاركة أو التعددية، وأن التحولات الاقتصادية كانت موجهة لخدمة شريحة ضيقة من المحيطين بالرئيس، ما جعل عملية التحديث أقرب إلى "نيو-سلطوية" مغلقة بواجهة تكنوقراطية. وعلى الرغم من محاولات تجميل واجهة الحكم بإدخال بعض النخب الشابة ذات الكفاءة التقنية إلى المناصب الحكومية، فإن القرار السيادي ظل محتكرًا في دوائر الأمن والقصر الرئاسي، واستمرت حالة الطوارئ، وغياب الحياة السياسية، واحتكار الإعلام. ويلاحظ الباحث رايموند هينيوش أن هذه المرحلة مثّلت "استمرارية بنيوية للسلطوية"، لا قطيعة معها، رغم محاولة النظام الظهور بمظهر الدولة الحديثة.

وقد أنتج هذا التحول المفارقة التالية: بينما احتفظ النظام السوري بخطابه القومي، ومصطلحات الاشتراكية، وواجهة الحزب القائد، باتت آليات الحكم تُدار وفق منطق الولاء العائلي، وشبكات المصالح الريعية، والقبضة الأمنية، في نموذج يدمج بين تقاليد الجمهوريات العربية بعد الاستقلال، وبنية الأنظمة الملكية الوراثية⁽¹⁾.

(1)–David W. Lesch, *The New Lion of Damascus* (New Haven: Yale University Press, 2005), p 23.

1985

خاتمة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت سوريا في عهد الرئيس حافظ الأسد (1970-2000)، يمكننا استخلاص جملة من النتائج المهمة التي تُجيب على الإشكالية المطروحة حول طبيعة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها سوريا خلال ثلاثة عقود من حكم الأسد.

- على المستوى السياسي، نجح حافظ الأسد في إنهاء حقبة عدم الاستقرار السياسي التي ميزت سوريا منذ الاستقلال عام 1946، حيث شهدت البلاد سلسلة من الانقلابات العسكرية المتتالية.

فمن خلال "الحركة التصحيحية" عام 1970، أسس الأسد نظامًا سلطويًا مركزيًا استمر لثلاثة عقود، معتمداً على ثلاثية الحزب-الجيش-الأجهزة الأمنية. وقد كرّس دستور 1973 هذا النظام من خلال منح الرئيس صلاحيات شبه مطلقة، وتثبيت حزب البعث كحزب قائد للدولة والمجتمع.

- اتسمت السياسة الداخلية للنظام بالقمع الممنهج للمعارضة، سواء اليسارية أو الإسلامية، وبلغ هذا القمع ذروته في أحداث حماة عام 1982. كما اعتمد النظام على استراتيجية مزدوجة في التعامل مع التنوع الطائفي والإثني، حيث رفع شعارات الوحدة الوطنية والعلمانية، بينما اعتمد عملياً على شبكات الولاء الطائفية، خاصة من الطائفة العلوية، في المواقع الحساسة بالجيش والأمن

- على الصعيد الاقتصادي، مرّ الاقتصاد السوري بثلاث مراحل متميزة: مرحلة التوسع الاشتراكي في السبعينيات مدعومة بالمساعدات الخارجية، تلتها أزمة حادة في الثمانينيات نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع الدعم الخارجي، ثم انفتاح محدود وانتقائي في التسعينيات من خلال قانون الاستثمار رقم 10. إلا أن هذا الانفتاح لم يحدث تحولاً حقيقياً نحو اقتصاد السوق، بل أفرز طبقة جديدة من رجال الأعمال المرتبطين بالسلطة.

- شهد المجتمع السوري تحولات عميقة خلال هذه الفترة، أبرزها توسع التعليم وصعود الطبقة الوسطى البيروقراطية، لكن هذا التحديث الشكلي لم يترافق مع تحديث سياسي أو مشاركة حقيقية في صنع القرار. كما استمرت البنى التقليدية العشائرية والطائفية في لعب دور مهم رغم الخطاب الرسمي الحداثي.

- اتسمت السياسة الخارجية بالبراغماتية والقدرة على المناورة، حيث نجح الأسد في الحفاظ على دور إقليمي مؤثر لسوريا رغم التحديات، من خلال التحالف الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي ثم إيران، والهيمنة على لبنان، والاحتفاظ بورقة المقاومة في مواجهة إسرائيل. سادسًا، مثل العقد الأخير من حكم الأسد (1990-2000) مرحلة التحضير لمشروع التوريث السياسي، حيث تم تهيئة الظروف لانتقال السلطة إلى نجله بشار، في سابقة خطيرة حوّلت الجمهورية إلى ما يشبه "الجمهورية" - أي النظام الجمهوري ذو الطابع الوراثي. وفي تقييم شامل لعهد حافظ الأسد، يمكن القول إنه نجح في تحقيق الاستقرار السياسي النسبي وتعزيز دور سوريا الإقليمي، لكن ذلك جاء على حساب الحريات السياسية والتنمية الاقتصادية المستدامة والعدالة الاجتماعية. فقد أنتج نظامه دولة أمنية قوية لكنها هشة في آن واحد، تعتمد على القمع والولاءات الضيقة بدلاً من الشرعية الشعبية والمؤسسات الديمقراطية.

إن إرث حافظ الأسد المعقد ما زال يلقى بظلاله على سوريا حتى اليوم، حيث استمرت البنى السلطوية ذاتها في عهد نجله بشار، وأدت في النهاية إلى الانفجار الشعبي عام 2011 والأزمة المدمرة التي تلت ذلك. وهذا يؤكد أن الأنظمة السلطوية، مهما بدت قوية ومستقرة، تحمل في داخلها بذور أزمتها المستقبلية عندما تفشل في الاستجابة لتطلعات شعوبها نحو الحرية والكرامة والعدالة.

وتبقى دراسة عهد حافظ الأسد ضرورية لفهم جذور الأزمة السورية المعاصرة، وللاستفادة من دروس التاريخ في بناء مستقبل أفضل لسوريا، قائم على دولة المواطنة والقانون والمؤسسات الديمقراطية، بعيدًا عن الاستبداد والطائفية والعسكرة.

1985

قائمة الملاحق

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

Université Mohamed Boudiaf - M'sila

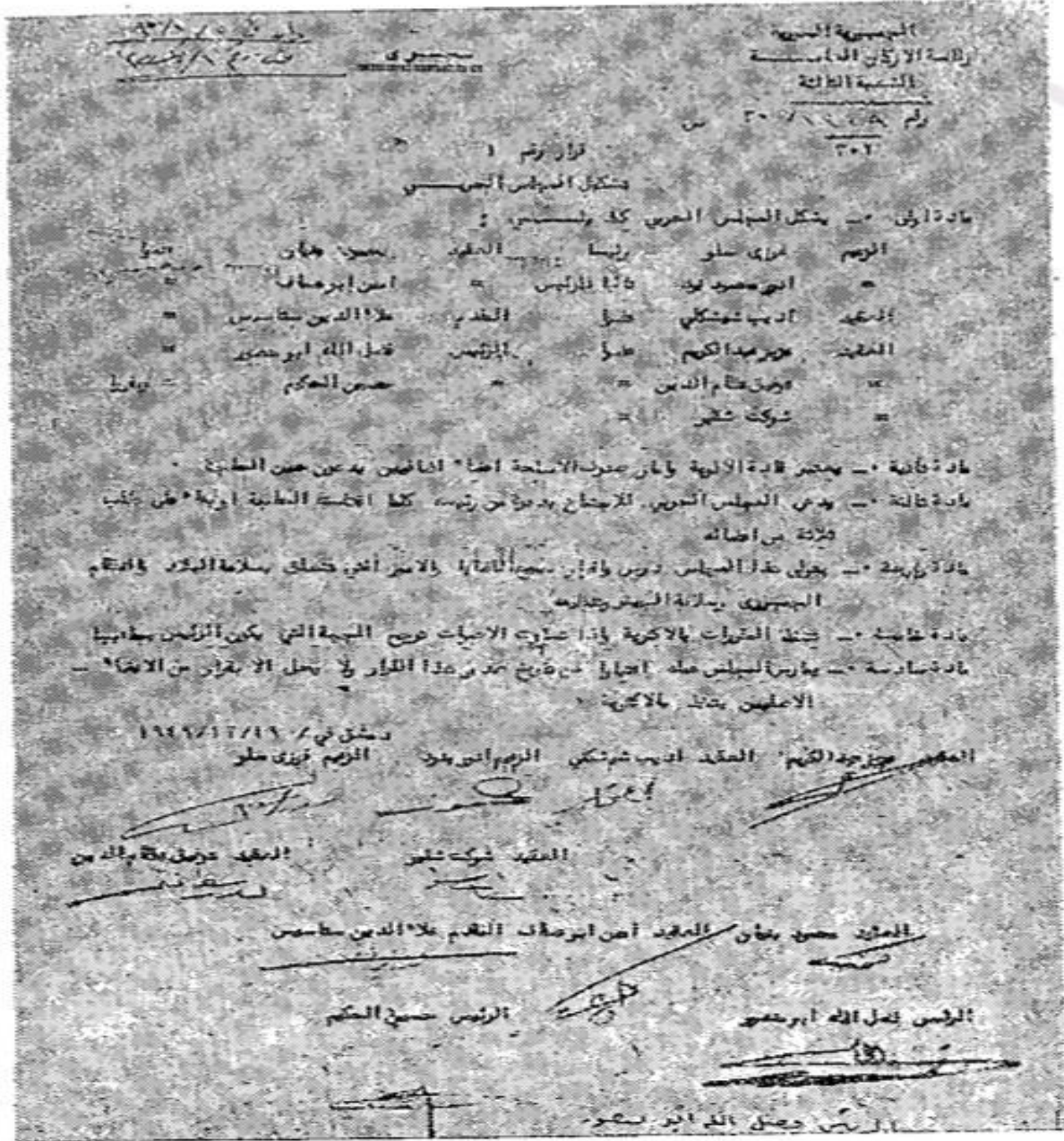
قائمة الملاحق

الملحق رقم(01): صورة حافظ الأسد (1).



(1) - محمود صافي، سوريا من فيصل الأول إلى حافظ الأسد ، دار التقديمية، ط1، ص 162.

الملحق رقم (02) (1).



وثيقة تأليف المجلس العربي الاعلى بعد الانقلاب الثاني الذي اطاح
بعهد حسني الزعيم . راجع الصفحة ٦٣ - ٦٦

(1) - إبراهيم سلامة، البعث من المدارس إلى الثكنات، دار النهار، لبنان، 1969، ص 21.

الملحق رقم (03) أنقاض في حماة بعد مجزرة 1982. أحياء مدمرة من حماة بعد هجوم الجيش السوري (1).



(1) - <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

الملحق رقم(04): إعلان الوحدة 1958 (1).

الرئيسان القوتلي وعبد الناصر يعلنان اتحاد مصر وسوريا في

الجمهورية العربية المتحدة

الدولة الجديدة مستعدة للوحدة أو الاتحاد مع أي بلد عربي

مجلس تشريعي موحد - جيش واحد - علم واحد

استفتاء شعبى بعد ثلاثين يوماً عن أسس الوحدة وشخص الرئيس



الرئيسان القوتلي وعبد الناصر يعلنان اتحاد مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة

الدولة الجديدة مستعدة للوحدة أو الاتحاد مع أي بلد عربي

مجلس تشريعي موحد - جيش واحد - علم واحد

استفتاء شعبى بعد ثلاثين يوماً عن أسس الوحدة وشخص الرئيس

الرئيسان القوتلي وعبد الناصر يعلنان اتحاد مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة

الدولة الجديدة مستعدة للوحدة أو الاتحاد مع أي بلد عربي

مجلس تشريعي موحد - جيش واحد - علم واحد

استفتاء شعبى بعد ثلاثين يوماً عن أسس الوحدة وشخص الرئيس

(1) - <https://www.almayadeen.net/articles>

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع:

سوريا في عهد حكم حافظ الأسد (1970-2000م)

إعداد الطالبة:

رقم التسجيل: 35075348

1- عبد الرزاق نجيبية

الشعبة: التاريخ التخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر
الرتبة: أستاذ التعليم العالي

القسم: التاريخ
إشراف: د قويدر عاشور

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طويلة طيلة الموسم الجامعي: 2024-2025 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

رئيس فريق الاختصاص

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):



Handwritten signature in blue ink.

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي (ة) أدناه:

السيد (ة): عبد الرزاق نجيب

الصفة (طالب، أستاذ باحث، باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 205570433

الصادرة بتاريخ: 2020/01/08 دائرة: بن سرور

المسجل (ة): بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر تحت رقم التسجيل: 35075348

والمكلف بإنجاز أعمال بحث (مذكرة ماستر).

عنوانها: سوريا في عهد حكم حافظ الأسد (1970-2000م)

أصرح بشرفي بأنني ألتزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة

الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

المسيلة : في: 2025/06/09

إمضاء المعني(ة):

1985

قائمة المصادر

والمراجع

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

Université Mohamed Boudiaf - M'sila

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

1. الأيوبي، نزيه. تضخيم الدولة العربية: السياسة والإدارة العامة في الشرق الأوسط . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
2. برازي، تمام. ملفات المعارضة السورية . ط1. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994.
3. بزّي، ناجي عبد النبي. سورية صراع الاستقطاب (دراسة وتحليل لأحداث الشرق الأوسط والتدخلات الدولية في الأحداث السورية 1917-1973) . دمشق: دار ابن العربي، 1992.
4. جرجس، فواز. الصراع على سوريا: دراسة للسياسة الداخلية والخارجية . بيروت: دار الطليعة، 1998.
5. الجندي، سامي. البعث . بيروت: دار النهار، 1969.
6. الحافظ، ياسين. الهزيمة والأيدولوجيا المهزومة . بيروت: دار الحقيقة، 1971.
7. حبيب، رفيق. سوريا من الاستقلال إلى الانفصال 1946-1961 . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
8. الحكيم، إيلي. يهود سوريا في القرن العشرين . باريس: منشورات الشرق الأوسط، 1998.
9. الحكيم، يوسف. سورية والانتداب الفرنسي . ج1. بيروت: دار النهار، 1966.
10. حمدان، جمال. استراتيجية الاستعمار والتحرير . القاهرة: دار الشروق، 1998.
11. الزركلي، خير الدين. ما رأيت وما سمعت في عهد الوحدة . بيروت: دار العلم للملايين، 1962.
12. سلامة، إبراهيم. البعث من المدارس إلى الثكنات . لبنان: دار النهار، 1969.

13. شرابي، هشام. النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
14. شيخ، رأفت غنيمي. أفريقيا في عصر الاستعمار الأوروبي. القاهرة: دار الثقافة العربية، 1994.
15. طلاس، مصطفى. مرآة حياتي (العدد الثالث 1968-1978). دمشق: دار طلاس، 1991.
16. العظم، خالد. مذكرات خالد العظم: 1943-1963. ج3. بيروت: دار النهار، 1973.
17. العظم، صادق جلال. ذهنية التحريم. بيروت: دار الطليعة، 1992.
18. العقاد، أنور عبد الغني. الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية. الرياض: دار المريخ، 1983.
19. غليون، برهان. اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.
20. القوزي، محمد علي. دراسات في تاريخ العرب المعاصر. ط1. بيروت: دار النهضة العربية، 1999.
21. مبارك، زكي. التبشير والاستعمار في البلاد العربية. بيروت: المكتبة العصرية، 1986.
22. المطر، أحمد. صراع السلطة في سوريا: من صلاح جديد إلى حافظ الأسد. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997.
23. هينانين، ريمون. الجيوش والسياسة في الشرق الأوسط. الكويت: دار سعاد الصباح، 1992.

ثانياً: المراجع

1. إبراهيم، عباس .الصومال بين الاستعمار والاستقلال. مقديشو: مركز الدراسات الصومالية، 2017.
2. الأطرش، هالة" .المرأة السورية بين الحداثة والمحافظة". في: المرأة العربية والتحول الديمقراطي. بيروت: مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، 2011.
3. الأمين، سمير .تطور التخلف: دراسات في آثار النظام الرأسمالي العالمي على التنمية في أفريقيا. ترجمة: برهان غليون. بيروت: دار الطليعة، 2017.
4. باروت، محمد جمال .العسكر والدولة في سوريا الحديثة. بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2013.
5. باروت، محمد جمال .العقد الأخير في تاريخ سوريا: جدلية الجمود والإصلاح. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
6. الباروت، محمد جمال .سوريا: الدولة المتوحشة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
7. البصري، داود .سوريا: السلطة والدستور - من الانقلاب إلى الإصلاح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
8. بطاطو، حنا .فلاحو سوريا: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا. ترجمة: عمر الغول. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
9. البني، أكرم وآخرون .سوريا: الدولة المتأرجحة. بيروت: دار رياض الرئيس، 2002.
10. بيرتس، فولكر .الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد. ترجمة: عبد الكريم محفوظ. بيروت: رياض الرئيس، 2012.
11. تركماني، ريم .سوريا: مسارات المواطنة والانتماء الطائفي. بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2020.

12. جابر، جمال. حفر البحر والصحراء: قراءة في تاريخ القرن الأفريقي الحديث. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.
13. جبر، إياد. الاقتصاد السوري في عهد حافظ الأسد: البنية والأزمات والتحويلات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
14. جمول، أحمد. التعددية الحزبية في سوريا بين الشكلية والواقع. دمشق: دار التكوين، 2005.
15. الحداد، غسان محمد رشاد. من تاريخ سورية المعاصر 1946-1966. ط1. عمان: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2001.
16. حمش، منير. الاقتصاد السوري في أربعين عاماً: دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سورية (1971-2010). ط1. بيروت: منتدى المعارف، 2011.
17. حنا، عبد الله. التحرر الوطني في سوريا ولبنان 1920-1946. بيروت: دار الفرابي، 2008.
18. ديب، كمال. تاريخ سورية المعاصر (من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011). ط2. بيروت: دار النهار، 2012.
19. الزغبى، محمد. الوحدة والانفصال بين مصر وسوريا 1958-1961. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
20. زيادة، رضوان. التحول الديمقراطي في سوريا: التحديات وآفاق المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
21. زين العابدين، بشير. الجيش والسياسة في سورية. ط1. دار الجابية، 2008.
22. زين العابدين، بشير. سوريا: الدولة المتصدعة. بيروت: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.
23. سعيقان، سمير. اقتصاد الظل في سوريا. بيروت: رياض الرئيس، 2012.

24. سورا، ميشيل .سوريا: الدولة المتوحشة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
25. سيد أحمد، عزت .الثوار والمعارضة والثورة السورية. بيروت: دار أنهار، 2014.
26. شعبان، بثينة .حافة الهاوية وثيقة وطن الرواية التاريخية لمباحثات حافظ الأسد وهنري كيسنجر. ط1. بيروت: مكتبة بيسان، 2017.
27. صالح، محمود .تقسيم الصومال الكبير: دراسة في الاستعمار الأوروبي. القاهرة: مركز الدراسات الإفريقية، 2016.
28. عبد الغني، حنيف .سورية في عهد الجنرال الأسد. ط1. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.
29. عبد الله، محمد حسن .تاريخ الصومال الحديث والمعاصر (1880-2000). بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2015.
30. عثمان، هاشم .تاريخ سورية الحديث عهد حافظ الأسد 1971-2000. ط1. بيروت: رياض الرئيس، 2014.
31. عرش، محمود .السياسة السورية في عهد صلاح جديد. دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2005.
32. العكش، منير .صناعة الطاغية: دراسة في آليات الدكتاتورية في سوريا البعثية. بيروت: دار الساقى، 2004.
33. غانم، فتحي .عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015.
34. مبيض، سامي .تاريخ سوريا المعاصر: من الانتداب إلى الثورة. بيروت: رياض الرئيس، 2012.
35. محمود، عثمان .الاختراق الاقتصادي للقرن الإفريقي. الخرطوم: مركز الدراسات الإفريقية، 2017.

36. مصطفى، أحمد. الصراع الثقافي في القرن الأفريقي. القاهرة: دار الكلمة، 2017.
37. مناع، هيثم. سوريا: درب الآلام نحو الحرية. باريس: مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، 2012.
38. مهدي، عبد الرحمن. البنية التحتية الاستعمارية في شرق إفريقيا. الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، 2017.
39. ياسين، نبيل. سوريا في القرن العشرين. بيروت: دار الفارابي، 2005.
- ثالثاً: الكتب المترجمة
1. الحبش، مروان. الصراع على سوريا: من الجلاء إلى الوحدة. دمشق: دار أطلس، 2000.
2. ريد، ريتشارد. تاريخ إفريقيا الحديث منذ عام 1800. ترجمة: عبد الله علي إبراهيم. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2020.
3. زئيف، رونين. اليهود في سوريا: من التعايش إلى الانعزال. ترجمة: أسامة نعيم. القدس: معهد ترومان، 2007.
4. سيل، باتريك. الأسد: الصراع على الشرق الأوسط. ترجمة: حسني زينة. بيروت: دار النهار، 1992.
5. سيل، باتريك. الصراع على سوريا: دراسة في السياسة العربية بعد الاستقلال. ترجمة: عفيف الرزاز. بيروت: دار الحقيقة، 1980.
- 6.
7. غولد سميث، ليون ت. دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلام. ترجمة: عامر شيخوني. ط1. الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016.
8. فان دام، نيقولاوس. الصراع على السلطة في سوريا. ترجمة: سامي الدروبي. لوجاك، دانييل. سورية في عهدة الجنرال الأسد. تعريب: حصيد عبد الغني. ط1. القاهرة: مكتبة مدبولي، د.ت.

9. لويس، برنارد. التنافس الاستعماري في البحر الأحمر والقرن الإفريقي. ترجمة: محمد رفعت. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.
10. ماركوس، هارولد. تاريخ إثيوبيا: من عصور ما قبل التاريخ إلى عصر القيصر تيودروس الثاني. ترجمة: صلاح علي سعادوي. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2009.
11. .
12. هايدمان، ستيفن. السلطوية في سوريا: المؤسسات والصراع الاجتماعي، 1946-1970. منشورات جامعة كورنيل، 1999.
13. هينبوش، رايموند. النظام السياسي في سوريا. ترجمة: عبد الإله زريق. دمشق: دار قيس وليلى، 2001.
- رابعاً: المقالات والدوريات
1. "دور القطاع العام في الاقتصاد السوري: تجربة التأمين والتحول". مجلة دراسات اقتصادية، العدد 12. دمشق: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية، جامعة دمشق، 2003: 107-88.
2. "قراءة تحليلية في قانون التأمين السوري لعام 1965: الدوافع والنتائج". مجلة البحوث القانونية والاقتصادية. حلب: جامعة حلب، العدد 4 (2008): 141-164.
3. باكير، علي حسين. "الأهمية الجيوستراتيجية لمضيق باب المندب في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية". المجلة العربية للعلوم السياسية. 127-125 (2015): 48
4. بطاطو، حنا. "بعض الملاحظات حول الجذور الاجتماعية للمجموعة العسكرية الحاكمة في سوريا وأسباب هيمنتها". مجلة الشرق الأوسط، المجلد 35، العدد 3 (1981): 331-344.
5. تركماني، ريم. "الدولة والحزب في سوريا: من السيطرة إلى التفكك". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

6. الحسن، سعيد. "التحول الاجتماعي في سوريا في ظل البعث". دراسات شرق أوسطية، المجلد 24، العدد الأول (1988): 35-53.
7. الخطابي، عبد الحسن. "تداعيات تقييم التغيرات العظمى في أفريقيا". آفاق المستقبل، ع. 17 (يناير-مارس 2013): 43.
8. رولو، إيريك. "نظام الأسد يصارع الأزمة الاقتصادية". لوموند، العدد 14,823، 22 حزيران/يونيو 1985.
9. العاقل، محمد لطفي. "الصراع البريطاني الفرنسي على الصومال والسيطرة على التجارة في خليج عدن 1884-1900". مجلة دراسات إفريقية، ع. 25 (2018).
10. قبلان، مروان. "الدستور السوري الجديد: قراءة سياسية". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، 2012.
11. قبلان، مروان. "النظام السياسي السوري: آليات السيطرة وأشكال التكيف". مجلة سياسات عربية، العدد 8، نيسان/أبريل 2014: 102-103.
12. قرم، جورج. "الاقتصاد السوري في الثمانينيات: أزمة بنيوية بين الانغلاق والقيود الخارجية". قضايا عربية، العدد 61 (شتاء 1990): 53-74.
13. كيوان، مأمون. "قضايا الحرب والسلام في القرن الإفريقي". الوحدة الإسلامية 137 (جمادى الثانية-رجب 1434 هـ - أيار 2013): 112-115.
14. نصر الله، رامي. "التحولات الاجتماعية والاقتصادية للطائفة اليهودية في سوريا". مجلة الدراسات الشرقية، المجلد 22، عدد 3 (1999): 213-225.

خامساً: الرسائل الجامعية

1. دندن، عبد القادر. "النزاعات المسلحة في القرن الإفريقي وانعكاساتها الإقليمية والدولية (1991-2018)". أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، 2019.
2. الراشدي، محمد سالم. "التنافس الاستراتيجي في القرن الإفريقي 2000-2020". أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2021.

3. الشمري، لمياء مالك عبدالكريم. "حافظ الأسد ودوره العسكري والسياسي في سورية (1970-1985)". رسالة ماجستير، 2018-2019.

سادساً: المراجع الأجنبية

1. Rabinovich, Itamar. *Syria under the Ba'ath, 1963-66: The Army-Party Symbiosis*. Transaction Publishers, 1972.
2. Houry, Philip S. *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945*. Princeton: Princeton University Press, 1987.
3. Wedeen, Lisa. *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria*. Chicago: University of Chicago Press, 1999.
4. Lesch, David W. *The New Lion of Damascus*. New Haven: Yale University Press, 2005.
5. Zisser, Eyal. *Commanding Syria*. London: I.B. Tauris, 2006.
6. Khatib, Line. *The Syrian Ba'ath Party and the Repression of Dissent*. Routledge, 2010.

سابعاً: التقارير والدراسات

1. المعهد الدولي للدراسات السورية. *البعث الشيعي في سورية: 1919-2007*. بيروت: المعهد الدولي للدراسات السورية، د.ت.
2. مركز حرمون للدراسات المعاصرة. "التحولات في بنية المجتمع السوري منذ السبعينيات". تقرير بحثي، 2018.
3. صافي، محمود. *سوريا من فيصل الأول إلى حافظ الأسد*. ط1. دار التقديمية، د.ت.

1985

فهرس

المحتويات



جامعة محمد بوضيف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

فهرس المحتويات

مقدمة:.....أ.

الفصل الأول: الخلفية التاريخية وصعود حافظ الأسد الى الحكم

المبحث الاول: سوريا من 1946 الى 1970.....7

المطلب الاول: استقلال سوريا سنة 1946 والتحديات والتفاعلات الجماعية:.....7

المطلب الثاني: سلسلة الانقلابات في سوريا (1949-1954):.....14

المطلب الثالث: الوحدة بين سوريا ومصر (1958-1961):.....21

المطلب الرابع: صعود البعث والانقسامات الداخلية 1963:.....30

المبحث الثاني: حافظ الأسد - النشأة والتكوين والمسار السياسي.....35

المطلب الأول: مولده ونشأته في القرداحة.....35

المطلب الثاني: انضمامه إلى حزب البعث وتكوينه العسكري.....36

المطلب الثالث: دوره في انقلاب 1966 وصعوده داخل النظام.....37

المطلب الرابع: حافظ الأسد والحركة التصحيحية 1970.....39

الفصل الثاني ملامح الحكم في عهد حافظ الأسد

المبحث الاول: نظام الحكم وهيمنة حزب البعث.....40

المطلب الاول: الدستور السوري 1973 وصلاحيات الرئيس.....40

- المطلب الثاني: سيطرة حزب البعث على مؤسسات الدولة: 43.....
- المطلب الثالث: دور الجيش والأجهزة الأمنية: من مؤسسة وطنية إلى أداة ولاء سلطوي:
46.....
- المطلب الرابع: رمزية حافظ الأسد: الزعيم بوصفه الدولة..... 51
- المبحث الثاني: سوريا بين الحكم الداخلي والدور الإقليمي..... 54
- المطلب الأول: السياسة الداخلية والموقف من المعارضة..... 54
- المطلب الثاني: التوجهات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية السورية..... 57
- الفصل الثالث: التحولات ونهاية الحكم
- المبحث الأول: التحولات الاقتصادية والاجتماعية في عهد حافظ الأسد..... 62
- المطلب الأول: السياسات الإشتراكية والتأميم..... 62
- المطلب الثاني: الأزمات الاقتصادية في الثمانينيات..... 63
- المطلب الثالث: بداية الانفتاح نحو واقتصاد السوق..... 64
- المطلب الرابع: التحولات الاجتماعية وبنية المجتمع..... 65
- المطلب الخامس: البنية العشائرية والطائفية..... 68
- المبحث الثاني: نهاية عهد حافظ الأسد وبداية مشروع التوريث السياسي (1994-
2000)..... 69
- المطلب الأول: التمهيد للتوريث - بين الرمزية العسكرية وإعادة هيكلة النخبة..... 70

72.....	المطلب الثاني: الانتقال الرسمي للسلطة - التعديل الدستوري والتنصيب السريع
74.....	المطلب الثالث: التحول من البعث إلى "الجمهورية" - تكييف الشرعية الجمهورية مع منطق الوراثة
77.....	الخاتمة
80.....	قائمة الملاحق
87.....	قائمة المصادر والمراجع:
	فهرس المحتويات خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة.

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة تاريخ سوريا في عهد الرئيس حافظ الأسد (1970-2000)، مسلطة الضوء على التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة التي شهدتها البلاد خلال ثلاثة عقود من حكمه. تبدأ الدراسة بتحليل الخلفية التاريخية لسوريا منذ الاستقلال عام 1946، مروراً بسلسلة الانقلابات العسكرية (1949-1954)، وتجربة الوحدة مع مصر (1958-1961)، وصولاً إلى صعود حزب البعث وانقساماته الداخلية التي مهدت لوصول الأسد إلى السلطة عبر "الحركة التصحيحية" في تشرين الثاني/نوفمبر 1970. تحلل الدراسة بنية النظام السياسي الذي أسسه الأسد، والذي ارتكز على ثلاثية: الحزب-الجيش-الأجهزة الأمنية، مع تكريس دستور 1973 لصلاحيات شبه مطلقة للرئيس وهيمنة حزب البعث على مؤسسات الدولة والمجتمع. كما تبحث في سياسات القمع الممنهج للمعارضة، سواء اليسارية أو الإسلامية، والتي بلغت ذروتها في أحداث حماة 1982. على الصعيد الخارجي، تتناول الدراسة العلاقات الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي، ودور سوريا في حرب 1973، والتدخل في لبنان، والعلاقات المعقدة مع دول الجوار، وصولاً إلى المشاركة في مفاوضات السلام في التسعينيات. اقتصادياً واجتماعياً، ترصد الدراسة التحول من السياسات الاشتراكية في السبعينيات، مروراً بأزمات الثمانينيات، وصولاً إلى الانفتاح المحدود في التسعينيات عبر قانون الاستثمار رقم 10. كما تحلل التحولات الاجتماعية، بما فيها صعود الطبقة الوسطى البيروقراطية، والتعامل مع التنوع الطائفي والإثني، ووضع المرأة والأقليات. تختتم الدراسة بتحليل مشروع التوريث السياسي في التسعينيات، والذي نُوج بانئقال السلطة إلى بشار الأسد عام 2000، محولاً سوريا إلى نموذج "الجمهورية - أي الجمهورية ذات الطابع الوراثي. تكشف الدراسة أن عهد حافظ الأسد، رغم تحقيقه للاستقرار السياسي النسبي وتعزيز دور سوريا الإقليمي، جاء على حساب الحريات السياسية والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، منتجاً دولة أمنية سلطوية تحمل في داخلها بذور أزماتها المستقبلية

الكلمات المفتاحية: حافظ الأسد ، الحركة التصحيحية ، حزب البعث ، النظام السلطوي ، الدولة الأمنية ، أحداث حماة 1982 ، التوريث السياسي

Study Summary

This study examines the history of Syria during the era of President Hafez al-Assad (1970-2000), highlighting the profound political, economic, and social transformations that the country witnessed during three decades of his rule. The study begins by analyzing Syria's historical background since independence in 1946, through the series of military coups (1949-1954), the unity experience with Egypt (1958-1961), and the rise of the Ba'ath Party and its internal divisions that paved the way for Assad's ascension to power through the "Corrective Movement" in November 1970. The study analyzes the political system structure established by Assad, which was based on the trinity of: Party-Army-Security Apparatus, with the 1973 constitution enshrining near-absolute powers for the president and Ba'ath Party dominance over state and society institutions. It also examines the systematic repression policies against opposition, whether leftist or Islamist, which reached their peak in the Hama events of 1982. On the foreign front, the study addresses strategic relations with the Soviet Union, Syria's role in the 1973 war, intervention in Lebanon, complex relations with neighboring countries, and participation in peace negotiations in the 1990s. Economically and socially, the study traces the transformation from socialist policies in the 1970s, through the crises of the 1980s, to the limited opening in the 1990s through Investment Law No. 10. It also analyzes social transformations, including the rise of the bureaucratic middle class, dealing with sectarian and ethnic diversity, and the status of women and minorities. The study concludes by analyzing the political succession project in the 1990s, which culminated in the transfer of power to Bashar al-Assad in 2000, transforming Syria into a model of "republichry" - a republic with hereditary characteristics. The study reveals that Hafez al-Assad's era, despite achieving relative political stability and enhancing Syria's regional role, came at the expense of political freedoms, sustainable development, and social justice, producing an authoritarian security state that carried within it the seeds of its future crises.

Keywords: Hafez al-Assad, Corrective Movement, Ba'ath Party, Authoritarian Regime, Security State, Hama Events 1982, Political Succession.

مِنْ مَخْرَجِ اللَّهِ